تركيا فى القرن العشرين



الدكتور

أحمد عبد العزيز محمود

الأستاذ المساعد - كلية الآداب

جامعة صلاح الدين



تركيا في القرن العشرين

تأليف الدكتور

أحمد عبدالعزيز محمود

الاستاذ المساعد - كلية الآداب

جامعة صلاح الدين

2012

دار الكتب والوثائق القومية
عنوان المصنف :تركيا في القرن العشرين.
اسم المؤلف :أحمد عبد العزيز محمود.
اسم الناشر : المكتب الجامعي الحديث .
رقم الايداع : 2011/11430.
الترقيم الدولي : 978-977-438-228-2.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهـداء

إلى:

- والدي المرحوم.
- من علمني الكفاح من أجل الوطن.
- وأنار لي الطريق.
- إلى فيض الحنان والحب.
- إليك ... يا أبي.

الدكتور
أحمد عبدالعزيز محمود

المقدمة

برزت الدولة التركية الجديثة بزعامة مصطفى كمال على أنقاض الدولة العثمانية التي استمرت طيلة قرون، ولم تكن تركيا الحديثة امتداداً للدولة العثمانية، بل هي شيء مختلف، ومناقض تماماً لها، استعادت مكانتها الدولية المهمة، على الرغم من هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، بعد أن فشلت كافة المحاولات والجهود التي استهدفت تقسيمها أو استعمارها، كما حدث لممتلكات الدولة العثمانية الأخرى. وعلى الرغم من التغيير الشامل والكبير الذي أحدثه مصطفى كمال في بنى المجتمع التركي، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي استهدفت تغريب تركيا وتحديثها، إلاّ ان علاقات تركيا مع الأقطار العربية والاسلامية المجاورة لها لم يحدث فيها تغيير جوهري، بل اتبعت تركيا سياسة متوازنة في علاقاتها مع هذه الدول، شكل العراق فيها أحد أطرفها المهمة.

ونظراً للأهمية الستراتيجية للموقع الجغرافي، والامكانات العسكرية والاقتصادية والبشرية والثقافية لكل من العراق وتركيا، واللذين برز دورها بشكل واضح في الحرب العالمية الثانية، وفي مشاريع الاحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط في الخمسينات، وطبيعة المصالح المشتركة، والروابط التاريخية التي تجمع تركيا مع الدول العربية والاسلامية خلال القرن العشرين.

وجرت كتابة هذا البحث وفق منهج تحليلي لايقتصر على سرد الاحداث والوقائع التاريخية وربطها، بل يحاول قدر الامكان مناقشتها وتحليل أسبابها ونتائجها وآثارها على تركيا والدول العربية والاسلامية وغيرها في ضوء المعلومات المتوافرة، وقد قسم البحث إلى سبعة فصول.

عني الفصل الأول بدراسة جغرافية وتاريخ تركيا، من حيث المساحة والموقع وعدد السكان، والتقسيمات الادارية في المدن وطرق المواصلات والاقتصادي، وظهور الترك على مسرح التاريخ، فضلاً عن بروز الامبراطورية العثمانية، ثم

الثورة التركية والجمهورية الكمالية. وفي الفصل الثاني جرى بحث التركيب الاجتماعي، إذ عالج الواقع القومي والديني والتربوي والتعليمي والثقافي والاعلامي. وركز الفصل الثالث على النظام السياسي في تركيا، شمل نظام الحكم والاحزاب السياسية، والنظام السياسي فيها، مع بيان دور المؤسسة العسكرية وأخيراً شرح المسألة الكردية فيها.

أما الفصل الرابع، فقد تناول السياسة الخارجية التركية مابين الحربين العالميتين، والحياد التركي في الحرب العالمية الثانية، وعلاقاتها بكل من الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية، وحلف شمال الأطلسي(الناتو)، والاقطار الأخرى كاليونان التي تخص مسألة قبرص، وأخيراً علاقتها بإسرائيل.

وعرض الفصل الخامس، العلاقات بين تركيا والدول الاسلامية مع بيان العلاقات التجارية بين تركيا وايران.

وعالج الفصل السادس، العلاقات التركية العربية والاسلامية، وموقف تركيا من قضية فلسطين وبعض الدول العربية.

أما الفصل السابع، فقد تناول موقف الحكومة التركية فيما يخص التعاون الأممني الحدودي بين العراق وتركيا، فضلاً عن الاشارة إلى قضايا التعاون النفطي ومجالات أخرى، وأخيراً جرى التطرق إلى مستقبل علاقات البلدين قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م.

وقد اعتمد البحث على الكثير من المصادر المختلفة، منها المراجع العربية والأجنبية، والندوات، والتقارير والمجالات والصحف العراقية والعربية والأجنبية.

وهذه محاولة حاولنا ان نبرز فيها تاريخ تركيا خلال القرن العشرين، نرجو ان نكون قد وفقنا في ذلك، والله ولي التوفيق.

المؤلف

2010/11/6

الفصل الأول
جغرافية وتاريخ تركيا

المساحة والموقع:

تتكون أراضي الجمهورية التركية من شبه جزيزة آسيا الصغرى (الاناضول) وهي الجزء الاعظم من أراضي تركيا والذي يقع في قارة آسيا. وكذلك من جزء صغير في قارة أوروبا وهو مايسمى بـــ(تراقيا) وهذا هو الجزء الوحيد من قـــارة أوروبا الذي يتبع سياسياً إلى دولة غير أوربية. كما يتبع لتركيا عدد من الجـــزر الصغيرة التي تقع في بحر ايجه وبذلك يكون مجموع مساحة الجمهورية التركيـــة (776.980) كيلومتراً مربعاً تقريباً أو مايعادل(301.380) ميلاً مربعاً[1]، منهـــا حوالي(23.698) كليومتراً مربعاً هي مساحة إقليم تراقيا.

تقع تركيا في غرب قارة آسيا بين خطي طول(25.40) درجة(44.48) شـــرقاً وبذلك يبلغ أقصى طول لها ح (1.040)ميلاً تقريباً أي (1.748) كيلومتراً تقريباً. وتقع بين خطي عرض(35.49) درجة و(42.50)درجة شمالاً وبذلك يبلغ أقصى عرض لها (430)ميلاً تقريباً أو مايعادل(718)كيلومتراً[2]. وتركيا بشكل عام شبه جزيرة ولها سواحل طويلة على البحر الأسود وبحر ايجه والبحر المتوسط وبحر مرمرة ومضيق البسفور والدردنيل، وبذلك يحدهامن الشرق كـــل مـــن الاتحـــاد السوفيتي السابق(روسيا) حالياً وايران، ومن الجنوب جمهورية العراق وســـوريا والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر ايجه واليونان وبلغاريا. أما من الشمال فيحدها البحر الأسود[3]. هذا ويحتوي موقع تركيا على ممر ملاحي مائي مهم ومتكـــون كما أسلفنا من مضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل والذي يصل بـــين كل من البحر الأسود والبحر المتوسط مما يلي بحر ايجه، فوضعها هذا يعطيهـــا موقعاً جيوستراتيجياً حيوياً ومهماً سواء كان ذلك من ناحيـــة الملاحـــة البحريـــة التجارية أو العسكرية حيث إنها تسيطر بموقعها هذا وتتحكم بمقدرات الارتبـــاط

للملاحة البحرية، للاقطار المشرفة على البحر الأسود كالاتحاد السوفيتي السابق(روسيا حالياً) ورومانيا وبلغاريا مع باقي أقطار العالم. فضلاً عن طبيعة البحار التي تقع عليها من كونها مفتوحة على العالم كبحر ايجه والبحر المتوسط الأمر الذي منح تركيا أهمية كبيرة واستراتيجية بحرية دولية واقليمية، كما أن موقعها البري المحاذي لروسيا بصورة خاصة وللأقطار الأخرى التي سبق ذكرها قد أعطى تركيا مكانة استراتيجية بالغة الأهمية في الاستراتيجية العالمية(Globel strategy) وهذا مانراه منطبقاً على أهمية تركيا في المخططات الجيوبليتيكية الدولية، من خلال انضمامها إلى الاحلاف والمعسكرات المتماشية مع التخطيط الاستراتيجي العالمي(4).

ناهيك عن أهمية الموقع الجيوستراتيجي لتركيا فيما يخص القطرين العراقي والسوري ولاسيما اللذان يجاورانها من جهة الجنوب كما أسلفنا. فأن هذا الموقع كانت له انعكاساته وأبعاده عبر التاريخ القديم والوسيط والمعاصر، حيث لعب دوراً فعالاً في سيطرة الامبراطورية العثمانية وتوسعاتها على حساب الدول العربية ليس التي تجاورها فقط، بل حتى تلك التي استطاعت تركية الوصول إليها براً وبحراً في كل من الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، حيث بقيت تلك الامبراطورية مسيطرة على أجزاء كثيرة من الوطن العربي أبان السبات الذي شمل الأمة العربية مدة من الزمن ليست بالقصيرة والتي كانت فيه تركيا أمبراطورية قوية يحسب لها حساب في المعترك الدولي. وأن موقعها الجيوستراتيجي هذا كان قد هيأ لها وساعدها على التوسع واتمام السيطرة حتى على أقطار أوربية كثيرة لاسيما تلك التي تقع في شبه جزيرة البلقان والتي تحد تركيا براً من جزئها الاوربي(تراقيا) والذي سبق ذكره(5). وان موقع تركيا الجيوستراتيجي هذا لعب دوراً مهماً خلال الحربين العالميتين حيث دفعتها ظروف السياسة الدولية في الحرب العالمية الأولى إلى الدخول في معمعتها كطرف مباشر والتي انتهت نتيجتها إلى دحر الجانب الذي كانت تركيا قد ربطت مصالحها

ومصيرها به، مما أدى إلى تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية وخروجها في النهاية بحدودها الحالية بعد صراع مرير للتخلص من الاحتلال الذي دام لفترة بعد انتهاء تلك الحرب. وأن موقعها الجيوستراتيجي هذا قد جعلها مطمح أنظار المعسكرين المتصارعين في الحرب العالمية الثانية.

بعد أن قررّت الوقوف على الحياد مما جعل كلا من الحلفاء والمحور يطلبان ودها ويحاولان جرها إلى جانبهما أو حملها على الاستمرار في حيادها طيلة الحرب. كما ان استمالتها والضغط عليها في التاريخ المعاصر من قبل المعسكر الغربي للدخول في أحلاف عسكرية ضد المعسكر الاشتراكي السابق بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق(روسيا حالياً) هي انعكاسة لما تمتلكه تركيا من موقع جيوستراتيجي يساعد في اتمام مخطط الحلقات العسكرية التي أريد ضربها حول المنطقة المركزية التي يحتلها بصورة رئيسة الاتحاد السوفيتي السابق. وقد استغل موقع تركيا الجيوستراتيجي هذا لإقامة القواعد العسكرية التي تحتوي على الصواريخ بعيدة المدى والحاملة الرؤوس النووية لمواجهة المعسكر الاشتراكي السابق ولاسيما جيران الاتحاد السوفيتي السابق.

وأن مايعنينا نحن كعراقيين من موقع تركيا ومجاراتها لنا في كردستان والعراق هو أن تبقى تركيا صديقة مسالمة لنا تحترم حقوق الجوار. وأبعاده وانعكاساته الايجابية على حقوقنا وعلى مصالحنا واهدافنا التي نصبو إليها ونسعى لتحقيقها. هذا وان موقع تركيا مسالمة صديقة لنا له مردودات ايجابية لاسيما الظروف التي تتأزم فيها العلاقات على الصعيد الدولي أو في المنطقة. وأن استثمار موقع تركيا هذا بالنسبة لمصالحنا لهو من الأمور المهمة لاسيما وأن لنا على حدود العراق الشرقية بما فيها كردستان العراق دولة طامعة تتجاوز على الحقوق والاعراف الدولية ولاتهمها دول الجوار. وبعد تطور مفاهيم الستراتيجية العالمية وجدت تركيا أن موقعها الجغرافي كدولة تحادد الاتحاد السوفيتي السابق، أحد العملاقين في الصراع سيجعل منها دولة صغيرة نسبياً وانها من المحتمل أن

تقع في الظل السياسي بل والعسكري للاتحاد السوفيتي السابق. لهذا السبب ولأسباب أخرى معروفة وجدنا تركيا أنها قررت السير في ركب المخططات الستراتيجية للمعسكر الاخر ابان الحرب الباردة ولحد الآن[6]. من هذا العرض المقتضب لموقع تركيا وأهميته نستطيع القول بأن لتركيا موقعاً جغرافياً يمتاز بخصائص من الممكن أن تستفيد هي وجيرانها منه سواء على الصعيد الدولي أو الاقليمي.

عدد السكان:

يبلغ اجمالي نفوس الجمهورية التركية بحسب احصائية عام (1977م) (41.968.000)نسمة[7]، وأن معدل الزيادة العامة لنفوس تركية تبلغ حوالي(3٪)سنوياً من مجموع السكان[8]. وعليه فان نفوس تركية في نهاية عام(2001م) (67)مليون نسمة تقريباً هذا إذا ما أخذنا بمعدل الزيادة إلى (3٪) التي تزداد بها نفوسها سنوياً وأضفناها إلى مجموع النفوس العام(1977م) المذكور آنفاً. وتبلغ نسبة العاملين في حقل الزراعة في تركيا بحسب احصائيات عام (1977م) (58.6٪) من مجموع الايادي العامة تقريباً. والجدول الآتي يوضح زيادة ونسب وأعداد سكان الريف والايادي العاملة في تركيا للاعوام من (1960م إلى 1977م) مع تقدير لعام (2001م)[9]. ويتضح لنا التناقض في عدد العاملين في القطاع الزراعي بصورة جلية، وهذا يدل على الاتجاه العام للايدي العاملة التركية وعزوفها عن العمل في القطاع الزراعي والهجرة إما إلى المدن التركية أو الى خارج البلاد ولاسيما إلى الاقطار الاوربية والغربية.

السنة	مجموع السكان	سكان الريف	مجموع الايادي العاملة	العاملين بالزراعة	النسبة من مجموع العاملين
1960	27.750.000	22.740.000	14.647.000	10.692.000	٪73
1965	31.151.000	23.866.000	15.590.000	10.561.000	٪67.7
1970	33.232.000	24.450.000	17.654.000	10.455.000	٪61.3
1975	39,882.000	24.581.000	17.740.000	10.390.000	٪58.6
1977	41.968.000	25.132.000	18.121.000	11.381.000	٪69.4
1980	45.932.000	27.215.000	20.214.000	13.546.000	٪72.0
1990	54.242.000	29.102.000	13.546.000	14.282.000	٪74.0
2001	67.120.000				

ويتركز معظم سكان تركيا(الحضر) في إقليم استانبول وساحل بحـر مرمـرة والمدن الرئيسة مثل مدن أزمير وأدنة وبورصنة ومدن ساحل البحر الأسود مثـل سمسون وطرابزون. وتكون نسبة سكان المدن من اجمالي سكان تركيا (44.5٪) تقريباً بينما تكون نسبة سكان الريف (55.5٪) تقريباً وذلك بحسب احصائيات عام (1976م)[10]. وأن هذه النسب قد تغيرت بلاشك خلال السنوات الثلاثين الماضية نتيجة لتغير اعداد الهجرة من الريف إلى المدن.

أما عن التركيبة السكانية في تركيا فنجد أن الشعب التركي يتكون بالاضافة إلى الاتراك من القوميات والاقليات الرئيسة الآتية: الكـرد، والعـرب، والـشركس واليونانيين والجورجيين والأرمن واليهود والـلاز(Laz) ويتركـز الكـرد فـي المقاطعات الشرقية(كردستان تركيا) المحاددة لايـران والمنـاطق الواقعـة فـي كردستان العراق، بينما يتركز العرب في الاقاليم الواقعة في سوريا وقـسم مـن العراق وفي دياربكر وجزيرة ابن عمر والاسكندرونة. أما اليونـانيون والأرمـن واليهود فإن أماكن تركزهم وتواجدهم هي مناطق في استانبول وأزمير. ويوجـد قسم من الأرمن في أقصى شرق تركيا في المناطق التي تحادد جمهورية ارمينية السوفيتية السابقة. وأن تقديرات اعداد نفوس القوميـات والأقليـات فـي تركيـا يوضحها الجدول الذي صدر على أساس تعداد عام 1955م واضيفت إليه الزيادة للسنين الستة والأربعين الماضية بنسبة(3٪) للعام الواحد والتي هي نسبة زيـادة نفوس تركيا بصورة عامة واستخرجت الارقام والاحصائيات الآتية[11]:

الكرد	العرب	الشركس	اليونانيون	الأرمن	اليهود	اللاز	الجورجيون
14.550.000	3.250.000	385.000	350.000	195.000	125.000	115.000	300.000

الخصائص الطبيعية:

يتكون سطح تركيا بشكل عام من هضبة معقدة التركيب التضاريس ومختلفـة الارتفاعات. فكلما اتجهنا صوب زادت الارتفاعات والتعقيدات الطبوغرافية حيث يصل أعلى ارتفاع بها في جبل ارارات البالغ(16.946) قدماً (5135)م عند تلاقي

الحدود التركية الايرانية الروسية وأن قمة أرارات هذه تعد أعلى قمة من بين (113)قمة جبلية في تلك المنطقة والتي يبلغ أقل ارتفاع هذه القمم (10)الآف قدم تقريباً[12]. وتحد هذه الهضبة التركية والمسماة بهضبة الاناضول، سلاسل جبلية تشرف على البحر وهي جبال طوروس وبحر ايجه حيث سلاسل حافة الهضبة والبحر الأسود وهي سلاسل الكاوجانيك وتحصر بين سفوحها وبين سواحل هذه البحار سهولاً ضيقة ذات تربة خصبة ويتركز في هذه الهضبة القطاع الزراعي والاستيطان البشري، وإن الظروف المناخية فيها هي ظروف متطرفة في معدلات درجات الحرارة الفصلية. لذلك عدت بشكل عام من المناطق ذات المناخ القاري. وقد قطعت هذه الهضبة عدة أنهار منها صغيرة ومنها كبيرة كأنهار قزيل أيرمق وايشميل ايرمق وصقاريا وهي أنهار تصب في البحر الأسود ونهر دجلة والفرات اللذين يخترقان الحدود ويدخلان كلا من العراق وسوريا، ونهر سيحان الذي يصب في البحر المتوسط بالقرب من مدينة أدنة ونهر طادز(Gadiz) الذي يصب في ايجه. هذا وتمر هذه الأنهار في أودية عميقة وقد زادت من تعقيد الشكل الطبوغرافي للهضبة كما هو واضح في الخريطة المرفقة. وتوجد في هذه الهضبة كذلك عدة بحيرات أهمها بحيرة وان (Van) وبحيرة طوز(Tuz) وبحيرة بايشير (Bayshir) وبحيرة ايطريدير(Egridir)[13].

أما مناخ تركيا فهو ينتمي إلى عدة اقاليم مناخية من حيث تنوع درجات الحرارة وكميات الامطار فجنوب تركيا ولاسيما قسمها الساحلي فانه ممطر معتدل شتاء وحار نسبياً وجاف صيفاً، وعليه فهو اقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط وكذلك سواحلها المطلعة على بحر ايجه الى مدينة أزمير شمالاً فانها تتمتع بالمناخ نفسه. وتتراوح معدلات درجات الحرارة هناك شتاء مابين(26.7 - 43.3) بوصة[14].

أما إقليم بحر مرمرة وبحر ايجه شمال مدينة أزمير فإن معدل درجات حرارته واطئة وتصل إلى (75) فهرنهايت شتاء ومعدل سقوط الامطار فيه

مابين(21.6– 27.6) بوصة سنوياً. أما ساحل البحر الاسود فإنه كذلك بارد ورطب حيث تصل درجات حرارته إلى (57)فهرنهايت ومعدل سقوط الامطار فيه مابين (27.6– 98.4) بوصة. وان كميات الأمطار في هذا الإقليم تزداد كلما اتجهنا شرقاً صوب الحدود الروسية التركية في جمهورية جورجيا[15].

أما وسط هضبة الاناضول فان مناخه متطرف قاري حار وجاف صيفاً وقارس البرد شتاء حيث تصل درجات الحرارة في فصل الشتاء إلى ماتحت الصفر. أما الجهات الشرقية(كردستان تركيا) فانها باردة جداً في فصل الشتاء حيث تصل درجات الحرارة فيها (7)درجات تقريباً تحت الصفر المئوي. أما الامطار فإنها قليلة في وسط الهضبة وهي تسقط في نهاية الخريف وأوائل الشتاء وتزداد كمياتها كلما اتجهنا شرقاً حيث يصل معدلها إلى (20)بوصة سنوياً. وبناء على هذه الظروف المناخية فقد تنوع الغطاء النباتي الطبيعي في نباتات المناطق شبه الجافة وسط الهضبة إلى غابات صنوبرية في الجبال والمناطق المرتفعة إلى أشجار نفضية ودائمة الخضرة في المناطق الساحلية. وأن تنوع الاقليم المناخي هذا ينعكس على نوعية التربة وعلى الفعاليات الزراعية وتنوع المحاصيل التي تدخل في الاقتصاد التركي والحياة الاجتماعية هناك[16].

التقسيمات الادارية والمدن:

تتقسم الجمهورية التركية إلى (67)ولاية[17] يحكم كل ولاية حاكم أو مايسمى محلياً بالوالي يعين من قبل الحكومة المركزية في أنقرة ويكون مرتبطاً بوزارة الداخلية. كما أن كافة الموظفين في الولاية على اختلاف تبعيتهم للوزارات المختلفة فانهم مرتبطون ادارياً بالوالي كما أن كل ولاية تنتخب ممثلين لها للمجالس البلدية وتبعاً لعدد سكان الولاية يكون مجموع عدد الممثلين في تلك المجالس، وتتقسم هذه الولايات (67) إلى أقسام ادارية تسمى الأقضية ويبلغ عددها (493)قضاء وهذه الأقضية يتبع لها أعداد من النواحي والتي هي والأقضية يديرها مايقابل عندنا قائمقامين ومديري النواحي ويتبع لهذه النواحي والقرى

والقصبات القريبة منها من الناحية الادارية. وان كافة هـؤلاء الاداريـين علـى اختلاف درجاتهم يعينون من قبل الحكومة المركزية في العاصمة. كما ان كافـة الأمور المالية المتعلقة بتسيير دفة الامور الادارية والخدمات فإنها تخصص مـن قبل وزارة المالية في العاصمة. وإن أهم المدن التركيـة هـي أنقـرة العاصـمة (5)ملايين نسمة تقريباً بحسب احصائيات عام (1996م)[18].

واستانبول وهي العاصمة القديمة لتركيا والتي تقع على ضفتي مضيق البسفور أي أن نصفها الشرقي يقع في قارة آسيا ونصفها الغربي يقع في قارة أوربا، وقد كانت استانبول عاصمة الامبراطورية العثمانية ولمدة طويلة وهي الآن أكبر المدن التركية من حيث النفوس حيث يبلغ عدد نفوسها (6)ملايين نسمة تقريباً وتمتـاز مدينة استانبول بأنها مركز التراث التركي العثماني من حيث جوامعها ومتاحفهـا واسواقها ومراكز الفعاليات التجارية والمحلات الحضارية التركية القديمة، وكذلك فإن فيها ميناءً مهماً. وكذلك مدينة أزمير التي تقع على بحر ايجه فإن فيها هـي الأخرى ميناءً عملاقاً. ان تركيا تطور بصورة سريعة وكبيرة من حيث فعالياتهـا وكذلك من حيث نمو سكانها إذ تقرب أعداد سكانها في الريف والمدن الـصغيرة من أعداد سكان المدن الرئيسة الكبيرة فيها والتي تتوافر فيهـا مـوارد الـرزق والاعمال. ومن المدن التركية الاخرى مدينة أدنة والتي تقع على مقربة من مصب نهر سيحان في البحر المتوسط في جنوب تركيا عند سفوح جبال طوروس وهـي مدينة مليئة بالحركة والفعاليات التجارية والزراعية حيث أنها تقع في إقليم مهـم غني بزراعة محاصيل متنوعة منها القطن والفواكه والزيتون ويبلغ تعداد نفوسها حوالي مليون نسمة وانهم في ازدياد مستمر. ومن المدن التركية المهمة الأخـرى مدينة بورصة على مقربة من بحر مرمرة ويبلغ عدد نفوسها نصف مليون نسمة تقريباً. ومدينة اسكي شهر والتي تقع إلى الشرق من أنقرة في وسط الهضبة ويبلغ عدد نفوسها وتقعان على ساحل البحر الاسود وفيهما ميناءان مهمـان ويعـدان مركزين لزراعة التبغ وتجارته، وكذلك الفواكه. كما إن مدينة وميناء الاسكندرونة

العربية التي سلختها تركيا عام (1939) من سوريا تعد من الموانئ المهمة على البحر الابيض المتوسط[19].

طرق المواصلات:

تبلغ اطوال الطرق البرية في تركيا (69.000)كيلومتراً تقريباً أو مايعادل (42.695)ميلاً تقريباً. ومن مجموع هذه الطرق يوجد (40.000)كيلومتراً تقريباً أو مايعادل (24.000)ميل مفتوحة طيلة أيام السنة للإستعمال. تربط كافة أجزاء تركيا مع بعضها أو تربط تركيا بجيرانها كالعراق وسوربا أو بلغارية واليونان.

أما بقية الطرق فإنها تتأثر بظروف المناخ القاسية أثناء فصل الشتاء والخريف، حيث يصعب استعمالها لتساقط الثلوج فيها بكثرة ولوعورتها في المناطق الجبلية ولاسيما في شرق تركيا، وفي سلاسل الجبال وحافات الهضبة المعقدة أو بين القرى النائية.

ويوجد في تركيا أكثر من(10.000)كيلومتر أو مايعادل (6000)ميلاً تقريباً من سكك الحديد التي تمتلكها الدولة وتديرها. وهي تربط تركيا بالعالم عبر موانئها الكثيرة والتي سبق وذكرنا أغلبها. وهذه الموانيء تنقل عبرها تجارة تركيا الواردة والصادرة وكذلك تستعملها السفن التي تنقل المسافرين من وإلي تركيا. كما أن تركيا ترتبط بالعالم عبر النقل الجوي حيث يوجد فيها مطاران دوليان احدهما مطار يشيلطوي(Esanboga) في استانبول والآخر مطار ايسنبوا(Yasilkoy) في أنقرة وتستعمل هذين المطارين عشرات الخطوط الجوية التركية والعالمية، كما توجد مطارات محلية صغيرة في أغلب المدن المهمة. وأن تركيا تحاول الآن بناء نفق تحت البسفور لربط قسميها الاوربي والآسيوي لتسهيل عمليات في العبور ذلك المضيق لنقل التجارة والترانسيت. وذلك للتخفيف عن الجسر الموجود على هذا المضيق الذي يقع تحت ضغط كبير. وقد خصص لهذا المشروع مليارا دولار بحسب الدراسة والمسح التي قامت بها شركة امريكية عام (1977م) وهي شركة (Froomau Fox) والتي بنت الجسر القديم[21].

وبعد انجاز هذا المشروع فانه ولاشك يزيد من عمليات النقل ويسهلها بين أوربا وبين تركيا وأقطار الشرق العربي والاوسط، وإن طرق الموصلات البرية السالفة الذكر تربط المدن الرئيسة بعضها ببعض والتي تعد مدناً صناعية واستهلاكية ومنتجة للمواد الأولية ولاسيما المحاصيل الزراعية والغذائية. فتوجد عدة طرق رئيسة تربط إستانبول بكل من أنقرة وأزمير وبورصة واسكي شهر. وكذلك توجد طرق ساحلية تربط الموانيء وتصل جنوباً إلى كل من أدنة والاكسندرونة. كما أن الطريق الساحلي الآخر للبحر الأسود يربط موانيء سمسون وطرابزون وزونكلداك بكل من استانبول وأنقرة. وأن المدن الداخلية ترتبط مع بعضها بطرق أقل سلامة ولاتستعمل إلا في بعض أوقات السنة لاسباب تطرف المناخ شتاء.

وأن أهم طريق بري في تركيا هو الطريق الدولي المسمى(E5) والذي يبدأ من الحدود البلغارية عند قرية أدرنة التركية، الى استانبول، ثم إلى أنقرة، والى اقسراي، ثم إلى أدنة، في الجنوب، ومن أدنة يتفرع إلى فرعين فرع يذهب إلى الاسكندرونة ثم إلى حلب في سوريا، والفرع الآخر من ادنة إلى غازي عنتاب وأورفة وماردين ثم إلى زاخو في العراق ثم الى الموصل.

كما أنه يوجد طريق مهم آخر من أدنة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وساحل بحر ايجه إلى أزمير، ثم إلى استانبول وهذه الطرق الرئيسة هي التي تستعملها حركة المرور التجارية الدولية والمحلية، وكذلك يستعملها المسافرون بالسيارات والباصات وهي طرق حديثة وجيدة مفتوحة طيلة أيام السنة[22].

الاقتصاد التركي:

نستطيع وصف الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد يعتمد على القطاع والفعاليات الزراعية بشكل رئيس، لان المحاصيل الزراعية الداخلية في الاقتصاد تكون أكثر من نصفه. وفي الوقت نفسه يشتغل في القطاع الزراعي (58.6٪) تقريباً من مجموع الايادي العاملة التركية، لذلك فانه اقتصاد زراعي في طبيعته واتجاهه

على الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها الحكومات المتعاقبة، لتطوير الاقتصاد الوجهة الصناعية والخدمية فضلاً عن الزراعة، وقد أصيب الاقتصاد التركي في السبعينات بضعف وعجز واضحين صاحبهما تضخم مالي كبير حتى وصل إلى نسبة(110٪) في عام (1980م).

وتوضح المؤشرات والاحصائيات إلى أن التضخم قد زاد في الربع الأول من عام(1981م) بنسبة (40٪) عما كان عليه في السنة الماضية[24].

وقد عملت الجهات المختصة في تركيا على حصر التضخم المالي مابين نسبة(35-45٪) في عام (1981م) وفي الاعوام التي تلت. وأهم ظاهرة لإنجاح هذه الجهود هو الزيادة في الصادرات التي اعتمدتها الحكومة التركية والتي شجعتها نتائج الارتفاع بنسبة الضعف في صادرات عام (1981 إلى 1991م) ثم إلى عام (2001م) حتى وصلت إلى (6.8)مليار دولار[25].

بينما كانت في عام (1980م) قد وصلت إلى (2.9)مليار دولار، في حين وصلت في عام (2001م) إلى (4.8)مليار دولار وبعد عام (2001م) وصلت إلى أكثر من (10)مليارات دولار. وأن الاحصائيات للربع الأول من عام (1981م) لصادرات تركيا تضع الاجمالي لتلك المدن في حدود (1.031)مليون دولار والتي هي أعلى بنسبة (43٪)عما كانت عليه في عام (1980م) للمدة نفسها. وأن الهدف كان هو رفع اجمالي الدخل القومي(GNP Grass National Broducts) لعام (1981) ولغاية (2001م) ونموه بنسبة(7٪) عما كان قد وصل إليه في عام (1980م) والذي كان قريباً من الصفر[26].

ولتوضيح الاقتصاد التركي بشكل مفصل يجب دراسة كافة الفعاليات والقطاعات الاقتصادية التي تشكل الهيكل العام والصورة الكلية له. ففي حقل الزراعة حتى وقت قريب كان الفلاح التركي أكثر العاملين اهمالاً من بين مجموع الايادي العاملة التركية، من قبل الجهات المعنية هناك، والسبب في ذلك يرجع إلى ان تركيا مابعد الحرب العالمية الثانية كانت قد ركزت على التصنيع والايادي

العاملة المشتغلة في القطاع الصناعي لمسيرة برامج التنمية والتطور التركي، ولم تهتم كثيراً بالمزارعين ولكن أصبحت الزراعة فيما بعد تشكل أكثر من نصف الاقتصاد التركي كما أوضحنا مسبقاً وأن تركيا تعد إحدى إثنتي عشرة(12) دولة في العالم لها القابلية الكاملة على تغذية سكانها من دون الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من الخارج. كما أن تركيا تعد من الدول العشرة الأوائل المصدرة للقمح والقطن في العالم، وأنها أولى دول العالم في تصدير التين والمكسرات والكشمش[27]. وإنه أصبحت لدى الرسميين في أنقرة والتجار وأصحاب رؤوس الأموال القناعة بأن الزراعة هي العامل الوحيد الذي ينعش الأقتصاد التركي بصورة مستمرة[28].

وكان قادة تركيا في عقد الخمسينات، قد جعلوا من المحاصيل الزراعية التركية كمقايض رئيس لما تستورده تركيا من مكائن ومواد مصنعة تحتاج إليها في مسيرتها التطويرية، علماً بأن ثلث مساحة تركيا مستغل بالفعاليات الزراعية، وأن ثلثها الثاني مخصص كمراعٍ لتربية الحيوانات كالابقار والاغنام والابل والماعز، وأن الثلث الأخير يتكون من مناطق جبلية وعرة وكذلك شبه صحاري جافة غير مستغلة[29].

وأن نصف الارض المزروعة بالحبوب تترك لمدة سنة على نمط الزراعة الواسعة حتى تستعيد خصوبتها الانتاجية. وتبلغ نسبة مساحة الأرض المزروعة بالحبوب (90٪) تقريباً من مجموع الأرض المستعملة وأن القمح هو المحصول النقدي الرئيس من بين الحبوب يليه الشعير والذرة والشوفان والشيلم والرز والدخن والحبوب الأخرى. وبما أن الظروف المناخية تلعب دوراً كبيراً في الانتاج وكمياته لذلك نجد أن تلك الكميات تختلف من سنة إلى اخرى تبعاً للظروف المناخية التي تسود وتتغير من عام لآخر. ويعد التبغ التركي من أجود أنواع التبوغ في التجارة الدولية نظراً لنكهته الفاخرة ومذاقه المستساغ. وتتركز زراعة التبغ في إقليم سواحل بحر ايجه، ولكن أحسن أنواع التبغ التركية في سواحل

البحر الأسود حول مدينة سمسون. وقد بدأ القطن يزاحم التبغ التركي المحصول النقدي الذي يدخل في التجارة التركية منذ أوائل الخمسينات، ولكنه لازال يمثل ربع الصادرات التركية من المحاصيل الزراعية. وتتركز زراعة القطن في كل من أدنة وأزمير، ومن المحاصيل الزراعية التركية المهمة الأخرى والتي تدخل في تجارة تركيا الدولية، الفواكه الطازجة والمجففة منها، وكذلك أنواع المكسرات كالبندق والفستق والجوز وكذلك الزيتون والافيون[30].

وأن تركيا تعد على رأس قائمة الدول المصدرة للفستق والبندق والكشمش بصورة خاصة، فضلاً عن المحاصيل الزراعية الاخرى التي سبق ذكرها. وتكون نسبة المحاصيل الزراعية التركية المصدرة إلى الخارج (90٪) تقريباً من مجموع الصادرات وأن نسبة(10٪) المتبقية تكون من المعادن الخام[31].

أما الماشية والحيوانات فإن تركيا تربي تركيا أعداداً كبيرة منها، وأن أهمها في المجال التجاري هو الماعز(الموهير) والاغنام التي تستعمل اصوافها وأوبارها في نسج الأغطية والسجاد، وتدل الاحصائيات على أن تركيا تمتلك أكثر من(40) مليون رأس من الغنم و(30) مليون رأس من الماعز (19)مليون رأس من الماشية ومليوني رأس من الجاموس ومليونين ونصف من الخيول. كما أن تركيا تصطاد مايزيد على(150)ألف طن من الاسماك سنوياً من سواحلها الطويلة وأن أغلب الأنواع المصطادة هي التونة والسردين. علما بأن الاسماك لاتكون غذاء رئيساً للمائدة التركية[32].

الثروة المعدنية:

أما عن الثروة المعدنية في تركيا فعلى الرغم من أن تركيا لم يتم مسحها جيولوجياً بصورة شاملة ودقيقة، الا انها تنتج من المعادن ماله أهمية في التجارة الدولية والاقتصاد التركي. فتعد تركيا أحد أهم دولتين في العالم في انتاج معدن الكروم، حيث أنها تنتج (25٪) تقريباً من انتاج خام معدن الكروم في العالم وتصدره بصورة رئيسه إلى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا

وألمانيا، حيث يستعمل في صناعة السيارات والصناعات الأخرى وتتركز مناطق انتاجه في المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا في مقاطعة العزيز(Elazig)[33].

كما أن الفحم من نوع البايتومنس ينتج في تركيا من حقول زونكو لداق(Zonguldak) بالقرب من ساحل البحر الاسود ويستعمل كوقود للطبخ والتدفئة وانتاج الطاقة الكهربائية ويبلغ مجموع الانتاج أكثر من (12)مليون طن سنوياً. أما عن النفط فقد اكتشف في تركيا بعد عمليات تنقيب مكثفة من قبل شركات أجنبية ووطنية ولكن كمياته واحتياطاته قليلة بالنسبة لاحتياجات تركيا منه، وأن أهم مناطق انتاج النفط في تركيا هي حقول الاقاليم الجنوبية الشرقية من البلاد قرب دياربكر حيث أن الاحتياطي والانتاج قليلان مما يستدعي تركيا لاستيراد ماتحتاجه من النفط لاسيما من العراق وبعض الاقطار العربية الأخرى. ومن المعادن الأخرى التي تنتجها تركيا المنغنيز والحديد الخام والنحاس والكبريت وتصدر مايفيض عن حاجاتها من هذه المعادن ولكن بكميات قليلة حيث إن الانتاج من بعض هذه المعادن محدود الكمية وكذلك الاحتياطي منها[34]. أما عن مصادر الطاقة غير النفطية في تركيا فنجد أنها تتركز في انتاج القوة الكهربائية من الطاقة الحرارية والمستغلة نسبياً في تركيا. علماً بأن نسبة الطاقة الكهرومائية المنتجة تساوي حوالي ثلث تلك التي تنتج من الفحم الحجري تقريباً[35].

أما في حقل الصناعة بشكل عام فاننا نجد تركيا إنها قد ركزت بشكل كبير على تطوير كافة اشكال الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية. وأن التطور الصناعي في تركيا شمل النوعية والكمية. لذلك تضاعفت أعداد المصانع والمعامل بشكل ملحوظ جداً بحيث أنه في السنوات من (1950 إلى 1955م)قد زاد عدد المصانع إلى أكثر من (100٪) لاسيما تلك الصناعات التي تعتمد على المواد الخام الزراعية المنتجة محلياً، بغرض تصنيعها من مجال انتاج الاغذية والملابس والأمور الأخرى. وقد ساهمت الدولة في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ ولكنها شجعت القطاع الخاص بالوقت نفسه بحيث أصبح يمتلك أكثر من (70٪) من

الفعاليات الصناعية. فتساهم الدولة أو تمتلك مصانع السكر والمشروبات الكحولية ومنتجات التبوغ والمنسوجات والورق والبتروكمياويات والحديد والصلب والسمنت والمواد الكيميائية(الادوية) والطابوق والزجاج ودباغة الجلود والمطاط والأشياء المعدنية والزيوت. كما توجد مئات من المصانع الصغيرة، التي تنتج بعض الآلات والمكائن الخفيفة، ولذلك فان تركيا تصدر جزءاً بسيطاً من انتاجها الصناعي. وتعد صناعة سكر البنجر الصناعة الأولى من بين صناعات المواد الغذائية في تركيا[36]. بحيث ان إنتاجه أكثر من الكميات المستهلكة محلياً. كما أن صناعة المنسوجات تتركز في اقاليم أزمير واستانبول وأدنة وقيصري وهي تعد من الصناعات الرئيسة والأساسية في تركيا، وأن مصانع المنسوجات الصوفية تنتج (90٪) من الاحتياجات المحلية تقريباً[37].

وأن مجموع عدد الايادي العاملة في تركيا يقارب ثلاثين مليون عامل، ومزارع يعمل (58٪) منهم تقريباً في القطاع الزراعي، بينما يحتوي القطاع الصناعي (20٪) تقريباً. ويدخل (6٪) في قطاع الخدمات و(5٪) في التجارة، و (3٪) في البناء، و(3٪) في المواصلات والبقية (5٪) في الاعمال المختلفة الأخرى[38]. وقد شاهدت تركيا هجرة عمالية كبيرة إلى خارج البلاد في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، لاسيما إلى أقطار أوربا الغربية، حيث الاجور المرتفعة والمستويات المعيشية العالية. ولكن معظمهم بدأوا يعودون الى تركيا بعد أن وفرت لهم الدولة مايهيء لهم مستوى معيشياً جداً. ثم إن عامل الجذب المعاكس هذا جاء نتيجة لارتفاع الاجور نسبياً في تركيا في نهاية السبعينات، وكذلك المضايقات التي بدأ العامل المغترب يواجهها من سلطات تلك الدول الاوربية، نتيجة لارتفاع مستوى الجرائم والمشكلات الاجتماعية والعنف. لذلك فان عودت بعض من هؤلاء العمال الى بلادهم تركيا جلبت إلى التفكير العمالي التركي كثيراً من المحاسن والمساويء، لاسيما فيما يخص الحكومة التركية، ورغبتها في السيطرة على نقابات العمال التي بدأت الحركة

اليسارية تتغلغل بين صفوفهم بشكل ملحوظ. لذلك عمدت حكومة تركيا الحالية إلى وضع ضوابط وقوانين للحد من النشاط اليساري المتطرف الذي من الممكن أن يضيف إلى مشكلات تركيا الاجتماعية التي صاحبتها العقد الماضي من الزمن مشكلات إضافية. وأن كثرة نقابات العمال وعدم احكام السيطرة على فعالياتها السياسية اليسارية والدينية المتطرفة، قد عقدت مشكلات تركيا الاجتماعية حيث يوجد في تركيا أكثر من (383)نقابة بين صغيرة وكبيرة، ومع ذلك فان تركيا تواجه حالياً بطالة وصلت إلى (25٪) تقريباً من مجموع الايادي العاملة وتضمها مصادر أخرى حوالي (30٪)[39].

وإن هذه النسبة العالية من العاطلين، سوف تؤدي إما إلى تردي الاوضاع العمالية والاقتصادية، اذا لم يتخذ قادة تركية الحاليون الخطوات التي تدفع الخطر قبل اندلاع المشاكلات، وإما إلى هجرة معاكسة ثانية هذا إذا ماسمحت دول أوربا لهم بالهجرة إليها تارة أخرى واذا كانت الحاجة ماسة إلى خدماتهم هناك. هذا وأن معظم ماحدث من مشاكلات واعمال شغب في تركيا خلال السنين الماضية، يرجع إلى هذه المسببات مضافاً إليها مايعم العالم بصورة كبيرة من مشاكلات اقتصادية وأزمة مالية جمة، لها دوافع محلية وتأثيرات خارجية معروفة[40].

وقد كان لكل هذه الاحداث تأثير كبير انعكس على الاقتصاد التركي بشكل كبير، حيث توضح في نهاية عام (1979م) في مستوى ونسبة نمو الدخل القومي، إذ كان بنسبة (0.7٪) وهي نسبة ضئيلة جداً، وقد تدهورت بعد ذلك إلى مايقرب من الصفر في عام (1980م) وصاعداً، حيث تقلص القطاع الخاص بنسبة (20-25٪) وارتفعت أسعار الجملة للسلع والبضائع بنسبة (65٪) وانحفض التصدير بشكل ملحوظ، فحاولت الحكومة التركية في بداية أعوام (1980-1990م)، مداواة الوضع الاقتصادي المريض بتخفيض سعر الليرة ورفع السيطرة على الأسعار، فكان مردود ذلك أن ارتفعت نسبة التضخم المالي إلى (133٪) في نهاية تلك الاعوام، وقد زاد العجز في الميزان المالي من (1.8)مليار دولار إلى (3.1) مليار

دولار. لكن سياسة الحكومة الجديدة ساعدت على تغيير الوضع بعض الشيء في مجال تشجيع تصدير المنتوجات التركية لاسيما الزراعة منها، كما ان بعض الاقطار الصديقة لتركيا والحريصة على مساعدتها اتخذت خطوات فعالة ولكنها محدودة بأن قدمت لها قروضاً مالية ساعدت بعض الشيء في احتواء الأزمة[41].

فقدمت لها المانيا الغربية مع شركائها في السوق الاوروبية قرضاً بمبلغ مليار دولار، وفي الوقت نفسه نظمت مدة زمنية جديدة لتسديد الديون المتراكمة والبالغة (1.5)مليار دولار على تركية لدائنيها. وقدم البنك الدولي قرضاً بمبلغ (800)مليون دولار وصندوق النقد الدولي مبلغ (475)مليون دولار والمملكة العربية السعودية مبلغ (200)مليون دولار، ومجموعة البنوك الاوربية مبلغ (225)مليون دولار[42].

كما ان بعض الخطوات الفعالة اتخذت من قبل الحكومة الجديدة للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتدهور، ودفع عجلته إلى الامام، لاسيما في ميدان زيادة الصادرات وتنشيط حركة الاستثمار، وايجاد مجالات العمل للايدي العاملة، والسماح بالهجرة لبعضها والقضاء على المؤثرات لاسيما الخارجية منها، في مجال أحداث الشغب وخلق البلبلة والاضرابات. وتدل المؤشرات على هدوء الوضع بعض الشيء، وأن التحسن ولو بنسبة ضئيلة بدأ يعطي ثماره[43].

وان احتواء تركيا كجارة وصديقة لكردستان والعراق والأمة العربية، له مردوداته الايجابية كماسبق أن ذكرنا، ولذلك فان استثمار وضع تركيا الاقتصادي المتدهور هذا ومساعدتها بالشكل الذي ترتئيه الحكومة في العراق قبل الاحتلال وبعده عام (2003م)، سيكون له ردود فعل ايجابية، لاسيما إذا ماوصلت تلك المساعدة إلى الشعب التركي وشعر بها المواطن هناك، وعلم بأنها من جارته العراق الدولة المسلمة والصديقة والتي تريد الخير والفلاح له ليحيا حياة مستقرة وهانئة[44].

- التاريخ التركي:

يزعم الاتراك المعاصرون ان لغتهم تعود إلى جذور سومرية، وان قوميتهم ترتبط باصول حيثية، وهي حضارة من الحضارات القديمة التي ازدهرت في منطقة الاناضول وكردستان في العصور التاريخية الاولى. ولكن الزعم(اللغوي) ليس صحيحاً. أما الزعم الثاني(القومي) فانه ليس صحيحاً أيضاً من الناحية التاريخية والاثنية. وان كان صحيحاً من الناحية الجغرافية، أو بعبارة أخرى، إذا توخينا المزيد من الايضاح والتبسيط، فإن الاتراك المعاصرين لاتربطهم اطلاقاً صلة نسب بالحيثيين القدماء ولاينحدرون من أرومتهم بأي شكل من الاشكال أو وجه من الوجوه، وان كانوا يستوطنون المنطقة الجغرافية نفسيها والبيئة الطبيعية التي استوطنها الحيثيون الاوائل في التاريخ القديم. ولكن لاوجه للمقارنة اطلاقاً بين علاقة الاتراك بالحيثيين[45]، وبين علاقة العرب بالكنعانيين والاشوريين والاكديين والبابليين مثلاً، ويبدو ان اصرار الاتراك في التأكيد على وجود مثل هذه العلاقة مع الحيثيين، يعود إلى الرغبة العارمة في امتلاك ماتمتلكه الامم الأخرى المجاورة، مثل العرب، والكرد، والفرس، واليونان، من اصالة تاريخية قديمة وعراقة قومية متميزة حتى ولو أتت بصيغة اسطورية. ولكن المهم في الصدد ليس الحقيقة الموضوعية الواقعة، بل ايمان الاتراك بها مع سبق الاصرار وحرصهم عليها وتوجيههم لها، في تربيتهم للأجيال الجديدة المتعاقبة. ومن هنا، كما يحدث أحياناً في تواريخ الامم، تتحول الاساطير العاطفية الغامضة إلى قوى، فاعلة في تكوين العقل العام ومواجهة السلوك الشعبي[46].

ثمة ملاحظتان جديرتان مهمتان إضافيتان ينبغي ان نأخذهما بنظر الاعتبار، في دراستنا للتاريخ التركي ودوره العملي وأثره السلوكي، أولاهما: اننا قد لاحظنا وجود ظاهرة عداء للعرب، ودورهم في نشر الاسلام لدى الامم الأخرى غير العربية التي اعتنقت الاسلام ديناً. ويبدو ان هذا العداء كان أقصر نفساً، وأخف وقعاً لدى الشعوب الأخرى المسلمة غير الفارسية[47].

ومن الواضح ان الشعوبية الفارسية أطول عمراً وأقدم عهداً وأوسع انتشاراً وأعظم خطراً وأقوى ساعداً. وربما يعود السبب إلى حقيقة تاريخية هي ان الشعوبية الفارسية قد شعرت بالمرارة لأنها خسرت لغتها البهلوية(الفهلوية) الكسروية وعقيدتها المجوسية بعد ان نصر الله الاسلام بالعرب واعزهم به واختارهم له، ولقد برهن ذلك موقف ايران بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003م)، ومانقوم بها من اعمال غير مقبولة ليست من قبل العراقيين، بل من قبل الأمريكان والمجتمع العربي والدولي. وثانيهما: على خلاف الاتراك الذين لم يملكوا لغة مستقلة ودولة قومية وعقيدة دينية قبل اسلامهم طوعاً واختياراً على يد المسلمين العرب. بل وأقاموا دولتهم على أسس وقواعد الدولة الاسلامية، واعتنقوا الدين الاسلامي ايماناً به وحباً له دون ضغط ولا اكراه[48]. على خلاف الفرس الذين ارغمهم المسلمون العرب على اعتناق الاسلام بحد السيف في عصر القادسية الاولى، ولكن هذه الظاهرة في الأمة التركية لايمكن ان توصف إلاّ بانها ظاهرة ضيقة وعابرة ومحدودة؛ لم تنتشر انتشاراً واسعاً في صفوف الجماهير التركية، ولم تظهر ظهوراً فعالاً صارخاً إلاّ في فترتين هما الفترة الاتحادية، نسبة إلى (حزب الاتحاد والترقي)، في السنوات (1908-1918م)، والفترة الكمالية[49]، نسبة إلى مصطفى كمال اتاتورك، في المرحلة الاولى من تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في السنوات(1921-1938م). وقد ضم حزب الاتحاد والترقي في صفوف قيادييه عدداً تشم منهم رائحة الماسونية والدونمة، أي اليهود الذين قدموا مَن الاندلس بعد سقوط السلطة العربية الاسلامية فيها، واستقروا في تركيا في عهد الخلافة العثمانية، وتظاهروا باعتناق الاسلام فأحتلوا أرفع المناصب ولعبوا أخطر الادوار. وقد نادى هذا الحزب في عهد نفوذه بالنزعة العنصرية الشوفينية الاستعلائية، ورفع الراية الطورانية وعمد إلى تطبيق سياسة التتريك ضد العرب والكرد وبقية القوميات، فدفعهم إلى الثورة ضد الاتراك في الحرب العالمية الأولى(1914-1918م)، للمطالبة بالاستقلال والحرية والوحدة، وكان جمال باشا

من أبرز قادة هذا الحزب، ولقب بالسفاح لأنه علق احرار العرب وآخرين من شعوب أخرى على أعواد المشانق في دمشق وبيروت في غمرة تلك الحرب. ومن جهة أخرى، لجأ مصطفى كمال أتاتورك إلى العلمانية، وحاول عبثاً يميناً وشمالاً ان يزيل ألفاظ ومفردات اللغة العربية من اللغة التركية؛ فاستبدلها بألفاظ انجليزية وفرنسية، كما استبدل الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية. ولقد بذل جهداً دائباً في هذا المضمار، هدفه قطع الصلة بالثقافة العربية الاسلامية، وربط الثقافة التركية بالثقافة الاوربية الغربية[50].

ولكن تجربته لم تدم بعد موته إلاّ في أضيق الحدود. ولم تنتشر النزعة الكمالية أو تكسب جذوراً قوية في الطبقات الشعبية من سكان المدن المختلفة الاعراق ولاسيما في صفوف الفلاحين من سكان الأرياف، بل اقتصر نفوذها في صفوف ضباط الجيش وطلاب الجامعات والشرائح العليا من الطبقات المتعلمة على الطريقة الغربية، المتواجدة في الحواضر الكبرى مثل استانبول وأنقرة وأزمير، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فانه ينبغي ان لايغرب عن بالنا ان اعداداً كبيرة، وفئات وشرائح كثيرة ومتنفذة من الاتراك لاتزال تميل إلى مصطفى كمال، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة. باعتباره أبا للاتراك(أتاتورك)، وباعتباره قائداً تاريخياً وبطلاً قومياً فريداً، أنقذ الأمة التركية من كارثة محققة ومحنة رهيبة بعد سقوط امبراطوريتها العثمانية وهزيمة قواتها المسلحة في الحرب العالمية الاولى، وحقق استقلالها بعد ان دحر الجيوش الأجنبية المتحالفة التي احتلت ارضاً واسعة من الوطن التركي، بما في ذلك استانبول، حتى وصلت إلى قلب الاناضول. ومن الحكمة والمصلحة ان تراعى هذه الحقيقة مراعاة دقيقة، وان تحسب حسابها أثناء التعامل مع تركيا على جميع الأصعدة، ومن مصلحة العراق والكرد والدول العربية، احتواء تركيا ليس باعتبارها دولة غير معادية فقط، بل أيضاً في ضوء الرغبة والمصلحة الخاصة والعامة بأن تكون دولة متعاونة وصديقة، إلى أقصى الحدود العملية المتاحة والممكنة. وينبغي أن نحرص حرصاً فائقاً على ارتباطها

بنا وتعاملها معنا باقوى الروابط وأوثق العلاقات، وليس المهم فقط في هذا الصدد كيف ننظر نحن إلى الاتراك وانطباعاتنا عن واقع تاريخهم وحقائق حاضرهم. بل المهم أيضاً كيف ينظر الاتراك إلى أنفسهم وانطباعاتهم عن واقع تاريخهم وحقائق حاضرهم. لأن الادراك الواقعي الأوضح من جانب على هذا الصعيد للاتراك، سيؤدي إلى انتهاجنا الطريق الأنجح في اتصالنا بهم. وتعاملنا معهم. وفضلاً عن كل ذلك ينبغي أن نتذكر دائماً ولاننسى أبداً. هذا وأن الجيش التركي في العهد الجمهوري قد نظر إلى نفسه منذ تأسيسه في غمرة حرب الاستقلال بعد انحلال الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى. ولايزال ينظر إلى نفسه حتى الآن. باعتباره وريث الامجاد العثمانية والتقاليد القومية، وحامي الوحدة الوطنية. وحامل الراية الكمالية. فاذا ادركنا هذه النظرة المتجذرة والمتأصلة في المؤسسة العسكرية التركية فسندرك شطراً مهماً من الاسباب الحقيقية والعوامل النفسية التي دفعت بالجيش الى التدخل في السياسة مرة بعد أخرى؛ حتى أصبح العرف السائد في تركيا حالياً أن يكون رئيس الجمهورية عسكرياً بارزاً مرموقاً[51].

وفي ضوء ماتقدم: يمكن أن يفهم مايأتي من استعراض وجيز وشامل للمراحل الاساسية والمحطات الكبرى في التاريخ التركي.

- ظهور الاتراك على مسرح التاريخ: البواكير والبدايات:

يؤكد المؤرخون أن اقدم موطن سكنه الاتراك، كان يقع في منطقة تمتد بين جبال(تيان شيان) وسواحل(بحر الارال). وفي الحقبة بين القرن السادس الذي نزحوا فيه من سفوح جبال(تيان شيان) إلى القرن العاشر، الذي دخلوا فيه إلى أراضي الدولة الاسلامية في بوادي وسهول آسيا الوسطي واعتنقوا الدين الاسلامي، تأثر الأتراك بعدد من المذاهب الدينية مثل البوذية والمانوية واليهودية والمسيحية. ولكن تلك الاديان والمذاهب لم تستطع أن تجلب باب الاتراك وأن تستولي نهائياً على قلوبهم كما فعل الاسلام الذي اعتنقوه أفواجاً واستمروا طيلة القرون المتعاقبة على اعتناقهم له وايمانهم به. وقد أدت الموجات المغولية إلى

حدوث أجواء من الفوضى العارمة دفعت الاقوام الاخـرى القاطنـة فـي آسـيا الوسطى إلى هجرات بشرية واسعة في محاولة للاستيطان فـي منـاطق نائيـة ومستقرة[52].

ومن هنا، قررت قبيلة تركية صغيرة من القبائل التي استقرت في آسيا الوسطى أجيالاً متعاقبة، ان تهاجر غرباً للبحث عن موطن جديد يصلح للرعي، فوجدته في هضبة الاناضول. وكان رئيس تلك القبلية رجل اسمه(سليمان) أنعم الله عابه بولد سماه(طغرل)[53]. وفي تلك الحقبة عرف التاريخ دولة باسم الدولـة الـسلجوقية. وهي دولة اسلامية تركية حكمت في ظل السلطة الرسمية للخلافة العباسية. وامتد نفوذها من بلاد الافغان شرقاً إلى أجزاء من آسيا الصغرى(تركيا حاليـاً) غربـاً. ومن أرمينية شمالاً إلى فلسطين جنوباً. ولعبت دوراً في حماية الحـدود الـشرقية والشمالية للدولة العباسية. وفي منع الفاطميين الحاكمين في مصر من غزو بـلاد الشام[54]. والسلاجقة مجموعة من القبائل التركية التي عرفت باسم(الغـز)[55] أو (الاوغوز). وتعود في أصلها الى سهول آسيا الوسطى. وترجع تسميتهم بالسلاجقة نسبة إلى قائدهم (سلجوق بن دقاق) الذي وحدهم وجمع شملهم. وقد نزحت هـذه القبائل من موطنها الأصلي إلى بلاد ماوراء النهر(تركستان الشرقية) حيث اعتنقت الاسلام على المذهب السني واستقرت بنواحي(سمرقند وبخارى). كان السلاجقة قد أقاموا دولتهم على انقاض الدولة السامانية بقيادة(طغرل بك) أحد أحفاد سـلجوق. واستطاعوا بقيادته الاستيلاء على عاصمة إقليم خراسان(مرو) ثم نيسابور وبلـخ وطبرستان وخوارزم في (429هـ/1037م)، ثم استولوا أيضاً على همدان والري وأصفهان في النصف الأول من العقد الرابع من القرن الحادي عشر المـيلادي، وكانت الخلافة العباسية في ذلك الوقت تواجه أزمة داخلية حادة خانقة، وتتعرض إلى خطر الدولة البويهية الفارسية، وتعاني الامرين من الضعف الداخلي والتسلط البويهي الفارسي الذي يدين بالمذهب الشيعي. فاستنجد الخليفة العباسي القائم بأمر الله الذي حكم في الفترة (423-468هـ/1031-1075م)، بالقائـد الـسلجوقي

(طغرل بك) الذي كان قد أصبح على مشارف العراق، فأنجده. فما كان من الخليفة العباسي الا أن أمر بالدعاء له في مساجد بغداد وأذن له بدخولها. فدخلها عام (447هـ/1055م) منهياً بذلك عهد الدولة البويهية لتحل محلها الدولة السلجوقية في بغداد. وكانت الامبراطورية البيزنطينية حينذاك تمر بفترة الضعف. فكانت الفرصة مواتية للسلاجقة في مهاجمة ثغور الامبراطورية وفتح المزيد من أراضيها. وبالفعل هاجموا قلب الامبراطورية حتى وصلوا إلى نقصار وعمورية واحتلوا قونية وتوغلوا غرباً حتى اقتربوا من ساحل بحر ايجه عام (463هـ/1070م).

- العثمانيون والامبراطورية العثمانية:

ينتسب العثمانيون إلى قبيلة(قابي) وهي احدى قبائل الغز(الاوغوز). وكانت هذه القبيلة قد هربت من وجه المغول(التتار) الذين اجتاحوا أرض خراسان، حيث كانت تسكن وتعيش، فأخذت تهيم في الارض طلباً للامان والمراعي، كما ذكرنا من قبل. وأقطعهم السلطان السلجوقي أرضاً في الاناضول على مقربة من أرزنجان. وسمح لهم بتوسيع ممتلكاتهم على حساب جيرانهم البيزنطيين، وكان يقودهم حينذاك(طغرل بك) كما تقدم. والحقيقة أنه يعد بداية التاريخ العثماني، لأنه كان والد عثمان الذي خلفه في الرئاسة. ففي سنة (630هـ/1232م)، كان السلطان السلجوقي(علاءالدين) يعاني من قلة الرجال المقاتلين وشحة القادة الاكفاء. فأصدر أمراً بتعيين طغرل بك والياً على المنطقة الشمالية الغربية من الاناضول المحاذية للامبراطورية البيزنطية. وكان (عثمان) طموحاً في توسيع رقعة حكمه بعد أن خلف والده. وقد توفي السلطان السلجوقي(علاءالدين) في سنة(634هـ/1236م). وتوفي بعده(خسرو الثاني) في عام (644هـ/1246م). وبعد ذلك لم تعد للسلاجقة سلطة حقيقية على الولايات العثمانية في آسيا الصغرى، وابتدأت الرقعة العثمانية تتوسع تدريجياً منذ عهد(عثمان) وتنمو معها القوة العثمانية نمواً متواصلاً. فحارب البيزنطيين، وفتح قره حصار وسار بجيشه القوي

الذي كانت القبائل التركية تمده بمعين لاينضب من المقاتلين باتجاه الشمال إلى بحر(مرمرة) والبحر الأسود، وباتجاه الغرب إلى(يني شهر) التي تسيطر على مخاضة نهر سقارية، وفي عام (727هـ/1326م) بلغ ابنه(اورخان) قمة انتصاراته عندما احتل المدينة بعد تحويلها إلى مسجد. وهكذا أصبحت بورصة مدينة مقدسة عند العثمانيين لأنها تضم وفاة مؤسس دولتهم، فاتخذت عاصمة جديدة للملكة[61]. وتوفي اورخان ليخلفه ابنه الثاني(مراد)(1359-1389م) الذي استمر على نهج والده؛ وكان سليمان ابنه الأول الذي ولي العهد قد توفي قبل أبيه، الا انه كان قد استطاع قبل وفاته ان ينجح في تثبيت اقدام العثمانيين في غاليبولي، في شبه جزيرة تراقيا سنة (759هـ/1357م). واستطاع مراد من جانبه ان ينتزع أدرنة من أيدي البيزنطيين وهي حينذاك ثاني أكبر مدينة بيزنطية بعد القسطنطينية واتخذها عاصمة. وبقيت هذه المدينة عاصمة آل عثمان حتى سقوط القسطنطينية سنة (857هـ/1453م). ويعد مراد واحداً من أعظم القادة العثمانيين الأوائل. ويوصف بأنه المؤسس الحقيقي للامبراطورية العثمانية بعد الانتصارات الواسعة التي حققها بحملات عسكرية في تراقيا والبلقان. ففي عهده توغلت الجيوش العثمانية في شبه جزيرة البلقان. واحتل العثمانيون صوفيا ونيش ومقدونيا في (787-789هـ/1385-1386م)، ثم سالونيك وشمالي اليونان[62].

وقد لقي تنظيم الجيش العثماني تنظيماً جديداً نجاحاً ملموساً، وأدى إلى ظهور مايسمى بالانكشارية، وهي فرق مشاة من النصارى يجري تدريبهم تدريباً دقيقاً منذ نعومة اظفارهم بعد قبولهم الاسلام ديناً، وكانت عبارة عن فرق منها[63]:

الفرسان: هي عماد الجيش العثماني قبل ذلك. لكنها لم تكن كافية. لان حرب المواقع الحصينة والمراكز المنيعة كانت تتطلب وجود فرق من المشاة. وقد دخل مراد في مواجهة عسكرية مع جيوش تحالف الاقوام البلقانية. وقد سقط مراد قتيلاً في تلك الحرب وتكبد العثمانيون أفدح الخسائر لكنهم انتصروا في النهاية بقيادة ابنه بايزيد. ويغيب عن بال كثير من المؤرخين أن العثمانيين الاتراك قد بدأوا

بتأسيس امبراطوريتهم في المنطقة الشمالية الغربية من آسيا الصغرى في مواجهة اوربا. كما أنهم اسسوا امبراطوريتهم بالفعل ليس في آسيا بل في تراقيا والبلقان عبر بحر مرمرة، أي في أوربا. كما أنهم قد توسعوا باتجاه الشرق في آسيا الصغرى بعد قرن كامل من تحوطهم إلى قوة متنفذة في اوربا. والحقيقة هي أنهم لم يصبحوا دولة اسيوية الا في القرن الخامس عشر الميلادي، بعد أن كانوا دولة أوربية. هكذا تربع(بايزيد) على عرش دولة عظمى يحسب لها ألف حساب[64]. واستمر على نهج والده من الاهتمام بالقوات المسلحة والفتوحات الاقليمية. وقد أثارت انتصارات العثمانيين المسلمين خوف الغرب المسيحي فتقاطر الفرسان الاوربيون إلى حملة صليبية جديدة هزمها(بايزيد) هزيمة ساحقة في معركة(ينقوبوليس)[65]، بعد وفاة(بايزيد) في سنة(850هـ/1402م)[66]، أعقبته حقبة إمتدت(50)عاماً تقريباً بدأت بابنه محمد الأول الذي حكم في المدة (851-824هـ/1403-1421م) ثم ابن محمد الاول[67] مراد الثاني الذي حكم في المدة(824-855هـ/1421-1451م).

هذا وقد تخللتها فترة قصيرة من الاضطراب سببتها موجة مغولية بقيادة تيمورلنك، مالبث أن تلاشت وانقشعت، ثم تولى الحكم محمد الثاني في سنة (855هـ/1451م). وفي هذه الفترة كان العثمانيون الاتراك قد رسخوا اقدامهم في المنطقة الجنوبية الشرقية من أوربا وفي آسيا الصغرى. ولم تبق إلاّ القسطنطينية بقية باقية من امبراطورية بيزنطية، تحيطها الآن أرض تركية من كل جانب، فحاصرها بجيوشه وفتحها في سنة(857هـ/1453م) وأطلق عليه لقب(الفاتح) واتخذها عاصمة للعثمانيين واصبح تاريخ سقوطها يعد من العلامات المهمة في التاريخ العثماني. وتوفي الفاتح في حملة قادها على جزيرة (رودس)[69]. وجاء إلى الحكم السلطان (سليم) الذي خلف ابن محمد الفاتح (بايزيد الثاني) توفي في سنة(918هـ/1512م)[69]. وقد استطاع السلطان سليم(918-927هـ/1512-1520م) أن يوسع الامبراطورية باتجاه الشرق فدخل في حرب مع الشاه اسماعيل

الصفوي وهزمه وكسر شوكته في معركة(جالديران)[70] التي استخدم فيها الاتراك للمرة الاولى الاسلحة النارية. ثم توجه الى الجنوب فاحتل البلاد العربية حتى هزم المماليك في مصر أمام أبواب القاهرة في سنة(923هـ/1517م). حيث اعلن سليم نفسه خليفة على المسلمين.

ويقال انه اكره الخليفة العباسي(المتوكل) على التنازل عن الخلافة له. وتسلم مفاتيح الكعبة، وتعاظم نفوذه حتى كسب وده قياصرة اوربا وملوكها. وكان يعد العدة للهجوم على الغرب الاوربي قبل أن يصرعه المرض عام (927هـ/1520م)[71].

وجاء بعده ابنه سليمان الذي اطلق عليه المؤرخون الغربيون لقب(العظيم) ولقبه العثمانيون(بالقانوني)[72]، فاستولى على بلغراد وفتح جزيرة(رودس) التي استعصت على أسلافه وتقدم بجيشه إلى (ظينا) وحاول أن يحاصرها وان يفتحها، ولكنه فشل. ومات في حملاته على بلاد المجر عام (974هـ/1566م) وبوفاته انتهت مرحلة العصور في الدولة العثمانية، وفي تاريخ الاقوام التركية جميعاً. ومن الجدير بالذكر، ان عهد السلطان سليمان قد اتسم بحرب اخرى كانت قد نشبت بين العثمانيين والصفويين في الصراع الدائر للسيطرة على بغداد. وكان طهماسب قد خلف والده اسماعيل على عرش فارس سنة (931هـ/1524م). وسار على نهج والده في الامتناع عن الاعتراف بخلافة السلطان(سليمان) على المسلمين، فأسرها سليمان في نفسه، حتى إذا اخضع طهماسب عامله في بغداد الذي كان قد تمرد عليه بتشجيع من سليمان، وجدها هذا ذريعة لشن الحرب على الشاه، واستطاعت القوات العثمانية ان تهزم القوات الفارسية واجبرتها على التراجع. وقد كان بمقدور سليمان ان يطارد جيش الشاه المهزوم وان يستولي على عاصمته تبريز. ولكنه اختار بغداد بدلاً من تبريز فاحتلها في اواخر عام(941هـ/1534م)، ثم قفل عائداً إلى استانبول في اوائل (943هـ/1536م)، ويبدو ان التراجع العثماني عن اسوار(ظينا) في سنة (1095هـ/1683م)، بعد

فشل المحاولة العثمانية الأخيرة من محاولاتهم المتكررة للدخول إليها والاستيلاء عليها. كان بداية تدهور الامبراطورية العثمانية. ويمكن ان يعد الحلقة الاولى من سلسلة طويلة من النكسات المتعاقبة والهزائم المتوالية التي أدت بالنتيجة إلى السقوط النهائي للامبراطورية المذكورة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى. وبعد موت السلطان سليمان القانوني سنة (974هـ/1566م)[73].

تعاقب على الحكم خلفاء ضعفاء كان شغلهم الشاغل معاقرة الخمر وملازمة الفساد. ومنهم (سليم الثاني ومراد الثالث وابراهيم ومحمد الرابع). ومن الواضح، ان الامبراطورية لم تسقط بضربة مفاجئة واحدة، بل بعملية تدريجية طويلة من الانحلال الذاتي والتفسخ الداخلي. ويلاحظ في هذه الفترة ان الفساد واختلال الضبط والربط واستفحال التدخلات المتعاقبة والضغوط المتواصلة كانت كلها قد استشرت واستفحلت في صفوف الانكشارية في هذه الفترة والتي تلتها. ويبدو انهم قد أخذوا يخلعون هذا السلطان وينصبون ذاك على هواهم ومزاجهم. حتى اصبحوا في مشكلة خطيرة بدأت تمس مساساً مباشراً بمصير الدولة وهيبتها وسلطتها وأمنها، فحاول أكثر من سلطان ان يقضي عليهم ويتخلص منهم دون جدوى، لأنهم أصبحوا عبئاً عليه بعد ان كانوا عوناً له[74].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى توالت الحروب بين العثمانيين والصفويين. وكانت بغداد هي الضحية والغنيمة دائماً. ففي عام(1043هـ/1633م) مثلاً، اندلعت نار الحرب مع الفرس من جديد، وكان السبب هذه المرة قيام الوالي العثماني في بغداد بتسليمها الى الشاه الصفوي؛ وسار السلطان مراد الرابع على رأس جيش واستطاع أن يستعيد بغداد عام (1048هـ/1638م)[75].

وكان الاتراك يتظاهرون بأنهم حماة المذهب السني، وبالمقابل، كان الفرس يتظاهرون بأنهم حماة المذهب الشيعي. ولكن هذا الخطاء المذهبي لم يكن في الحقيقة الا دخاناً للتضليل وقميصاً للاستغلال ومبرراً لاطماع. وكان الصراع الحقيقي صراعاً على النفوذ والسلطان والتوسع واستعباد المزيد من البلاد والعباد.

ولو كان الفرس شيعيين حقاً، لما أبقى البويهيون على الخليفة العباسي السني بدلاً من خلعه وتنصيب علوي على عرشه. ولو كان العثمانيين سنيين حقاً لما عمد السلطان سليم الى إرغام الخليفة العباسي المقيم في القاهرة حينذاك على التنازل عن الخلافة له. ولكن الباطن كان مختلفاً تماماً عن الظاهر. وكان المذهبية في خدمة السياسة. ولم تكن السياسة في خدمة المذهبية. وتلك هي عبرة التاريخ. وعلى الرغم من كل ذلك. فان الامبراطورية العثمانية التي حكمت مدة(600) سنة تقريباً، بلغت أوجها في القرن السابع عشر، فكانت تضم شبه جزيرة البلقان والقرم والعراق والساحل الغربي من الخليج العربي وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية ومصر وليبيا وتونس والجزائر. ولكن ما أن أزف القرن التاسع عشر حتى كانت الامبراطورية العثمانية قد بلغت أقصى درجات الضعف والانحلال. وأصبحت توصف في الدوائر الاوربية بـ(الرجل المريض)[76].

وفي ضوء ماتقدم، ظهرت ماتسمى بالمشكلة الشرقية. وهي مشكلة أطماع الامبراطوريات الروسية والنمساوية والمجرية والالمانية والبريطانية والفرنسية والايطالية في الممتلكات العثمانية. ومارافق الاطماع في إقتسام الممتلكات العثمانية من اختلاف وصراع، حتى اتخذت تلك الدول الاوربية موقفاً يقوم على منع احداها للاخرى من اقتطاع منطقة عثمانية، كانت الدول الاوربية المتنافسة الاخرى تسارع الى عقد التحالفات وشن الحروب، حتى يعود ماكان كما كان أو يتم الاتفاق على مكاسب اقليمية متبادلة بين الدول الاوربية المعينة. وهكذا بقيت الدولة العثمانية في الوجود على ضعفها وانحلالها حتى نشبت الحرب العالمية الاولى(1914-1918م) فعمد الخلفاء المنتصرون إلى القضاء المبرم على تلك الامبراطورية واقتسام ممتلكاتها باتفاقيات سرية وعلنية. وينبغي أن يعود الآن إلى حيث توقفنا في استعراضنا الوجيز والشامل للتاريخ التركي. وفي ضوء ماتقدم، ليس من الغريب إذن أن تظهر حركات عثمانية تطالب بالاصلاحات الدستورية والعملية التي سميت بالتنظيمات وتدعو إلى بناء مؤسسات تشابه تلك التي كانت

أساساً للتقدم الذي حققته الشعوب والدول الاوربية. وكان من نتائج الهزائم التي عانتها الامبراطورية العثمانية في مواجهة الدول الاوربية[77].

أن بدأ الاتراك يدركون أن العصور الوسيطة قد انتهت، وان الدولة العثمانية ينبغي أن تستفيظ من سباتها وأن تعيد النظر في اوضاعها، وإلا فانها ستتمزق وتتحطم عاجلاً أم آجلاً. وقد مال بعض المؤرخين إلى الاعتقاد بأن الغاية الاساسية التي توختها تلك التنظيمات هي منع الدول الاوربية المسيحية من تدخلاتها في شؤون الامبراطورية العثمانية بذريعة حماية حقوق ومصالح الاقليات والطوائف الدينية. كما فعلت روسيا مع الروم الاورثونكس وفرنسا مع الكاثوليك وبريطانيا مع البروستانت، على سبيل المثال. وكان من الطبيعي أن تبدأ الاصلاحات بالجيش الذي كان عماد الدولة. واستهدف الاصلاح العسكري انشاء جيش جديد على أسس عصرية يلتزم بمهماته الحقيقية ويحل محل الانكشارية الذين صاروا أشبه بالبلاء المبرم مع الحكام، وكابوساً ثقيلاً على الدولة. وكان السلطان سليم قد حاول قبل ذلك مثل هذه المحاولة. لكن محاولته قد فشلت وأحبطها الانكشاريون الذين أكرهوا السلطان على التنازل عن العرش في سنة(1222هـ/1807م) لابن عمه السلطان مصطفى الرابع واعملوا السيف في رقاب انصار الإصلاح[78].

وقد اعتمد السلطان الجديد على العناصر الرجعية في الجيش، وتعاقبت الاحداث وتوالت الاضطرابات في عهود عدد من الخلفاء الضعفاء. حتى جاء السلطان محمود الثاني في أواخر الربع الاول من القرن التاسع عشر، رأى السلطان محمود الثاني في الانكشارية مصدراً للداء ومبعثاً للبلاء. فاعتزم أمراً مسبقاً كان قد قرره منذ وقت طويل. وكان هذا السلطان قد نجح في أسناد معظم المناصب الحساسة في الدولة الى أعوانه، وفي تكوين جيش نظامي جديد من أبناء الاناضول، واستقدم معلمين عسكريين من جيش محمد علي الكبير في مصر، واستمال عدداً من ضباط الانكشارية إلى جانبه وأقنعهم بالانضمام إلى معسكره. واتخذ محمود الثاني من عصيان الانكشارية ومطالبتهم بالغاء قوانين التدريب المستحدثة مبرراً للشروع في

تنفيذ ما أعتزمه بالقضاء عليهم والتخلص منهم، فحاصرهم في ساحة قريبة من ثكناتهم، وأبادهم عن بكرة أبيهم، ويبدو أن الجيش الانكشاري قد لعب في استانبول الدور التخريبي الذي لعبه الجيش(البرايتوري) في روما على عهد القياصرة القدماء، والجيش المملوكي في بغداد في العصر العباسي على عهد الخليفة المعتصم(218-227هـ/833-842م).

وإذا كانت التنظيمات قد نجحت نجاحاً نسبياً على الصعيد العسكري في الجيش، فانها فشلت فشلاً ذريعاً في جميع الجوانب الأخرى وعلى كل صعيد سوى الصعيد العسكري، لانها توقفت على عتبة ديوان السلطان وأخفقت في دخوله. ثم ان النوايا الطيبة وحدها ليست كافية، وفضلاً عن ذلك، فان الرأي العام الجاهل والمختلف في تركيا كان قد اتخذ موقفاً عدائياً من تلك الاصلاحات. وفي عهد السلطان عبدالعزيز الذي حكم في حقبة(1226-1293هـ/1861-1876م) ظهرت بواكير وبدايات منظمة أسماها المؤرخون(تركية الفتاة) استطاعت أن تتواجد تواجداً فعالاً في صفوف بعض العسكريين العثمانيين المتفننين والمثقفين. وكان هدفها تحويل الحكومة العثمانية إلى ملكية دستورية. كما كان برنامجها يقوم على برنامج جمعية ايطالية ثورية سرية هي(الكاربوناري). وكان السلطان عبدالحميد الذي خلفه، قد دفع بالبلاد الى حافة الهاوية بفساده واسرافه وسوء تدبيره. وقد خلع من العرش في سنة(1293هـ/1876م). وخلفه ابن عمه(مراد الخامس) ولكنه لم يحكم الامدة(3) أشهر فاصيب بالجنون وحل محله شقيقه الاصغر عبدالحميد الثاني. وبمجيء هذا السلطان الجديد إلى الحكم، دخلت الإمبراطورية العثمانية الى مايسمى بعهد الاستبداد الذي استغرق الحقبة(1293-1326هـ/1876-1908م). وكانت هذه المرحلة من الاستبداد التي استغرقت أكثر من ثلاثين عاماً بقليل هي من المراحل الفريدة المتميزة في التاريخ العثماني. وفي هذه المرحلة ظهرت جمعية الاتحاد والترقي التي انتشرت في صفوف الضباط المتذمرين واذكت في قلوبهم روح التمرد وحب الاصلاح. وكان هدفها المباشر احياء دستور(1876م)

الذي وضعه المصلح الكبير والمعروف مدحت باشا وكانت الدعاية الدينية الاسلامية التي نشرها السلطان عبدالحميد قد لاقت تجاوباً واسعاً في داخل وخارج تركيا، أدى إلى دعم نظامه الاستبدادي وبقائه على العرش، وفي شهر تموز من عام (1908م). استطاع انصار الاتحاد والترقي من العسكريين الوثوب إلى الادارة في (منستير) أولاً وبعدها في(سالونيك) واعلان الدستور من هناك. وبعدها بأيام معدودات، قاموا بزحف مفاجيء على(الاستانة) فاحتلوها من غير مقاومة تذكر؛ وارغموا السلطان على اقرار الدستور وعلى تعيين وزراء يرضون عنهم ويرتاحون لهم. وفي أواخر العام نفسه، جرى افتتاح البرلمان العثماني واستقبلت شعوب الامبراطورية سقوط النظام الاستبدادي بحماسة بالغة، واعتقد زعماء تركيا الفتاة أو الاتحاد والترقي، بأن دستور مدحت باشا الذي ساوى بين المواطنين على اختلاف طوائفهم الدينية والمذهبية. سيؤدي إلى كسب ثقة الشعوب المسيحية في الامبراطورية العثمانية وتأييدها، لكنهم كانوا على خطأ عظيم كما أثبتت الوقائع والاحداث. فقد اندلعت عام (1909م) ثورة تلك الشعوب مرة أخرى ضد الحكام الجدد هذه المرة. وقد وجد عبدالحميد الثاني ان الاقدار قد منحته فرصة سانحة فحاول أن يستغلها للافلات من قيود الدستور، وتدخل جيش سالونيك مجدداً بقيادة قائده(حسين حسني) بالتعاون مع رئيس أركانه مصطفى كمال الذي منح لقب أتاتورك في وقت لاحق متأخر، ومحمود شوكت باشا الذي نجح في احتلال العاصمة[79].

وعقدت الجمعية الوطنية اجتماعاً في أواخر نيسان، واتخذت قراراً بخلع عبدالحميد الثاني وتنصيب أخيه محمد الخامس (محمد رشاد) سلطاناً جديداً على الدولة العثمانية وهكذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ العثماني أسماها المؤرخون المرحلة الدستورية في الحقبة(1908-1918م)[80]؛ وينبغي أن نعلم ان انتصار حزب الاتحاد والترقي وعلى رأسه قادة من أمثال طلعت باشا وانور باشا وأقرانهم، لم يؤد إلى توحيد الاتراك وقلوبهم وسواعدهم حول هدف واحد ومطلب

مشترك. فقد كانت هناك ثلاثة تيارات أساسية تتنازع الموقف السياسي والوضع الاجتماعي والمسرح التركي. وأولها النزعة العثمانية التي كان هدفها توحيد الشعوب المختلفة في الامبراطورية في دولة عصرية وليبرالية. وقد كان دعاة هذا التيار هم قادة اعضاء حزب الاتحاد والترقي. ولكن هذا التيار قد خاب وفشل بجنوح الحزب المذكور إلى الشوفينية الطورانية والنزعة العنصرية[81].

وان كان الحزب قد بقي ممسكاً بزمام السلطة حتى انتهاء الحرب العالمية الاولى وسقوط الامبراطورية العثمانية. وثانياً فكرة الجامعة الاسلامية التي تبناها السلطان عبدالحميد. وكان هدفها الظاهري توحيد الشعوب الاسلامية في الامبراطورية العثمانية واستمالة سواها من الشعوب الاسلامية التي كانت تعيش خارج تلك الامبراطورية. ولكن هدفها الحقيقي كان تثبيت دعائم السلطة الفردية للسلطان عبدالحميد وتوطيد أركان حكمه الاستبدادي وقد سقط هذا التيار بخلع السلطان عبدالحميد، وان استمر في امتلاك شعبيته واسعة ومكانة بارزة في صفوف الشعوب الاسلامية في تلك الحقبة العثمانية منها وغير العثمانية. وثالثها النزعة القومية التركية التي كانت تحكم بتوحيد كافة الاتراك الآسيويين في دولة قومية واحدة، وكان من أبرز دعاتها الكاتب المعروف(نامق كمال). وقد عادت هذه النزعة بصيغة أخرى مختلفة بعد دحر العثمانيين في الحرب العالمية الاولى، وانتصار الحركة الكمالية التي اكتفت بتحرير وتوحيد الاتراك القاطنين في تركيا بحدودها الحالية المعروفة.

في حين أمسك حزب الاتحاد والترقي بزمام السلطة في الامبراطورية العثمانية، منذ أن خلع السلطان عبدالحميد في سنة(1909م)، وحتى سقوط الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى سنة(1918م)[82].

ولكن حزب الاتحاد والترقي كان يتنازعه تياران أو بالأخرى جناحان ينتميان إلى مدرستين فكريتين مختلفتين. كان الجناح الأول جناحاً مدنياً يقوده طلعت باشا، ويطالب بامبراطورية ديمقراطية ليبرالية تهتم بالاصلاحات الداخلية، وتلجأ إلى

الوسائل السلمية وترتبط بروابط الصداقة والود مع بريطانيا وفرنسا. وكان الجناح الثاني جناحاً عسكرياً يقوده انور باشا[83]، ويسعى الى تحالفات أجنبية مع الدول الاوربية للحصول على ضمانات، بأن تركيا ستكون في مأمن من الاعداء في الداخل بكسب الاصدقاء في الخارج. وكان الجناح العسكري يميل الى الارتباط مع المانيا ويريد أن تدخل تركيا الى الحرب بجانبها، وكان الجناح العسكري يميل الى تفضيل استمرار الصداقة التقليدية القديمة مع بريطانيا وفرنسا على الرغم من تحالفهما مع روسيا، ويريد أن تتخذ تركيا موقفاً حيادياً في الحرب الدائرة، ولكن كفة الميزان كانت قد رجحت لغير صالح الجناح المدني المطالب بالحياد.

ومن هنا استطاع الجناح العسكري أن يحسم الموقف بالانضمام الى جانب المانيا في الحرب العالمية الأولى التي انتهت بدحر الجانب الذي حالفته الامبراطورية العثمانية، وأدت الى سقوطها. وفي غمرة تلك الحرب، أصبحت تركيا محوراً للصراع في الشرق الاوسط. وإذا كانت النتائج التي نجمت عن تلك الحرب تعد مميتة بالنسبة إلى الامبراطورية العثمانية، فانها في الوقت نفسه قد ساعدت على ميلاد الأمة التركية الحديثة ودولتها المعاصرة، في سنة(1918م) خسرت تركيا امبراطورية، ولكنها كسبت أمة، وكان قرار اتاتورك بنقل العاصمة من استانبول إلى أنقرة، في قلب الاناضول، تعبيراً عن الحقيقة الواقعة التي هي أن الاناضول قد أصبحت تعني تركيا المتحررة من مشاكلات وأعباء الممتلكات الاوربية والآسيوية والافريقية. وقد كان هذا القرار، كما سنرى فيما بعد يدل دلالة واضحة على الانقطاع النهائي عن الماضي العثماني، ويرمز الى البعث القومي على الطريق الجديد[84].

- الثورة التركية (1918-1923م)

- والجمهورية الكمالية (1923-1939م):

عقدت هدنة مودروس بين الامبراطورية العثمانية والدول الاوربية المتحالفة في 30تشرين الأول من سنة(1918م). وكانت اعلاناً نهائياً عن سقوط هذه

الامبراطورية التي دوخت العالم ردحاً طويلاً من الزمن. حيث تفرق زعماء حزب الاتحاد والترقي أيدي سبأ. فتوجه انور باشا إلى روسيا وساهم في قيادة الجماعات الطورانية والاسلامية ضد الحكم البلشفي، ولقي حتفه في تلك الاصقاع، وهرب طلعت باشا إلى ألمانيا حيث اغتاله أحد الأرمن. وذهب جمال باشا إلى أفغانستان للاشراف على تنظيم جيشها لكنه اغتيل على يد أحد الارمن في تفليس(85).

واستناداً إلى شروط الهدنة سرح معظم أفراد الجيش التركي واستولى الحلفاء على أسلحته ومعداته، فضلاً عن استيلائهم على سكك الحديد والموانيء والسفن وخطوط البرق. وقامت الجيوش الحليفة باحتلال انفاق طوروس؛ وانسحبت القوات العثمانية عن البلاد العربية واستسلمت بعض فرقها، واحتل الفرنسيون ولاية أدنة، والطليان ولاية قونية ولواء انطاكية. كما احتل الانجليز والفرنسيون معاً مرعش وأورفة وغازي عينتاب في الجنوب. واستولى الانجليز على سامسون ومرزيفون في الشمال. ودخلت اساطيل الحلفاء مضيقي الدردنيل والبوسفور، هذا وانزلت قوات حليفة في استانبول، وبعد عقد الهدنة بسبعة أشهر أي في آذار عام (1919م). في الوقت الذي احتلت قوات يونانية منطقة أزمير، ولم يلق اذناً صاغية احتجاج الداماد فريد باشا خصم الوطنيين الذي نصبه منتصرون رئيساً للحكومة في مؤتمر الصلح، المنعقد في باريس في شهر حزيران من العام نفسه، وانتهت المحاولات السياسية التي رمت إلى انقاذ البلاد، بالفشل الذريع والهوان المحتوم، واصبح استقلال تركيا ذاتها معرضاً إلى خطر رهيب وتهديد خادع(86). وكان السبب أساساً يعود إلى افتقار تلك المحاولات في الحقبة المذكورة إلى شخصية سياسية عسكرية وطنية قوية تستطيع أن تستقطب الاتراك وأن ترغم الحلفاء المنتصرين على احترام الحد الادنى على الأقل من حقوقهم في وطنهم الأصلي ذاته. وماكان الخلاص ليأتي الاّ من الاصول بسكانه الاتراك المتجانسين أقوى مايكون التجانس(87).

ولاء على يد مصطفى كمال الشخصية وارادته الفولاذية وثقافته الواسعة وقدرته الفائقة سياسياً وعسكرياً. وكان قد قاتل بشجاعة في معارك فلسطين وسورية وحقق نجاحاً ملحوظاً بالهزيمة النكراء، التي أنزلها بقيادته القوات انعثمانية ضد القوات البريطانية في جبهة(غاليبولي) سنة(1914م). فاصبح في نظر الاتراك ليس فقط بطلاً بارزاً، بل البطل الأوحد الذي قبضته العناية الآلهية، تحقيقاً للمهمة التاريخية التي هي انقاذ الاتراك وتحرير وطنهم وانتزاع استقلالهم وتأسيس جمهوريتهم الحديثة والمعاصرة. وكانت ردة فعل الاناضول عنيفة على اليونانيين الذين اقترفوا فظائع يعجز اللسان عن وصف وحشيتها، وسرعان ماظهرت مقاومة تركيا المسلحة، تتألف من وحدات من المجاهدين التحقت بها وانضمت إليها قوات نظامية على رأسها ضباط من هيئة أركان الحرب، واندفعت الجيوش اليونانية تحتل الاراضي وتقتحم المدن وتمعن حرقاً وتقتيلاً؛ حتى اوشكت ان تصل الى قلب الاناضول، فتأججت المقاومة الوطنية، وشعرت الحكومة التي وقعت صك الاستسلام في مودروس بالانزعاج، فقررت ان ترسل مصطفى كمال المتمرس بالحروب الى الاناضول للعمل على اقرار النظام[88].

وما ان وصل إلى هناك حتى تولى بنفسه قيادة الحركة الوطنية، فبسط نفوذه في طول الاناضول وعرضها وقطع كل اتصال بينها وبين حكومة استانبول. ولقد أرغم هذا الوضع فريد باشا على اعتزال الحكم، فخلفه علي رضا باشا. وفي 23نيسان عام 1920م؛ دعا مصطفى كمال الى عقد الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة. فاجتمعت وانتخبت مصطفى كمال رئيساً لها، ورئيساً للجنة التنفيذية والمجلس الوزاري[89].

ورأت بريطانيا في تشجيع اليونان على الزحف من أزمير الى قلب الاناضول، السبيل الأمثل الذي يحقق اخضاع الوطنيين الاتراك، فوقعت معارك ضارية بين القوات التركية، كان النصر فيها حليف هذا الطرف تارة، وحليف ذاك تارة أخرى. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، ان مصطفى كمال قد اقام علاقات

وثيقة ومتكافئة مع(لينين) الذي كان قد أسس دولة سوفيتية على انقاض روسيا القيصرية في 7أوكتوبر عام(1917م)، ولم يتردد في استثمار ما أمده به وأرسله له (لينين) من مال وسلاح في خدمة القضية الوطنية. ولكنه امتنع عن الارتباط بالسوفيت ارتباطاً تبعياً، امتناعاً قاطعاً، أصبح نهجاً مبدئياً وثابتاً في سياسته الجديدة. وفي 18آب عام (1922م)، واصل اليونانيون عدوانهم، فأصدر مصطفى كمال إلى القوات المسلحة الوطنية التركية أمراً واحداً لم يصدر سواه طيلة حرب الاستقلال، وكان كما يأتي[90]: ((أيها المقاتلون الاتراك: هدفكم البحر الابيض))، وبالفعل، تراجعت القوات اليونانية على ادبارها. ولم يتوقف الجيش التركي عن الهجوم الاّ بعد ان حرر أزمير من الاحتلال اليوناني. وفي 29تشرين الاول عام (1923م)، اتخذت الجمعية الوطنية قراراً باعلان الجمهورية التركية، وانتخبت مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية، واختارت عبدالمجيد بن السلطان عبدالعزيز... خليفة، يختص بالشؤون الدينية. وكان هذا التعيين يتوخى تعزيز موقع الدولة الفتية. لكن مصطفى كمال اقتنع في النهاية، بأن هذه الإزدواجية ستضر ضرراً فادحاً بالدولة الجديدة؛ لأنها ستجعل من الخليفة مركزاً للاستقطاب الرجعي في تركيا ودخول العالم الاسلامي، ومحوراً للعمل المعادي الذي سيعرقل التطور التركي على النمط الحضاري الاوربي، فقرر التخلي عن الفوائد التي ستجنيها تركيا من بقائها مركزاً روحياً للخلافة، تحقيقاً للطموح الذي خلب لبه وسلب عقله في اقامة دولة تركيا عصرية ناهضة[91].

وفي 3آذار عام (1924م)، اتخذت الجمعية الوطنية قراراً بالغاء الخلافة. وفي 20نيسان (1924م)، اعلنت الدستور التركي الجديد الذي كرس القرار المذكور[92]، وعلى الرغم من ردود الفعل السلبية على اقراره . فقد مضى كمال اتاتورك في الطريق الذي رسمه لايلين ولايحيد. وصدرت قرارات متتالية بالغاء القانون الشرعي واستبداله بالقانون المدني العلماني المستمد من القانون السويسري، وتحرير المرأة وتمتعها بحقوق متساوية مع الرجل، والغاء نظام تعدد

الزوجات، ونقل العاصمة من استانبول الى انقرة، وتحديد عطلة الاسبوع بيوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة. وقد علل المسؤولون الاتراك بتبديل يوم العطلة بالقول ان العالم الغربي يعطل اعماله السياسية والمالية يوم الأحد، وان تركيا الحديثة ستتوثق بهذا العالم أكثر من ذي قبل، وأن عليها ان تكيف مع تلك العادات العامة الجديدة. وتم استبدال الاحرف العربية بالاحرف اللاتينية، بحجة انه يسهل عملية محو الأمية وتعليم القراءة والكتابة. وتأسست المشاريع الصناعية والزراعية وتدعمت أركان وقواعد وأجهزة الدولة الجديدة، وقد لعب مصطفى كمال اتاتورك دوراً بارزاً في تحقيق تلك الاصلاحات. فتعمد لبس القبعة الاوربية علناً؛ وشجع النساء من عائلته على ترك الحجاب والتزام السفور. وزار العمال في مصانعهم، وشارك الفلاحين في مواسم الحصاد، وتولى تعليم الاحرف الجديدة في حصص المدارس الشعبية، وترأس اجتماعات لجنة اعادة كتابة التاريخ التركي[93].

وفي 10 تشرين الثاني من عام (1938م)، توفي اتاتورك[94] في استانبول بعد مرض عضال ودفن في مقبرة فخمة بأنقرة، اصبحت مزاراً وطنياً للمواطنين الاتراك. لايضم قبره معه إلا الوسام الوحيد الذي حمله على صدره طيلة حياته ولايحمل سواه حتى وفاته. أي وسام الصليب الحديدي الذي علقه على صدره قيصر المانيا بنفسه، بعد انتصاره على الانجليز في معركة غاليبولي. وترك للاتراك دولة مستقلة تأخذ باسباب التقدم، وتسير في طريق النهوض، ومهما كان رأي بعض منتقديه فيه، فان أحداً لايستطيع ان ينكر الدور البارز الذي لعبه في الحركة التحررية التركية التي قادها الى الاستقلال؛ وفي بناء الدولة الجديدة التي وضعها على مسار التطور، وبعد وفاته، قام المجلس الكبير للشعب بانتخاب أقرب رفاقه إليه(عصمت اينونو) رئيساً جديداً للجمهورية. وكان هذا قائداً لامعاً من قواد حرب التحرير الوطنية التي قادها اتاتورك، وحقق انتصاراً ساحقاً على القوات اليونانية المحتلة في موقعة(اينونو)، وكان قد استطاع المفاوض الماهر(اينونو) ان

ينتزع من المنتصرين الموافقة على السيادة الوطنية للإتراك على أراضي وطنهم في مؤتمر(لوزان) الذي عقد في عام(1923م)[95].

وليس من الغريب اذن ان تكون السياسة الداخلية والخارجية التي انتخبها اينونو، امتداداً للسياسة التي كان اتاتورك قد اختطها. لكن الرجلين قد اختلفا في جوانب كثيرة من شخصيتهم. فأتاتورك كان أقوى فكراً وأبعد نظراً وأشد حماساً. ومن هنا، اتسم عهد اينونو بغياب سياسة اتاتورك الجريئة النشيطة وحلول سياسة تقليدية هادئة محلها. صحيح أن تركيا استطاعت تحقيق بعض النجاح في طريق توسيع الصناعة وتحديث الزراعة. لكن هذا النجاح كان دون وتيرة النمو في عهد اتاتورك. أما سياسة تركيا الخارجية في تلك الحقبة. ولاسيما في الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)، فكانت أقرب الى اللعب على الحبلين بين معسكري الحلفاء والمحوريين، مع ميل واضح إلى المحور منها الحياد الحقيقي[96].

ومن أفضال عهد اينونو على تركيا في هذه الحقبة؛ أنه قد جنبها ويلات الحرب العالمية الثانية، وابعد أرض وطنها من مسارحها وجيوشها ومعاركها، ولايستطيع أحد ان ينكر هذه الحقيقة، وتلك هي النتيجة التي نعتقد ان كافة المطلعين على التاريخ التركي سيوافقوننا عليها، ويشاركوننا فيها. وقد حافظت تركيا على حيادها على الرغم من ضغوط الجانبين المتنازعين. فلم تقطع علاقاتها بالمانيا الا في 2آب (1944م)، واستسلمت المانيا في 7مايس عام (1945)[97].

ولم تقطع تركيا علاقاتها باليابان الاّ قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بشهرين ونصف ولم توقع ميثاق الامم المتحدة الا بعد ذلك بيوم واحد؛ اعلنت الحرب في 23شباط (1945م)، ووقعت الميثاق في 24شباط عام (1945م). وقد اثار هذا الموقف اعتراضات كثيرة على قبول تركيا في الامم المتحدة فيما بعد. كانت تركيا طيلة الحرب العالمية الثانية، وبعد وفاة اتاتورك، تعمل بنظام الحزب الواحد. وكانت السلطة بيد حزب الشعب الجمهوري ورئيسه رئيس الجمهورية عصمت اينونو. وقد تحولت بعد انتهاء الحرب إلى نظام الحزبين والانتخابات المباشرة.

فظهر الحزب الديمقراطي الذي نافس الحزب الجمهوري، وقاده جلال بايار الذي اصبح رئيساً في تلك الانتخابات. وقد أخذ الحزب الجديد في السلطة بنظام الاقتصاد الحر وتشجيع التثبت الفردي. وفي عام(1952م)، انضمت تركيا إلى الحلف الاطلسي(الناتو)[98].

وفي عام (1957م)، أصبحت تركيا عضواً في حلف بغداد عام (1955م) إلى جانب العراق و ايران وباكستان. وبعد انهيار حلف بغداد بثورة 14تموز(1958م) في العراق. تحول اسم الحلف المذكور فاصبح يسمى باسم حلف المعاهدة المركزية(السينتو). واستمرت عضوية تركيا في هذا الحلف[99].

وفي عهد حكومة عدنان مندريس، توثقت علاقات تركيا بالولايات المتحدة الامريكية توثقاً شديداً. ولجأ نظام حكم الحزب الديمقراطي إلى استخدام وسائل القمع والارهاب في محاولة كبت التحرك الشعبي الواسع. ولكن الزمام كان قد أوشك ان يفلت من يده تماماً. وفي 27أيار عام (1960م)[100]، وقع الانقلاب العسكري الأول الذي أطاح بالنظام. وكان على رأسه الجنرال غورسيل الذي كان بين عامي (1959-1960م) على رأس القوات البرية التركية، بعد أن شغل وظائف مختلفة في الاركان العامة، وترأس بعد الانقلاب لجنة الوحدة الوطنية التي تتألف من(38)عسكرياً بارزاً، وتتولى ادارة شؤون البلاد في الفترة الاستثنائية، وصارحت الشعب بحقيقة الاوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلد. وحاكمت فريق بايار ومندريس فسجنت الأول وأعدمت الثاني. وكذلك فعلت بآخرين من أبرز أعضاء الحكومة السابقة[101].

وفي عام (1961م) اصدرت دستوراً جديداً، واجريت الانتخابات بعد ذلك، ففاز حزب الشعب الجمهوري، وجاء عصمت اينونو مرة أخرى إلى السلطة، وانتهت الفترة الاستثنائية فكلفه(غورسيل) بتشكيل الحكومة. وفي الفترة(1961-1962م)، قام اينونو بتشكيل ثلاث حكومات ائتلافية. وقد سقطت الأخيرة في 16شباط عام (1965م) بسبب فشلها في الحصول على موافقة المجلس على الميزانية[102].

وتشكلت حكومة ائتلافية انتقالية اجرت انتخابات عامة أدت إلى فوز حزب العدالة الذي كان يرأسه سليمان (ديميريل)، والذي كان امتداداً للحزب الديمقراطي. ومنذ ذلك التاريخ، وحتى اضطراره إلى الاستقالة بعد الانقلاب المقنع الذي قام به رئيس اركان الجيش(ممدوح صاغماج)، والذي سمي بانذار 12آذار (1971م). بقي ديميريل متربعاً على دست الحكم في تركيا. وقد تفاقمت أكثر فأكثر الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عانتها تركيا في هذه الفترة[103].

في الوقت الذي تأسس الحزب القومي المتطرف الذي يقوده العسكري المتقاعد الب ارسلان توركيش. والحزب الديني المتحفظ في الاعلان عن توجهاته الحقيقية والذي يقوده الاستاذ الجامعي(نجم الدين اربكان). وفي هذه الفترة بالذات أيضاً؛ استطاع اليمين واليسار المتطرفان. أن يمدا نشاطاطها إلى طلاب الجامعات واوساط الشباب. وظهرت جماعات متطرفة أخرى تؤمن بالعمل المباشر والعنف السياسي، أقامت هي وسواها معسكرات هدفها تدريب كوادرها على استخدام السلاح. وبدأت أعمال العنف منفردة متباعدة في أول الأمر، ثم أخذت تتسع وتزداد تأثيراً. وظهر عجز حكومة ديميريل واضحاً في معالجتها ومقاومتها. وحينذاك اضطر الجيش الى التدخل، فقدم إلى ديميريل مذكرة تحمل طابع الانذار، واضطرته الى تقديم استقالة حكومته، فقامت فترة استثنائية جديدة دامت حتى عام(1973م)[104].

ولم تسهم إلا في حل أزمة الحكم لا في تحقيق الاستقرار في تركيا. وفي انتخابات عام (1973م)، فاز الحزب الجمهوري وكلف رئيسه(بولند أجويد) بتشكيل الحكومة. وقد لقب بأنه بطل تحرير قبرص. ففي عهده قامت القوات التركية بانزال جوي وبحري في جزيرة قبرص للدفاع عن الاقلية التركية، ومنع انضمام تلك الجزيرة الى اليونان؛ واستطاعت ان تحقق انتصارات عسكرية باهرة، وان تحتل مساحات واسعة من الاراضي. ويتسم(أجويد) بأنه شجع اليسار التركي بوجه عام. ولكنه تعرض إلى الانتقادات الحادة في مشاريعه الزراعية

والاقتصادية. كما ان القوات المسلحة التركيا قد انتقدته أيضاً انتقاداً مريراً لفشله في التوصل إلى حل سياسي للقضية القبرصية يرضي تطلعات القوات المسلحة. وفي انتخابات عام(1976م)، فشل أجويد، وفاز حزب العدالة فقام رئيسه ديميريل بتشكيل الحكومة. ويتسم ديميريل بأنه قد شجع اليمين التركي بوجه عام ونجح في تكبيله بجناحيه القومي والديني واستغله للوقوف بوجه اليسار. وفي عهده تدهور الوضع الداخلي تدهوراً حاداً[105]. واستفحلت وتفاقمت ظاهرة العنف المسلح، وازدادت الاغتيالات السياسية ازدياداً مريعاً، وانعدم الأمن واختل الاستقرار، حتى أصبح مصير تركيا مجهولاً ينذر بأفدح الاخطار. واصدرت القوات المسلحة التركية على السادة قادة صنوفها البرية والبحرية والجوية عدداً من التصريحات التي تنذر السياسيين، وتحذر الاحزاب من مغبة استمرار التدهور وازدياد العنف،، وتطالبهم بنبذ خلافاتهم الشخصية ومصالحهم الضيقة واطماعهم السلطوية، وتنصحهم بضرورة التفاهم والتلاحم دفاعاً عن وحدة الشعب ومصلحة الوطن[106]. ولكن اصواتهم المنذرة والمحذرة. ذهبت صرخة في واد ونفخة في رماد. واستمرت الاحزاب والشخصيات السياسية في صراعها على السلطة. وفي تغليبها للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وفي لجوئها إلى التصفيات الجسدية، والاغتيالات السياسية، واستفحلت وتفاقمت ظاهرة العنف؛ وإزدادت ازدياداً حاداً ومريعاً، حتى شعر الجيش التركي شعوراً صارخاً بأن الوطن قد أصبح فعلاً في خطر. فحدث الانقلاب العسكري الأخير في سنة(1980م) بقيادة الجنرال (كنعان إيفرين). وبدأت فترة استثنائية جديدة. والحقيقة ان هذا الانقلاب لم يترك شعوراً من الاستغراب لدى المراقبين المتتبعين للتطورات السياسية في الساحة التركية، فكل المؤشرات كانت تدل على قرب وقوعه. فوقوعه لم يكن مستغرباً. بل المستغرب كان تأخره في الوقوع. ومن الواضح ان الجيش التركي قد لعب ولايزال يلعب دوراً بارزاً، وربما حاسماً احياناً في التطور السياسي. ولكن هذا الدور يتسم بميزة فريدة في نوعها، هي انه يستولي على الحكم؛ ولكنه لايعمد الى

استبدال النظام ولايستأثر بالسلطة في نظام ينال فيه حصة الأسد، ويديم حكمه إلى مالانهاية، بل انه يقبض على زمام السلطة في مرحلة استثنائية، ثم يعيدها إلى السياسيين المدنيين واحزابهم الدستورية بعد زوال الاسباب التي دفعته أصلاً الى الاستيلاء على السلطة[107].

لقد خاض توركوت اوزال انتخابات عام (1983م)، ونجح فيها بشكل لم يتوقعه اصدقاؤه، ولا اعداؤه على السواء، فحصل على (45.1٪) من الاصوات، وقد خاضها في واقع الأمر دون منافسة حقيقية لوجود زعماء السياسة التركية المخضرمين في الخطر. لم يجد الناخب التركي، الذي كان متعطشاً لعودة المدنيين للسلطة غير أوزال لانتخابه، لاسيما وأن الحزبين المنافسين له فيها كانا من صنيع سلطة الانقلاب العسكري[108].

يروي كثيرون أن حديث(اوزال)، وهو رئيس للوزراء، كان يجري في عبارات يسيرة محددة الهدف على عكس أجويد اليساري الذي يتحدث دائماً أحاديث المثقفين، وكذا نجم الدين اربكان اليميني المحافظ، الذي يجهد مستمعيه في محاورات وجدالات مسهبة ومطولة لساعات قبل الوصول إلى جوهر مايريد[109].

والمعروف عنه أي(أوزال)، عشقه للمنتجات التكنولوجية الامريكية كعشق الصحراء للماء، وكان يصطحب معه أحفاده لقضاء يوم الاجازة بأحد مراكز الالعاب الالكترونية، التي بدأت تنتشر بتركيا في الثمانينات، بل وكان يمارس اللعب قبلهم، وبلغ ولعه بهذه المنتجات أنه كان يفرد وقتاً في زياراته للولايات المتحدة كرئيس للوزراء للتجول في مجال التكنولوجيا الامريكية؛ للتعرف على أحدث ما أنتجته[110].

شرع أوزال في تغييرات جذرية وجوهرية في المجتمع التركي سياسياً واقتصادياً، لاتزال تعيش تركيا حتى اليوم تداعياتها الايجابية والسلبية على السواء فقد، خصص جهداً استثنائياً وفريداً في سبيل خلق القطاع الخاص التركي، وأرسى له دعائم في بلد سار وفق منطق سيطرة الدولة على الاقتصاد وعلى السياسة

وعلى كل شيء. قام باصلاحات ادارية جوهرية أو على الأقل سعى إليها فدمج الكوادر الوظيفية في(150) كادراً بعد ان كانت قد وصلت إلى (35)ألفاً، واصدر تشريعات في مجال تنظيم حركة تداول النقد الأجنبي، جرى شرحها بإسهاب في (15)صفحة، بعد ان كان القانون القديم في (75)صفحة[111].

كما أتاح أوزال المبادرة الفردية في الاقتصاد والسياسة، فخلق مساراً موازياً للدولة، اعتمد عليه كثيراً في كافة المجالات لاسيما الاقتصادية... اعلن مبدأ(دعه يعمل دعه يمر)[112] في الاقتصاد وفي السياسة، وأعطى حريات للفرد في مجتمع لم يكن يعول على دور الفرد، ليس فقط منذ عهد الجمهورية، وانما لقرون قبلها بحكم تكوينه النفسي والاجتماعي والثقافي، قال معاونوه انه كان يتصل بنفسه بصغار الموظفين يطلب إليهم شرح ما يقترحونه من اجراءات في ممارسة بدت جديدة، وعكس ماعرفته بيروقراطية الدولة التركية.

استطاع أوزال بحنكته السياسية إقناع رئيس الجمهورية برفع الحظر عن سفر المواطنين للخارج، الذي كان يعارضه كنعان إيفرين بحجة أنه سيخرج العملة الصعبة من البلاد. كانت حيازة أقل كمية من النقد الأجنبي جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس، فأصبح لدى الاتراك حسابات بالعملة الصعبة في البنوك، وخرجوا لتحرير الشيكات المصرفية علناً في الطرقات، ربما حتى قبل اصدار الدولة لقانون الشيك!![113]. هذا وقد وافق أوزال على منح رخص لمحال وأنشطة، كان يعلم أن أصحابها من تجار السوق السوداء، وهو ما أعترض عليه إيفرين من منطلقات أخلاقية، لكنه أقنعه بأن ذلك من قواعد التغيير الذي يتعين أن يفسح مجالاً للجميع دون تمييز. كان المجتمع يتعطش لهذا النوع من الحرية، التي فجرها أوزال بشكل بدا فوضوياً وغير منظم في كثير من الأحيان[114].

كما أبدى أوزال اهتماماً كبيراً بتدعيم العلاقات مع الدول العربية، ليس لانتماءاته الفكرية أو الثقافية أو الدينية، وإنما لحسابات أملتها تطلعات عملية بحتة تستهدف استغلال ثروات تفجرت في هذه الدول بفعل البترول بنهاية السبعينات،

فاستطاع أن يوجد مجالاً لشركات المقاولات التركية للعمل في كل من ليبيا والعراق والسعودية ودول الخليج، وشقت المنتجات الغذائية النركية طريقها إلى هذه الاسواق، واستغل بشكل عبقري وقوع تركيا على طريق النقل البري من أوربا إلى منطقة الخليج مروراً بالعراق لنعب دور الوسط التجاري، لاسيما في ضوء ارتفاع تكلفة النقل البحري عبر الخليج، بسبب الحرب العراقية الايرانية طيلة الثمانينات، فانتهى الأمر بأن أصبح اسطول النقل البري التركي الأكبر على مستوى أوربا بأكملها[115].

وعليه ارتفعت الصادرات التركية من (1.9)مليار دولار في (1980م) إلى (21.6)مليار دولار في عام (1995م)، ولكن الواردات ارتفعت كذلك من (7.9)مليار دولار إلى (35.19) مليار دولار. واتخذ النمو بشكل عام منحى تصاعدياً بمعدل (5٪) سنوياً وفقاً للاحصائيات الرسمية منذ الثمانينات، انتهى انفاق الدولة الضخم على الاستثمار في الصناعة وحل محله تركيز في الانفاق على الخدمات والبنية الأساسية، فجرى تخصيص موازنات ضخمة لبناء شبكة ممتدة من الطرق ومحطات توليد الطاقة وخدمات الهاتف والكهرباء والغاز الطبيعي. مع حلول (1987م) كانت ضغوط التضخم أقوى صوتاً من سياسة الحكومة، فوصل معدله إلى (40٪)، ولم يستطع أوزال أن يبرر ذلك سوى بالقول أنه من الظواهر، التي عادة ماتصاحب عملية النمو في أي اقتصاد[116].

أما من الناحية السياسية فعلى الرغم من التحفظات، رأت قيادة الدولة ممثلة في أوزال وفيما يطرحه علاجاً؛ ولو بظاهر الأمور؛ لتوترات كادت أن تعصف بالجمهورية وباستقرارها، واستطاع هو بحنكته إدارة علاقاته وتسيير أموره بنجاح مع المؤسسة العسكرية... وعد أوزال قادة انقلاب (1980م) بأنه لن يتعرض لهم بعد تقاعدهم وأوفى بوعده، وقبل في بداية عهده الوقوف في مراسم الدولة تالياً لجميع جنرالات الانقلاب، وتعين عليه التغاضي عن ممارسات بعض وزراء حكومته الذين كانوا يصغون لتعليمات كنعان إيفرين أكثر من تعليماته بصفته

رئيساً للوزراء، لكنه لقن السعكريين درساً حين أبلغ قائد القــوات البريـــة بأنـــه سيرفض توصية المجلس العسكري بتعيينه رئيساً للاركان[117].

رأى أوزال في نهاية الثمانينات، أن اسطورته الشخصية تمكنه من المضي في تحقيق طموحه نيكون رئيساً للجمهورية، وقام بترشيح نفـــسه للمنــصب، ونجـــح بالفعل بتصويت البرلمان في (1989/10/31م)، فأصبح الرئيس الثامن للجمهورية التركية بعد كنعان إيفرين الذي كان قد مضى سبع سنوات في منصبه منـــذ عـــام (1982م)[118].

لم يمض وقت طويل وتولى يلدرم اق بولوط رئاسة الحزب ورئاسة الـــوزراء بعد أوزال، ولكن لم يمر سوى عامين على ذلك التاريخ وانزوت أسطورة(الوطن الأم)، وخسر في انتخابات عام (1991م) مقابل سليمان ديميريل الذي كـــان قـــد أسس حزب(الطريق القويم) بعد خروجه من الحظر السياسي، وأصبح بذلك رئيساً للوزراء يعمل مع أوزال رئيس الجمهورية، الذي كان مساعداً له قبـــل ســـنوات قليلة[119].

هذا في الوقت الذي يرى كثيرون في تركيا أن الاستقرار كان عنواناً للمرحلـــة الأولى من حكمه التي انتهت في عام (1989م). وعلى الرغم من أن الدستور قد منح السلطة الحقيقية لرئيس الحكومة، وأبقى على مجـــرد دور شـــكلي لـــرئيس الجمهورية، فان أوزال استطاع بقوة شخصيته وزعامته وشعبيته أن يلقي بظلـــه على الحكم في تركيا في رئاسة الوزراء، وفي رئاسة الجمهورية، حتى في ظـــل وجود ديميريل الزعيم المخضرم رئيس الوزراء[120].

في الواقع لم تمض الامور بين الرجلين دائماً في يسر وأمان، وثمة عدد مـــن الوقائع تشير إلى إنشقاق في قمة السلطة في تركيا خلال هذه الفتـــرة، ولايـــزال يستذكر البعض أن ديميريل رئيس الوزراء لم يكن يكلف نفسه فـــي الاجتماعـــات الرسمية عناء الوقوف كالآخرين لحظة دخول اوزال رئيس الجمهورية الى قاعـــة الاجتماع. كان الاتراك يرون ذلك ويستغربون (أخلاق عهد الانفتـــاح).وياســـفون

على الوطن، ومثلما قال أحدهم مع كل سقطة من السياسيين بمن فيهم أوزال الذي يتحمل المسئولية الأكبر في ذلك، كانت تسقط قيمة من قيم هذا المجتمع المحافظ(121).

أما فيما يتعلق بالظاهرة الاسلامية في تركيا، فأتاحت ممارسات أوزال في معظمها فرصاً بالغة ليس فقط لنمو المشاعر الدينية، وانما لنمو الاسلام السياسي، فقد سمح اوزال لأول مرة في تركيا بحق تأسيس بنوك ومؤسسات مالية تمارس العمل المصرفي على أسس اسلامية دون فوائد بنكية، باعتبار ذلك من ضمن حريات العمل الخاص، وسعى إلى تشريع مرسوم يقضي بإطالة تنورات تلميذات المدارس، مما دعا رئيس الجمهورية الى لفت انتباهه بأن ذلك ربما يشجع الانتماءات الدينية في البلاد بما يهدد النظام العلماني!(122).

لاغبار اذا قلنا أن تجربة تركيا في عهد أوزال انعكست بايجابياتها وسلبياتها لاحقاً، وربما من الصحيح ان الاتراك يحملونه اليوم مسؤولية انفجار ذلك الحجم الضخم من المشكلات والتناقضات التي أفرزتها سياساته، وبدأت تأخذ شكلاً ظاهراً وسلبياً مع أوائل عقد التسعينات مما سمح بعد وفاة الرجل لقوى سياسية على رأسها حزب الرفاه بزعامة أربكان باستغلال التشوهات الاجتماعية الناجمة عنها، وتوظيفها بنجاح مذهل في خطاب سياسي، وصل به إلى السلطة بعد سنتين فقط من وفاة أوزال.

وهكذا نجد في أن الانفتاح جرى بشكل يتحسر عليه الاتراك اليوم، ولاسيما الجيل القديم منهم، مثل تمرير الكثير من المحرمات الاخلاقية مثل الرشوة، وتورط رئيس الوزراء نفسه ذات مرة بأن تفوه بما معناه أن على الناس تفهم أسباب مد الموظف يديه للرشوة، والذي اعتبر أنه يدير أمره، وكان تلك في حقيقة الأمر دعوة للجميع من أجل تدبير امورهم(123).

لايزال يعده كثير من الاتراك المسؤول الأول عن انهيار وتحلل القيم المحافظة التي نشأوا في ظلها. ويتفق كثيرون في أن الممارسات الشخصية له كانت من

أبرز سلبياته، ولاسيما سماحه بتدخل زوجته في شؤون الدولة والحكم في كافة الامور بطريقة استفزازية لم تعهدها السياسة التركية من قبل .. وقد وصل الأمر ذروته بأن تقدم بترشيحها، بناء على إلحاحها، لرئاسة شعبة الحزب في استانبول، الأمر الذي أدى إلى شقاق ومواجهة بينه وبين أقطاب الحزب. بعد رحيله وقف أبناؤه متهمين بالفساد أمام المحاكم التركية.

في نهاية عهده كان واضحاً وضوح الشمس أن اوزال ربما نجح كقائد طائرة في الاقلاع بها، لكنه بدأ غير قادر على الهبوط بسلام في شاطيء الأمان، وهو مالم يقدر عليه كذلك كل من تولوا قيادة الحزب من بعده..حصل الحزب في انتخابات عام (1919م) على (24٪) من الاصوات، فيما حصل حزب ديميريل على (27.4٪)، واستطاع تشكيل حكومة بالتحالف مع أحد الاحزاب اليسارية، وبدأ عهد جديد في البلاد[124].

في 17 أبريل عام (1993م) توفي فجأة، في أنقرة، توركوت أوزال الرئيس الثامن للجمهورية التركية، عن عمر يناهز (66)عاماً[125]، وفي أيار من العام نفسه، أعلن رئيس الحكومة ورئيس حزب الطريق المستقيم سليمان ديميريل عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية خلفاً لتورغوت أوزال، مما ترك مقعدين شاغرين في آن واحد: رئاسة الحكومة ورئاسة حزب الطريق المستقيم، وقد حصلت تانسو شيللر على المقعدين معاً، فانتخبت في 13حزيران من العام (1993م)، رئيسة لحزب الطريق القويم، وكلفت بتشكيل الحكومة يوم 14حزيران من العام نفسه، وقد شكلتها مع الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي (SHP) برئاسة اردال إينونو[126].

ولدت تانسو شيللر في استانبول عام (1946م)، وفي بعض المصادر عام (1944م)، وتخرجت عام (1967م) من جامعة بوغازجي، ثم درست الاقتصاد لسنتين في جامعة نيوهامشير الأمريكية، بعدها نالت شهادة الدكتوراه من جامعة ييل الأمريكية عام (1971م)، وعملت كمدرسة في جامعة بوغازجي من

عام(1971-1979م). في مطلع التسعينات انضمت الى حزب الطريق القويم بناء على دعوة سليمان ديميريل، وانتخبت نائبة عن مدينة استانبول في انتخابات تشرين الأول عام (1991م)، ثم شغلت منصب وزيرة دولة لشؤون الاقتصاد في الحكومة التي رأسها سليمان ديميريل في عام (1991م)(127).

وفي 21 أيار عام (1993م)، أعلن في تركيا رسمياً عن تأسيس حزب التغيير الكبير أو الديمقراطية الجديد، بزعامة آيدين مندريس نجل الزعيم التركي عدنان مندريس وذلك أثناء اقامة صلاة الجمعة في مسجد حاجي بيرام في أنقرة، وكان اتجاه الحزب إسلامياً ديمقراطياً ويأمل بجذب الاصوات الاسلامية الكردية(128).

وفي عام (1993م) أعيد انتخاب مسعود يلماظ رئيساً لحزب الوطن الأم، على الرغم من عودة منافسه، رئيس الوزراء السابق، يلديريم آق بلوط إلى صفوف الحزب. وفي (1993/9/12م)، تم انتخاب مراد كارايالتشين رئيساً للحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي خلفاً لـ(أردال إينونو)، بناء على رغبة الأخير بالاستقالة. وفي (1993/9/19م) تم تعيين مراد كاربالتشين وزيراً للدولة ونائباً لرئيسة الوزراء تانسوشيللر، وهو المنصب نفسه، الذي كان يشغله أردال أينونو قبل أن يتقدم باستقالته من الحكومة ومن رئاسة حزبه أيضاً(129).

وفي 27آذار عام (1994م)، جرت الانتخابات العامة البلدية في عموم تركيا، وقد حقق حزب الرفاه الاسلامي بزعامة نجم الدين أربكان انتصاراً كبيراً، وارتفعت نسبة الاصوات التي حصل عليها هذا الحزب من (9.8٪) عام (1989م) إلى (16.8٪) عام (1991م) إلى 19.07٪) في هذه الانتخابات، لم تأتِ المفاجأة في تقدم حزب الرفاه الإسلامي، عن إحتلاله المركز الثالث فحسب، بل فاز في أثنتين من المدن الكبرى الثلاث في تركيا وهما رئاسة بلدية استانبول وأنقرة وبأربع من المدن الكبرى الأثنتي عشرة المتبقية، وبمجموع قدره(28)بلدية من أصل(76) محافظة، في حين لم يحصل الحزب الذي تلا، وهو حزب الوطن الأم سوى على(11)محافظة، وبهذه النتيجة يمكن اعتبار حزب الرفاه هو الحزب

المنتصر الوحيد، لقد فتح استانبول، وأضاف إلى ذلك فتح أنقرة، لهذا أصبحت هذه الانتخابات محطة فاصلة ليس في تاريخ هذا الحزب، بل في تاريخ تركيا كلها، وفيما يأتي نتائج بعض أهم الاحزاب السياسية في تلك الانتخابات[130].

ت	اسم الحزب	النسبة المئوية
1-	الطريق المستقيم(DYP)	٪21.52
2-	الوطن الأم (ANAP)	٪20.96
3-	الرفاه (RP)	٪19.07
4-	الشعبي الاجتماعي الديمقراطي(SHP)	٪13.49
5-	اليسار الديمقراطي (DSP)	٪8.80
6-	الحركة القومية (MHP)	٪7.99
7-	الشعب الجمهوري (CHP)	٪4.62
8-	الاتحاد الكبير (BBP)	٪1.28

بعد النجاح الكبير الذي حققه حزب الرفاه في الانتخابات البلدية عام (1994م)، شعر العلمانيون بحرج في موقفهم، بعد الخسارة التي منوا بها في انتخابات (1994م)، فما كان من الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي برئاسة مراد كارايالتشين سوى حل نفسه، لصالح حزب الشعب الجمهوري(CHP) بزعامة دنيز بايكال، كما دبرت عناصر حزب الحركة القومي الفاشي(MHP)، مجزرة في حي غازي الذي تقطنه أغلبية شيعية في استانبول، بهدف إثارة فتنة طائفية تسيء إلى حزب الرفاه تحديداً، كما أن الشيوعيين، الذين فقدوا تأثيرهم في الشارع السياسي، أرادوا أن يورطوا الرفاه في صراعٍ مع الشيعة في تركيا، لأن كل أصوات الشيعة سابقاً كانت تذهب للاحزاب اليسارية، وبعد الإنتخابات البلدية عام (1994م) أصبح (50٪) من الشيعة يمنحون أصواتهم لحزب الرفاه الاسلامي[131].

وقد أكدت مصادر مقربة من الشيعة في حي غازي، أن المجزرة كانت مدبرة من قبل عصابات(الذئاب الغبراء) التابعة لحزب الحركة القومي الفاشي، وبموافقة حكومية، وراح ضحيتها عشرات القتلى، وقد سبق هذه المجزرة، وصول نسبة التضخم في تركيا إلى (150٪)، وكان هناك مطالب من قبل العمال بزيادة أجورهم، فضلاً عن إلى قضية اتفاقيات العمل الجماعي التي تشمل مئات الآلاف من العمال والموظفين[132].

هوامش الفصل الأول:

1- وفاء هشام حسين: موسوعة بلدان وعواصم العالم، الطبعـــة الأولـــى، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص113.

2- مطيع بكر: الموسوعة الجغرافية، الطبعة الأ ِلـــى، دار صـــنعاء للنـــشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص23؛ د.باسم عبدالعزيز الساعاتي: جغرافية تركيـــا المعاصرة، مقال نشر في مركز الدراسات التركية، الموصل، 1987م، ص7.

3- محمد الجابري: موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، الطبعة الثانية، مدينـــة نصر، القاهرة، د.ت، ص118.

4- د.ابراهيم احمد خليل وآخرون: تركيا المعاصرة، ص7-9.

5- وفاء هاشم حسين: موسوعة بلدان، ص113.

6- محمد الجابري: موسوعة دول العالم، ص118.

7- د.ابراهيم أحمد وآخرون: تركيا، ص18.

8- محمد الجابري: موسوعة، ص27.

The world mcrk Encyclopedia of the Nationss horper and Brethcrs, 1976, p. 971.

9- وفاء هاشم حسين: موسوعة بلدان، ص162؛

Demographic year book u.n. 1976, p.53;

الفاينانشال تايمز عدد، 18مايس 1981م.

10- محمد الجابري: موســوعة دول العـــالم، ص118؛ د.ابـــراهيم خليـــل وآخرون: تركيا، ص18؛

Demogrophic year book u.r. 1976, p.53.

11- اسماعيل شوقي: العالم بين يديك، سلسلة أقرأ، دار المعارف، القـاهرة، 1987م؛

Taufiq wahby kurdies studies, published by Kurdish journal of the committees, London, 1968, p.2.

12- وفاء هاشم: موسوعة، ص113.

13- World mark Encyclopedia of tne nations, p.971.

14- وفاء هاشم: موسوعة، ص113-114.

15- نفسه، ص113-114.

16- نفسه، ص113-114.

17- W.G. Moore, ADictionary of Geography, 3ed, London, penguin books, 1964, pp.109-110.

18- محمد الجابري: موسوعة، ص118؛

World mark Encyclopedia of the nations, p.971.

19- وفاء هاشم حسين: موسوعة، ص113-114.

20- Finoncial times survet, May, 18/1981, p.1.
21- Finoncial, Ibid, p.7.
22- Finoncial, Ibid, p.7.

23- وفاء هاشم: موسوعة، ص114.

24- Finoncial, op.cit, p.7.

25- محمد الجابري: موسوعة دول العالم، ص118.

26- Finoncial, op.cit, p.7.

27- محمد الجابري: موسوعة، ص118؛ مطيع بكر: الموسوعة الجغرافيـة، ص23.

28- مايسييف: ب.ب: العلاقات الزراعية في تركيـا المعاصـرة، موسـكو، 1960؛ ينظر: نوفيجيف.أ.د: فلاحو تركيا في العهد المعاصر، موسكو، 1959م.

29- مطيع بكر: الموسوعة، ص23؛ Finonciál, op.cit, p.7.

30- محمد الجابري: موسوعة، ص118؛ Finoncial, op.cit, p.7.

31- محمد الجابري: موسوعة، ص118؛ Finoncial, op.cit, p.7-8.

32- محمد الجابري: موسوعة، ص118؛ مطيع بكر: الموسوعة، ص22.

33- وفاء هاشم: موسوعة، ص114-115؛

Turkey year book 1983, prime minister directorate ceneral and press in formation Ankara, 1983, pp.575-576.

34- د.باسم عبدالعزيز الساعاتي: جغرافية تركيا، سقال في كتاب تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، الموصل، 1987م، ص23.

35- مطيع بكر: موسوعة، ص114-115؛ Finoncial, op.cit, p.

36- تعريف موجز تركيا وخصائصها الاقتصادية، الاتحاد العام الغرف التجارية، 1984م، مديرية أبحاث والنشر، ص26.

37- وفاء هاشم: موسوعة، ص114.

38- The times, London, 28/11/1984.

39- محمد الجابري: موسوعة، ص118؛ Finoncial, op.cit, p.7.

40- World mark Encyclopedia of the nations, p.975.

41- مطيع بكر: الموسوعة، ص23؛ World, op.cit, p.975.

42- The Economist, 2-8 May 1981.

43- محمد الجابري: موسوعة، ص119؛ The Economist, 2-8May 1981.

44- وليام هيل: العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(45)، 1982م، ص78.

45- فيليب روبنس: تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط1، قبرص، 1993م، ص10-11؛ الأمير شكيب ارسلان: تاريخ الدولة العثمانية، جمع اصوله، وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، دار التربية، ط1، بيروت، 2001م، ص27.

46- ياسر أحمد: تركيا البحث عن مستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م، ص27؛

Ahistory of Turkey from empire to republic; by M.Philps sprice George Allen and unwin London, 1965.

47- محمد عزة دروزة: تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946م.

48- شكيب ارسلان: تاريخ الدولة العثمانية، ص41.

49- ياسر أحمد: تركيا، ص21.

50- Ataturk ıevolution: Aparadigm of modern ization-sunakili, Is bankasi Kultur yayinlari January, 2003, p.101.

51- ياسر أحمد: تركيا، ص25.

52- شكيب أرسلان: تاريخ الدولة العثمانية، ص39-46.

53- طغرل: كلمة التركية تعني الطائر.

54- شكيب أرسلان: تاريخ الدولة، ص43.

55- الغز: هو اللفظ العربي الذي كان يطلقه العرب على القبائل التركية. ينظر: ابن الفقيه الهمداني: مختصر كتاب البلدان، نشردي غويه، مطبعة بريل، ليدن، 1885م، ص36؛ د.أحمد عبدالعزيز محمود: الامارة الهذبانية الكردية في اذربيجان وأربيل والجزيرة الفراتية من (293-656هـ/905-1258م)، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل، 2001م، ص118، هامش 218. لمزيد من التفاصيل ينظر: الدكتور عبدالنعيم محمد حسنين: دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.

56- سلجوق بن دقاق: هو والد كل من اسرائيل، موسى بيغو، يونمر، ميكائيل، يعد الجد الاعلى السلاجقة ايران والعراق. ينظر: الدكتور عبدالمنعم محمد حسنين: دولة السلاجقة، ص97.

57- شكيب ارسلان: تاريخ، ص43.

58- نفسه، ص43.

59- شكيب ارسلان: تاريخ، ص55-56.

60- نفسه، ص55-58.

61- نفسه، ص62.

62- نفسه، ص62-64.

63- نفسه، ص64.

64- نفسه، ص65.

65- نفسه، ص66.

66- نفسه، ص66-68.

67- نفسه، ص73.

68- نفسه، ص83، 85.

69- نفسه، ص115.

70- ضالديران: معركة وقعت في آب 1514م، بين الدولة الصفوية والعثمانية، وانتصرت فيها الدولة العثمانية.

71- شكيب ارسلان: نفسه، ص134-150.

72- الأجانب يطلقون على القانوني لاسيما علماء الأفرنج سليمان العظيم، (Legrand) أو سليمان الفاخر(Le man Fiaue): ينظر: شكيب ارسلان: نفسه، ص151.

73- شكيب: نفسه، ص189.

74- نفسه، ص216-218.

75- نفسه، ص218 ومابعدها.

76- نفسه، ص220-222.

77- نفسه، ص405ومابعدها.

78- نفسه، ص265-261.

79- نفسه، ص368ومابعدها.

80- نفسه، ص368-369.

81- نفسه، ص483ومابعدها.

82- نفسه، ص482-484.

83- نفسه، ص490.

84- نفسه، ص498 ومابعدها.

85- م.أ.حسرتيان: القضايا القومية في تركيا، ترجمة سيامند سيرتي، بلا تاريخ، ص10؛ د.وليد رضوان: موقف التيار الاسلامي، ص37، 46.

86- م.أ.حسرتيان: المرجع السابق، ص10-11.

87- ياسر أحمد: تركيا، ص25.

88- محمد عزة دروزة: تركيا الحديثة، ص11.

89- د.إبراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص29، 30، 32.

90- علي آل كارنغلو: أمن تركيا الشرق الأوسط الولايات المتحدة، مجلة فون أفيرز الفصيلة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1983م، ص41.

91- Richash. D. Robinston: The First Turkish republic acase study in national development Mass. Havard university press, p.122.

92- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص41-42.

93- نفسه، ص41-43.

94- نفسه، ص44.

95- ياسر أحمد: تركيا، ص39-40، 41.

96- Cumhuriyet, Istanbul, February/15/1960.

97- Cumhuriyet: op.cit, p.16.

98- سيم شكماك: موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(45)، 1982م، ص104؛ عايدة العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ص18.

99- عبدالمجيد فريد: محرر الندوة الدولية الثالثة، تركيا والعرب، درهام انجلترا، 1982/1/14م.

100- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص50-51؛ نوبارهوفسبيان وفيروز أحمد وآخرون: تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مركز دار الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1985م، ص173.

101- نوبار هوفسبيان: المرجع السابق، ص173.

102- د.وليد رضوان: موقف التيار الاسلامي، ص184؛

Kur kenoglu, Tuekiyenin Arap. Or todogusunq karsi politikasish, 140.

103- أحمد شعيم: مأساة اليسار التركي: فصل في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، ص172؛ حامد محمود عيسى: القضية الكردية في تركيا، ط1، القاهرة، 2002م، ص268؛ د.وليد رضوان: موقف التيار الاسلامي، ص199، 202.

104- د.وليد رضوان: موقف، ص202.

105- نوبار هوفسبيان وفيروز أحمد وآخرون: تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، ص54؛ ياسر أحمد: تركيا، ص78، 202-203.

106- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص63.

107- نفسه، ص67، 68-69.

108- نفسه، ص69.

109- ياسر أحمد: تركيا، ص90؛ فيروز أحمد: انتخابات عام 1983م في تركيا، ص250؛ د.وليد رضوان: موقف: ص231.

110- ياسر أحمد: المرجع السابق، ص90.

111- نفسه، ص90-91.

112- نفسه، ص90-91.

113- نفسه، ص91.

114- نفسه، ص91.

115- نفسه، ص91.

116- نفسه، ص91-92.

117- نفسه، ص92.

118- نفسه، ص92-93.

119- نفسه، ص93.

120- نفسه، ص93.

121- نفسه، ص93.

122- نفسه، ص94.

123- نفسه، ص94؛ أحمد نوري النعيمي: الحركات الاسلامية الحديثة في تركيـا، ص180؛ فيروز أحمد: تورغوت أوزال: العبقرية الاقتصادية، فصل فـي تركيـا بـين البيروقراطية والحكم العسكري، ص164، 183، 275-277.

124- أحمد ياسر: تركيا، ص95.

125- نفسه، ص96.

126- محمد نورالدين: تانسو شيللر: الزعامة المثلثة المعلقة، مجلة شؤون تركيـة، العدد الثامن، 1993م، ص26، 29؛ د.وليد رضوان: موقف، ص279.

127- محمد نورالدين: تانسو، ص26-29؛ د.وليد رضوان: موقف، ص279.

128- محمد نورالدين: تانسو، ص26-29؛ د.وليد رضوان: موقف، ص279.

129- محمد نورالدين: تانسو، ص26-29؛ د.وليد رضوان: موقف، ص286.

130- محمد نورالدين: المرجع السابق، ص54؛ د.وليد رضوان: موقف، ص280.

131- محمد نورالدين: 27آذار محطة فاصلة بين مرحلتين، مجلة شـؤون تركيـة، العدد الحادي عشر، 1994م، ص85؛ د.وليد رضوان: موقف، ص281.

132- صحيفة دار السلام: الولايات المتحدة، 30شوال 1415هـ/31-3-1995م، العدد(75)، ص3؛ د.وليد رضوان: موقف، ص281.

الفصل الثاني
التركيب الاجتماعي

أولاً/ الواقع القومي[1]:

على الرغم من أن الدستور التركي لايعترف بالأقليات القومية، فان الحقيقة تشير إلى أن المجتمع التركي يتميز بتعدد القوميات. وتؤلف القومية التركية الغالبية العظمى من السكان. وفوق هذا نرى أن السلطة في تركيا تمارس عملية تعتيم كبير على العدد الحقيقي للأقليات القومية، ولكننا نرى ان الكرد هم ليسوا أقلية. فان التقديرات تشير الى أنه على النحو الآتي[2]:

أ- **الكرد**: وهم (12)مليوناً أو أكثر، ويسكنون في المناطق أو في الولايات الجنوبية الشرقية(كردستان تركيا)، ولاسيما مناطق: هكاري، دياربكر، أرزنجان، مزعش، وان، ملاطية، شرناخ، دةرسيم...

ب- **العرب**: وهم مليونان أو أكثر، ويسكنون في المناطق القريبة من الحدود السورية والعراقية، ولاسيما مناطق: دياربكر، الاسكندرونة، غازي عنتاب، أدنة(أضنة)، ماردين، سعرت(سعرد)، أورفة...

جـ- **الكرج**: (400.000)ألف نسمة، ويقيمون في منطقة الحدود الروسية-التركية.

د- **الروم(اليونان)**: وهم (280.000)ألف نسمة تقريباً، ويقيمون في استانبول، والقسم الأوربي(تراقيا).

هـ- **الأرمن**: (150.000)ألف تقريباً ويقيمون في استانبول، وفي بعض الولايات الشرقية، ولاسيما سيواس.

و- **اللاز**: (70.000)ألف نسمة تقريباً ويقيمون على ساحل البحر الأسود حتى الحدود الروسية.

ز- **الارناؤوط**: بضعة الآف، وأكثرهم يعيشون في استانبول،وهم من أصل ألباني.

ومما يلاحظ على بعض الأقليات والقوميات التركية، تطلعات سياسية ونزعات انفصالية أو حق الاستقلال وتقرير المصير ولاسيما في الحركة الكردية التحررية التي تسعى إلى اقامة دولة كردستان الكبرى، من خلال ارجاع أراضٍ تركية وايرانية، وعراقية، وسورية[3].

ولم يقتصر الأمر على الكرد في هذا المجال، بل شمل الحركة الأرمينية التي تسعى إلى إقامة دولة أرمينيا الكبرى[4]. وقد كان لهاتين الحركتين نشاط مسلح في الساحة التركية حتى جاء الانقلاب العسكري في 12أيلول سنة(1980م)، فحد من نشاطهما. وتعقب عناصرهما، واعتقل الكثير من زعمائهما، ولاننسى اعتقال زعيم الحزب العمال الكردستاني(PKK) عبدالله أوج الآن[5].

ثانياً: الواقع الديني:

على الرغم من ان تركيا دولة علمانية، فان المجتمع التركي يدين بالاسلام، بنسبة(98.0٪) وبأديان أخرى، وان الانتماء الديني يتكوّن على النحو الآتي:

أ- الاسلام وهو دين الغالبية العظمى من السكان، إذ ينتمي إليه الترك والكرد، وغالبية العرب، والشركس، والأرناؤوط. ويتوزعون على طائفتين:

1- السنة، وهم الغالبية العظمى، وينسبون إلى مذهبين: مذهب أبي حنيفة، وهم الأكثرية. ومذهب الشافعي، وعليه أكثر الكرد والحرب.

2- الشيعة(العلويون)، ولايزيد عددهم عن(500.000)ألف نسمة، ويتوزعون على مذهبين: اثني عشري الجعفري حوالي(350.000)ألف، وغلاة (علي آلهية)، بكتاشية، وقزل باش، ونصيرية، وجميعهم (150.000) ألفاً تقريباً.

- **موقف العلويين السياسي[6]:**

معظم العلويين من مؤيدي حرب الشعب التركي، بزعامة(بولند أجويد) وبقية أبناء الطائفة من مؤيدي حزب العدالة، بزعامة(سليمان ديميريل) ويرجع تأييد العلويين، لحزب لشعب لما وعد به زعيمه خلال الحملة الانتخابية من تحديد مناطق العلويين وأعمارها.بينما يقف العلويون موقفاً معادياً، من حزب الحركة

القومية التركية، ورئيسه(ألب أرسلان توركش)، وذلك لموقفه المتطرف والمغتصب للقومية التركية.

- العلويون والفرس:

أن استلام الخميني للسلطة في ايران عام (1979م)، عزز مكانة العلويين في تركيا، إلاّ أنه في الوقت نفسه، أثر سلباً عليهم، وذلك من خلال قيام السلطة التركية بتعزيز إجرءات الرقابة والأمن في مناطقهم، ومن ثم الحد من نشاطاطهم.

- العلويون والحكومة السورية[7]:

تعمل السلطة السورية في دمشق، على دعم العلويين الترك، لانتماء أقطاب السلطة في سوريا إلى طائفة العلويين(النصيرية)، وقد ازداد الدعم السوري لهم بعد وصول الخميني إلى السلطة سنة(1979م)، وتردي الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا، قبيل انقلاب 12أيلول (1980م)، وذلك بهدف استغلالهم في:

1- إيجاد قوة مؤثرة من العلويين على الاوضاع السياسية الداخلية في تركيا.

2- استخدامهم كأداة للتأثير في الاوضاع الداخلية في القطر العراقي.

ب- المسيحية(النصارى):

يبلغ أتباع الدين النصراني(المسيحي) في تركيا (400.000)ألف نسمة تقريباً، ويتوزعون على عدة طوائف، أرمن، ويونان، وسريان، وكلدان، ويقيمون على الأكثر في القسم الاوربي، وفي استانبول، وماردين، وأورفة، وغازي عنتاب.

جـ- اليهودية:

ويدين به (80.000)ألفاً تقريباً، ويقيمون في استانبول، والجزر القريبة منها، وفي أزمير. وعلى الرغم من ان تركيا من الناحية الرسمية علمانية، الا أن الشعور العام لدى الشعب إسلامي. ولايمكن لأية عناصر غير اسلامية، أن تتبوأ مراكز حساسة في القوات المسلحة أو الادارات المدنية العليا. أو قوى الأمن الداخلي والسلك الخارجي.

ثالثاً: التربية والتعليم[8]:

تعد التربية والتعليم جانباً مهماً لكل دولة تنشد الرقي والتقدم. وذلك بسبب الدور المهم والحيوي لهذا الجانب. الأمر الذي دفع بالحكومة في تركيا، إلى الاهتمام بهما، خلال السنوات الأخيرة، لكي يتم التوازن بين التقدم من جهة، والتعليم من جهة أخرى، ولإنجاح هذه الخطة أجرت الحكومة في عام(1974م) تغييرات في المناهج التعليمية بصورة عامة من المدارس الابتدائية والثانوية حتى الجامعات.

- **الجامعات[9]:**

في تركيا أكثر من (15)جامعة أهمها: جامعة استانبول، وقد تأسست عام(1933م)، وجامعة تكنولوجيا استانبول تأسست سنة (1944م)، وكانت في الأصل(كليه روبرت) التي أسسها الأمريكان في بداية القرن الماضي(العشرين). وكذلك جامعة تكنولوجيا الشرق الأقصى التي تم تأسيسها عام (1958م)، على نمط الجامعة الأمريكية. هذا فضلاً عن جامعات أنقرة سنة (1946م)، وأرضروم عام (1958م)، ودياربكر وملاطيا، وسيواس، وايجه سنة (1955م). والجامعة التكنولوجية لمنطقة البحر الاسود سنة (1955م).

- **اتجاهات التربية والتعليم[10]:**

يمكن بيان اتجاهات التربية والتعليم في تركيا على النحو الآتي:

1- الاتجاه العام، وهو الاتجاه الغربي الديمقراطي اللاتيني، وكان يتسم بعنف شديد حتى سنة (1950م)، حيث سقط حزب كمال أتاتورك في الانتخابات، ووصل إلى الحكم الحزب الديمقراطي برئاسة(عدنان مندرس) الذي حاول التخفيف من عمر هذا الاتجاه.

2- الاتجاه الديني:

وهو الاتجاه الذي ساد في تركيا بعد سنة (1950م) ، ويتمثل في المظاهر الآتية:

أ- وجود صحافة أسلامية من صحف ومجلات وعودة الوعظ والارشاد إلى المساجد ودور العبادة[11].

ب- فتح الكليات والمعاهد الاسلامية، حيث فتحت كلية للدراسات الاسلامية في جامعة أرضروم. وكلية الالهيات في جامعة أنقرة. ووجود معاهد اسلامية عليا في استانبول وأنقرة وأزمير وقونية وبورصة. فضلاً عن انتشار دورات تحفيظ القرآن الكريم في قرى مدن تركيا.

جـ- وجود جماعات اسلامية غير سياسية، ذات طابع صوفي غامض، وتنتشر بين الكرد، لاسيما مثل جماعة(النور) تهتم في الظاهر بنشر الثقافة الاسلامية. وتقوية عقائد الاجيال أمام موجات الألحاد والتحلل. ولكنها تهدف في الواقع إلى تسييس الدين، واقامة جمهورية اسلامية. فهي من حيث الوسائل والغايات تشبه حركة الخميني الفارسية في إيران.

د- وجود حزب اسلامي، هو حزب السلامة التركي، برئاسة نجم الدين اربكان. ويهتم هذا الحزب في برنامجه الثقافي بإعادة الثقافة الاسلامية إلى المجتمع التركي. ويدعو إلى التقارب مع البلاد العربية وتأييد قضاياها بقوة ووضوح. وآخر مافعله هذا الحزب، هو قيادة مظاهرة ضخمة في قونية اشترك فيها ربع مليون شخص تقريباً، لتأييد قضية فلسطين، والدعوة إلى إعلان الجهاد، وقد أوقف نشاط هذا الحزب مع سائر الاحزاب السياسية اثر انقلاب 12أيلول سنة (1980م).

لايزال الاتجاه السائد في التربية والتعليم هو الاتجاه العلماني القائم على تتريك العلوم واللغة، والغالبية الساحقة من الاساتذة الترك من المدرسة العلمانية. والمعلومات التي تقدمها تركيا للطلاب عن الأقطار العربية قليلة وقديمة. ولاتشمل بصورة واضحة النهضة الحديثة. وهناك حاجة ماسة لانفتاح هذه الجامعات على دول الجوار والوطن العربي.

رابعاً: الثقافة وأجهزة الاعلام[12]:

أ- الصحف: بدأت الصحف التركيـــة بـــالظهور، ولأول مـــرة خـــلال عـــام (1923م)، وكانت(الوطن) أول صحيفة. وتتابع ظهور وتطور الصحف بعد ذلك، ولاسيما في الستينات حتى بلغ عدد الصحف التي تصدر وتظهر كـــل يـــوم فـــي السبعينات (1087)صحيفة وأكثر من(301)مجلة.

وأهم هذه الصحف(مليت) و(حريت) وهما تؤيدان الاتجاه العلماني في تركيـــا. وتحاربان الاتجاه الديني، عن طريق فكر الأعلام الغربي والصهيوني الذي تتبنياه من النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية.

و(جمهوريت)، صحيفة حزب الشعب الجمهوري، وهي تؤيد الاتجاه العلمـــاني أيضاً، ولكن بصورة غير متطرفة. و(ترجمان) وهي تسعى لايجاد تـــوازن بـــين العلمانية والاسلام، وتؤيد حزب العدالة. وعلى العموم فان الـــصحف والمجـــلات التركية تتوزعها الاتجاهات الثقافية الآتية:

1- الاتجاه الغربي العلماني.

2- الاتجاه اليساري المعتدل.

3- الاتجاه الشيوعي.

4- الاتجاه القومي التركي المتطرف.

5- إتجاه التسلية والجنس.

6- إتجاه الفكاهة والنقد الساخر.

7- الإتجاه الاسلامي.

ب- الاذاعة:

بدأت الاذاعة بالبث داخل تركيا خلال عام(1938م)، وبذبذبة قدرها(140)كيلو واط. وفي عام(1965م) أخذت تعمل بذبذبة قدرها(3815)كليو واط موزعة على كافة أنحاء تركيا، وفي عام(1974م) تم بناء أكبر محطة وعلـــى مـــساحة تقـــدر بـــ(1000)كيلو متر وبقوة (4.9) كليو واط.

جـ- التلفزيون:

استطاعت تركيا في عام(1971م) المباشرة بتغطية كافة أنحاء البلاد، بالبث التلفزيوني، حيث تم بناء أكبر محطة في عام(1978م)، وقبل ذلك كانت توجد محطات كثيرة في عدد من المحافظات.

د- وكالات الانباء[13]:

وكالة أنباء الأناضول: بدأت هذه الوكالة بارسال واستلام الاخبار من داخل وخارج، تركيا خلال عام (1968م)، حيث تم بناء محطة لهذا الغرض، وتم استخدام أحدث الأجهزة فيها.

- وكالة أنباء حريت:

تم تأسيس هذه الوكالة في عام (1975م)، وهي خاصة بصحيفة(حريت)، ولهذه الوكالة مكاتب خاصة في الكثير من الدول، ولها ارتباطات بالوكالات العالمية. ولاسيما وكالة رويترز، فضلاً عن الوكالات العالمية الأخرى، في كل من الولايات المتحدة الامريكية ولندن وميونخ وأثينا وبيروت.

- وكالة أنباء تركيا:

بدأت هذه الوكالة نشاطها بشكل كبير خلال عام(1969م)، حيث تم تأسيس شبكات جديدة لهذه الوكالة. وأصبحت ذات امكانية واسعة للاتصالات مع الوكالات العالمية، ولاسيما وكالة رويترز، ولهذه الوكالة مكاتب خاصة كثيرة في عدد من المحافظات التركية.

- ملاحظات وانطباعات:

1- لأجهزة الاعلام في تركيا استقلال ذاتي، وهي تابعة إلى الحكومة. وليس إلى الحزب الحاكم.

2-توجد عدة وكالات انباء اعلامية واقتصادية في تركيا وجميعها وكالات أهلية تمثل وجهات نظر مختلفة،باستثناء وكالة انباء الاناضول فهي مؤسسة رسمية.

3- لاتوجد في الظروف العادية رقابة من الدولة على الثقافة وأجهزة الاعــلام. ولكن للمدعي العام أن يتدخل في حالة مخالفة القانون.

4- تتعرض أجهزة الثقافة والاعلام في تركيا إلى تأثيرات صهيونية(مـــن وراء ستار)، تحرص على ابقائها تحت هيمنتها ولاسيما في اتجاهات: الثقافة العلمانية، واليسار المعتدل، والتسلية والجنس، والفكاهة والنقد.

5- اجهزة الاعلام، بمجملها تمثل الثقافة الغربية، ولاتعرض الثقافة الاسلامية إلاّ بشخص محدود. وفي مناسبات محدودة كليلة القدر، والمولد النبــوي الــشريف، وعلى يد أشخاص غير مؤهلين علمياً.

6- إن اتجاه الثقافة الغربية المتغلغل في أجهزة الاعلام في تركيا، يقف من الثقافة وقضايا الأمة العربية موقفاً سلبياً. إن لم نقل معادياً ويتمثل في أن الأجهزة الثقافية والمراكز العلمية لاتشجع التعاون الثقافي والعلمي بين خريجي الكليات والمعاهــد الاسلامية مع الاقطار العربية، لأنها تعد ذلك إرتداداً إلى الماضي[14].

7- ان اتجاه الثقافة الاسلامية بمستوياته المتنوعة، قد تقوى كثيراً في السبعينات. ولاسيما ابان حرب قبرص. وهو بمثابة رد فعل للتعصب العلماني الذي يعتقد أن تكريسه كان بدوافع غربية. وانه ناجم عن السياسات الاســتعمارية والامبرياليــة للقضاء على الاسلام في تركيا.

هذا وقد شهدت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً في موقف الاعلام التركي من قضايا الأمة العربية. ودعم العلاقات مع العالم الاسلامي.

لقد رحبت أجهزة الاعلام التركي بخطوة العراق الجريئة بتأميم عمليات شركة نفط العراق عام (1972م)، وأيد زعمــاء الاحــزاب الــسياسية هــذه الخطــوة بتصريحات رسمية.

كما أشادت هذه الأجهزة بموقف القطر العراقي من قضية قبــرص. وكــذلك بالتعاون العراقي-التركي في تنفيذ مشروع انبوب النفط.

كما حصل تحسن أيضاً في الموقف الاعلامي من قضية فلسطين، وظهر ذلك ابان حرب عام (1973م)، ومن محاولات منظمة التحرير الفلسطينية لفتح مكتب لها في أنقرة. وابدت أجهزة الاعلام اهتماماً خاصاً بالمؤتمر الاسلامي الذي عقد في استانبول عام (1976م)، والذي كان أول مؤتمر من نوعه في تاريخ تركيا الحديث وقد قام عدد كبير من اساتذة الجامعات وزعماء الاحزاب ورؤساء النقابات والصحفيين بزيارة العراق، وعدد من الاقطار العربية وعادوا بانطباعات إيجابية عموماً.

8- إن اتجاه الثقافة الاسلامية في تركيا، الذي يتسم بالابتعاد عن الطائفية، يؤدي للعرب خدمات جلب من أهمها: نشر اللغة العربية في تأييد الاتراك لقضايا العرب الفكرية والسياسية. لاسيما وأن الترك عموماً يبدون رغبة شديدة في تعلم اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن والثقافة الاسلامية ويتلمس ان لدى كافة أساتذة العلوم الاسلامية واللغة العربية والتاريخ الاسلامي رغبة في الحصول على زمالات لتقوية لغتهم.

وكتابة أبحاث علمية في مختلف جامعات ومعاهد الاقطار العربية. والدفاع عن قضايا الأمة العربية من خلال أجهزة الاعلام، والمحاضرات والندوات والاحتفالات بالمناسبات الدينية.

خامساً: النقابات:

توجد في تركيا نقابات مهنية متعددة: وأهم النقابات ذات الاتجاه السياسي هي:

1- النقابة التي يرمز إليها بلفظة(دسك) وكانت تتولى قيادة الفكر الاشتراكي والحركات العمالية. وتسهم في المعارضة، ويعتمد عليها حزب بولند أجويد(حزب الشعب)، في الانتخابات.

وهو يمثل يسار الوسط، وقد حد انقلاب 12أيلول سنة(1980م) من نشاط هذه النقابة نظراً لاتجاهها.

2- نقابة(ترك ايش) للعمال، وهي ذات اتجاه يميني تدعم عموماً خط الحكومة التركية، وينتمي إليها عمال من مختلف الاحزاب. وقد انتعشت هذه النقابة بعد الإنقلاب العسكري الأخير[15].

وخلاصة القول يمكن أن نعد الحركة العمالية بأنها ذات تأثير بالغ في المجتمع التركي، وتتمثل خطورة تأثيرها في العمال المغتربين في أوربا، ولاسيما المانيا الاتحادية. وهم يشكلون النافذة التي تطلع منها أوربا على سياسة تركيا.

هذا ولاشك في أن انفتاح بعض الاقطار العربية الآخذة في التطور والتقدم، على الحركة العمالية في تركيا، واستخدام الكثير منهم في المشاريع الصناعية والتنموية من شأنه أن يعزز العلاقات العربية التركية مع العراق وإقليم كردستان العراق لاسيما بعد عام 1991م. ويفسح المجال على نحو أفضل؛ لانتشار اللغة والثقافة العربية الاسلامية في المجتمع التركي.

هوامش الفصل الثاني:

1- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص7.

2- شكيب ارسلان: تاريخ الدولة، ص27.

3- يوسف ابراهيم الجهماني: أوج الآن تركيا والأكراد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1999م، ض72.

4- يوسف ابراهيم الجهماني: تركيا واسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1999م، ص58؛ خليل ابراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص64؛ محمد نورالدين: حزب الله التركي: القصة الكاملة، المستقبل العربي، 2000/1/23م، ص19.

5- د.ابراهيم الداقوقي وآخرون: عشائر كردستان، الجزء الثاني، ص115-116.

6- محمد عادل: العلويون في تركيا هل هم ورقة سورية؟ مجلة الوطن العربي، العدد(1064)، باريس، 1997/7/25م.

7- د.وليد رضوان: تركيا بين العلمانية والاسلام، ط1، بيروت، 2006م، ص259.

8- ابراهيم الداقوقي: أكراد تركيا، دار المدى، دمشق، 200م، ص229-247.

9- د.وليد رضوان: موقف التيار الاسلامي، ص188-189.

10- دادا شيف، ن.أي: التعليم في تركيا في الفترة المعاصرة، 1923-1960م، موسكو، 1968م.

11- ينظر: د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص251-253.

12- نفسه، ص244-245.

13- نفسه، ص249.

14- أرنست رامزور: تركيا الفتاة وثورة 1908م، ترجمة أحمد صالح العلي، بيروت، 1960م.

15- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: المرجع السابق، ص150-155؛ د.عماد أحمد الجواهري: البنية الاجتماعية في تركيا، مقال في كتاب تركيـــا المعاصـــرة، جامعة الموصل، 1987م، ص143-156.

الفصل الثالث
النظام السياسي في تركيا

1- نظام الحكم:

ان النظام في تركيا هو نظام جمهوري، قائم على أنقاض الامبراطورية العثمانية التي انهارت عام (1918م)، بعد دحرها في الحرب العالمية الأولى. ويعد مصطفى كمال مؤسس الجمهورية التركية، أحد أبرز قادة تركيا خلال الحرب والذي اشتهر بقيادته معارك غاليبولي ضد الحلفاء الذين حاولوا، ولمدة عامين تحقيق انزال في المضايق التركية، وقد نالت انتصاراته اعجاب الشعب التركي، وحاز على أبرز الاوسمة، لبطولته في الدفاع عن المضايق التركية.

انشغل مصطفى كمال خلال الفترة الواقعة بين (1918-1923م)، بتحقيق اهداف داخلية وخارجية محددة. فقد سعى إلى اعادة بناء الجيش التركي وتحويله إلى فصائل مسلحة، لمقاومة السلطان العثماني، وحماية الثورة التي قادها في قلب الاناضول، وقد تمكن في هذه الفترة من الحصول على دعم واسع من كافة الطبقات الشعبية، وفي الوقت نفسه تمكن من خلق جبهة داخلية، ساندت الجهود التي بذلتها القوات المسلحة التركية، لتحرير الاراضي التركية من الاحتلال الأجنبي، المتمثل بالاحتلال البريطاني-الفرنسي-اليوناني-الايطالي للاراضي التركية[1].

وفي عام (1923م)، وعند قيام الجمهورية التركية كانت كافة الجيوش الأجنبية، قد سحبت من الأراضي التركية، وتم الاعتراف من قبل الحلفاء، بموجب معاهدة(لوزان) باستقلال ووحدة أراضي تركيا، كما تم الاعتراف بالسيادة التركية على المضايق.

وفور اعلان النظام الجمهوري، بادر مصطفى كمال الذي لقب بـ(اتاتورك)، أي أبو الاتراك، إلى تنفيذ برنامجه في الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، وأصدر المجلس الوطني الكبير الذي اجتمع في العاصمة الجديدة أنقرة دستور عام (1924م).ومن ملاحظة النظام السياسي وفق دساتير تركيا، يتبين لنا أن النظام السياسي يعتمد على الفلسفة السياسية لأفكار مصطفى كمال، القائمة على وجهات نظر محددة لدولة حديثة، والمتأثرة بالنظام الغربي في الحكم، حيث ربطت الفلسفة الكمالية بين التقدم العلمي في الغرب، وحاجة تركيا لهذا التقدم العلمي. وان مباديء اتاتورك كانت هي القاعدة الاساسية في النظام السياسي، والتي رافقتها محاولات التحول الفكري، نحو الجديد، وتقوم فلسفته على ستة مباديء أساسية هي[2]:

1- **الفكرة الجمهورية:** وتعني استبدال نظام الخلافة بنظام جمهوري.

2- **الشعبية**، وتعني المساواة أمام القانون، ونبذ الامتيازات الطبقية والتناحر الطبقي.

3- **العلمانية**، أي فصل الدين عن الدولة.

4- **الانقلابية**، وتعني قطع الصلة نهائياً بالماضي العثماني، واستبدال التقاليد والاعراف القديمة بتقاليد وأعراف جديدة.

5- **الوطنية** التي لاتبنى على الدين والعنصر بل على أساس المواطنة المشتركة والاخلاص للمثل العليا.

6- **الدولتية**، وتعني تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه بما يتفق والصالح الوطني والسيطرة على المرافق الأساسية والمواد الحيوية في الثروة الاقتصادية الوطنية. وتعد هذه التجربة في الاقتصاد المختلط والموجه، أول تجربة من نوعها في القرن العشرين.

لاشك في ان دستور عام (1924م)، كان من أهم خصائصه، نظام الخلافة وتبني النظام البرلماني، الا أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم من قبل اعضاء البرلمان، وقد استمر العمل بموجب دستور عام (1924م)، إلى حين اطاحة القوات

المسلحة التركية بعدنان مندريس عام(1960م)، حيث تم ايقاف العمل بالمؤسسات الدستورية والسياسية[3].

ومن الملاحظ ان تركيا قد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)، ظهور أحزاب جديدة على المسرح السياسي، إلى جانب حزب الشعب الجمهوري، الذي حكم تركيا بصورة متواصلة منذ عام(1923م). وفي أول انتخابات برلمانية، بعد القرار الخاص، بالسماح بتعدد الاحزاب وفاز الحزب الديمقراطي الذي تزعمه(جلال بايار) والذي كان(عدنان مندريس) من أبرز زعمائه، وعلى الرغم من نجاح هذا الحزب، في منافسة حزب الشعب الجمهوري (الحزب التقليدي في تركيا)، الا انه دخل في مشكلات داخلية وخارجية، إذ نجمت الداخلية منها من معارضة الجيش لسياسة مندريس الخاصة، باعادة الاهتمام بالشؤون الدينية وسياسته الخارجية، ولاسيما بالاحلاف في منطقة الشرق الأوسط، والتي أدت إلى صراعات مع أنظمة الحكم في البلاد العربية. وكان فشل حلف بغداد لعام (1955م)، الذي عدّه مندريس منطلقاً لنفوذ تركي جديد في المنطقة، وتردي العلاقات مع اليونان، قد صعد المعارضة بوجه مندريس والازمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا، مما حمل الجيش على التدخل والاطاحة بحكومة مندريس، وتشكيل لجنة الوحدة الوطنية التي أعلنت فيما بعد دستور عام(1961م) في 9تموز، والذي أكد على تبني العلمانية والاخلاص المطلق لاصلاحات، ومبادئ اتاتورك، واستحداث نظام المجلسين. حيث تألفت السلطة التشريعية من مجلس الأمة والشيوخ، أما السلطة التنفيذية فتألفت من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، كما تمتعت السلطة القضائية بنوع من الاستقلالية، فضلاً عن تشكيل المحكمة الدستورية لمراقبة القوانين والأنظمة الداخلية للمجالس التشريعية. ولذا يمكن القول بان النظام السياسي الذي جاء في أعقاب حركة(جمال كورسيل)، قد أقر بأهمية دور الجيش في الدولة والحياة السياسية، ويتضح ذلك حيث أصبح اختيار رئيس الجمهورية، يتم من بين العسكريين، على الرغم من ان الدستور، لم ينص صراحة

على ذلك، ناهيك عن ان مجلس الأمن القومي العام ونائبه وقادة القوات البرية والبحرية والجوية، ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية، وسكرتير عام ينتخب عموماً من العسكريين، ويتولى هذا المجلس دراسة القضايا العليا الخاصة بالأمن القومي الداخلي والخارجي، كما عدّ اعضاء لجنة الوحدة الوطنية قادة حركة مايس عام (1960م) من الاعضاء الدائميين في مجلس الشيوخ، ومنذ تلك الفترة تتضح لنا، أهمية دور الجيش في الحياة السياسية، وتشكيل الحكومات حيث لم يعد الجيش يعول كثيراً على دور الاحزاب السياسية(4).

2- الاحزاب والمنظمات السياسية التركية:

يعمل على الساحة التركية الكثير من الاحزاب والمنظمات السياسية التركية العلنية، والتي لعبت دوراً بارزاً في رسم سياسة تركيا الداخلية والخارجية من خلال استلامها السلطة أو مشاركتها فيها. فضلاً عن وجود الكثير من الاحزاب والمنظمات السرية، وقد مر النظام الحزبي في تركيا بمرحلتين اساسيتين الاولى، يطلق عليها مرحلة الحزب الواحد، التي بدأت مع تأسيس النظام الجمهوري في تركيا عام(1923م) حتى عام(1946م)، حيث انفرد حزب الشعب الجمهوري بالحكم، والذي أريد به أن يكون تنظيماً سياسياً، بمثابة التجمع الذي يضم كل فئات الشعب التركي. وقد تميزت هذه المرحلة بتوطيد وبناء النظام السياسي. أما المرحلة الثانية، فهي نظام تعدد الاحزاب، ويعود ظهورها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للاوضاع الجديدة، التي مربها العالم، ولشعور تركيا بالخطر الدائم على حدودها، كالاتحاد السوفيتي السابق روسياً حالياً؛ نتيجة للاختلاف الايديولوجي معها ورغبة تركيا في الانضمام الى حلف شمال الأطلسي. عملت تركيا على الأخذ بمبدأ تعدد الاحزاب كما عليه الحال في الديمقراطيات الغربية. ولذا أقرت تركيا نظام تعدد الاحزاب فتشكل اضافة إلى حزب الشعب الجمهوري- حزب الاستفتاء الوطني في تموز عام(1945م) والحزب الديمقراطي في تشرين اول عام(1946م). ثم ظهرت أحزاب أخرى كانت في الأغلب نتيجة انشقاقات عن

الاحزاب الرئيسة، باستثناء الاحزاب والمنظمات اليسارية التي ظلت محظورة، وان كانت تمارس نشاطات اختلفت درجاتها باختلاف الاوضاع السياسية. ومن الجدير بالذكر ان الولاءات للاحزاب التركية ولاسيما التقليدية، هي ولاءات غير مستقرة، وغير قائمة على مباديء ثابتة. مما أدى إلى انشقاقات مستمرة داخل الحزب الواحد. وباستمرار تعدد الاحزاب والمنظمات على الساحة التركية، ولاختلاف ايديولوجياتها وأهدافها شهدت الساحة التركية مزيداً من التناقض وعدم الوفاق، ومزيداً من أعمال العنف السياسي الذي وصل الى حد القتل والتخريب ولاسيما عام(1979-1980م)، وعلى الرغم من المحاولات المبذولة من قبل الحكومات التي توالت على السلطة في تركيا في أنهاء العنف السياسي، والقضاء على الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها تركيا بفعل عوامل موضوعية وذاتية خارجية وداخلية كثيرة، وللخروج من أوضاعها الممزقة وصولاً إلى وفاق بين هذه الاحزاب ولاسيما بين الحزبين الرئيسين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وانتخاب رئيس الجمهورية. الا ان جميع المحاولات المبذولة قد وصلت إلى طريق مسدود، وباءت بالفشل، فكان حصيلة ذلك الانقلاب العسكري في صبيحة يوم 12أيلول (1980م)، الذي حسم صراع هذه الاحزاب[5].

لذا سنحاول في هذا الجزء من الكتاب تسليط الاضواء، على أهم الاحزاب والمنظمات السياسية العاملة في الساحة التركية العلنية منها والسرية ودورها في الحياة السياسية.

- حزب الشعب الجمهوري[6]:

تأسس هذا الحزب عام (1923م)، من قبل مصطفى كمال أتاتورك، الذي ظل رئيساً له حتى وفاته عام(1938م)، وخلفه برئاسة الحزب عصمت إينونو الذي كان سكرتيراً عاماً خلال عهد مصطفى كمال. وكان هدف الأخير من تأسيس هذا الحزب هو تثبيت مبادئه في المحافظة على الاستقلال وتطبيق العلمانية وسياسة تتريك اللغة وتحرير المرأة.

ويمكن القول ان حزب الشعب الجمهوري كان بالدرجة الاولى، تحت تأثير عصمت اينونو الذي كان يدير شؤون الحزب لمدة تقرب من نصف قرن، حتى تخليه عن قيادة الحزب عام(1973م). ويعد عصمت اينونو من الشخصيات الرئيسة التي قادت الجمهورية التركية، منذ تأسيسها، وكان أحد الضباط البارزين في حزب الاستقلال، وقد حققت شخصياً انتصارات عسكرية على الجيوش اليونانية ولاسيما في مغركة اينونو التي سميت باسمه.

وكان عصمت اينونو متحمساً جداً في دعم السياسة القومية والاجراءات الادارية والثقافية الهادفة ليس فقط لفصل الدين عن الدولة، وانما لتطبيق العلمانية ومعارضة المظاهر الدينية، وكذلك مناهضة النزعات القومية والانفصالية والشوفينية لبعض القوميات غير التركية. وعندما تولى عصمت اينونو رئاسة الجمهورية بعد وفاة اتاتورك دفع بسياسة متأثرة بالفلسفة الغربية بالحكم، وفي النظام الاداري والاقتصادي والتربوي، وخلال مدة حكمه الطويل تمكن من عزل تركيا تماماً عن العلاقات مع الاقطار العربية والاسلامية، وفي أوائل حكمه كرئيس للجمهورية ضم لواء الاسكندرونة العربي غام(1939م)، الذي كان انذاك تحت الانتداب الفرنسي إلى تركيا. وبعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ظهور أحزاب جديدة في تركيا، فضلاً عن الخسارة التي مني بها حزب الشعب الجمهوري في انتخاب عام(1946م)، الاّ ان الحزب بقي يلعب دوره المهم في السياسة التركية، وفي ظل حكم اينونو الذي كان يعد شخصية مرموقة، عاد لتولي السلطة عدة مرات كرئيس للحزب، حتى الانتخابات الحزبية التي جرت عام (1973م) والتي فاز بها بولند أجويد، كان يمثل نقطة التحول في حياة هذا الحزب، لأن أجويد استطاع ان يجعل منه حزباً اشتراكياً ديمقراطياً، يسعى إلى تبديل الواقع السياسي في تركيا من جهة ويضع حداً للاقتتال من جهة أخرى، وقد استطاع حزب الشعب الجمهوري استقطاب العشرات من المفكرين السياسيين الاتراك التقدميين واليساريين بعد وضوح خطه السياسي.

إن أبرز الاصلاحات التي حققها بولند أجويد في بنيــة الحــزب، انــه دفــع بالعناصر الشابة والتقدمية إلى تسنم المناصب في قيادة الحزب. كما انه عمل على اخراج حزب الشعب الجمهوري من عزلته ووقوعه تحت سـيطرة الرأسـماليين وكبار رجال الاقطاع. وحاول توجيهه توجيهاً تقدمياً في الداخل والخـارج. ففـي السياسة الداخلية، سعى أجويد إلى اصلاحات جذرية لمعالجة أسباب التخلف. كما انه دعا إلى اتباع سياسة خارجية مستقلة. وبعد نجاحه في انتخابات عام(1973م) وتوليه الحكم شجع على إقامة علاقات جيدة بالدول الاشتراكية السابقة ودول العالم الثالث والاقطار العربية. وقد أيد قرار حكومة العراق بتأميم عمليات شركة نفـط العراق في حزيران عام(1972م)، ودعم خط التعاون مع العراق الجـار، وكـان اجتماعه الأول بالسيد رئيس الجمهورية للتعاون مع العراق. وفي عهده تم تنفيـذ خط أنابيب النفط العراقي-التركي الإستراتيجي، كما قاد فكرة استرجاع الحقـوق التركية في قبرص بالقوة المسلحة، وقد تقوى مركزه السياسي، بعد نجاح الجـيش التركي في غزو قبرص، وأصبحت له شعبية كبيرة. وعلى الرغم مـن الـشعبية الكبيرة التي تمتع بها أجويد، الا انه جابه الكثير من المشكلات داخل حزبه، ومن الاحزاب الأخرى. ففي داخل حزب الشعب الجمهوري عارضه اليمينيـون، لان سياسته قد أبعدت عن الخط البرجوازي التقليدي. كما عارضه اليساريون الـذين انتقدوا السياسة الاقتصادية على أساس أنها ليست تقدمية إلى الحد الذي يرتضونه. كما عارض هؤلاء سياسة أجويد في محاولة التفـاهم مـع الاحـزاب الأخـرى، وسياسته الخاصة بعدم الخروج من الحلف الأطلسي. وقد قاد هذا التيار في حزب الشعب الجمهوري(كمال كيرك اوغلو) الذي انشق عن الحـزب عـام (1974م). وتوالت الانشقاقات في داخل الحزب، فضلاً عن حتى أن الاحـزاب والمنظمـات اليسارية العلنية والمحظورة التي أيدت أجويد في البداية، قد أخـذت تبتعـد عـن أجويد، بسبب عدم اتخاذه مواقف جدية من الولايات المتحدة الأمريكيـة ولاسـيما عندما فرضت الادارة الأمريكية حظراً على تزويد تركيا بالأسلحة بعـد حـرب

قبرص... وعلى الرغم من أن أجويد تمكن من الحصول على تعاون مؤقت من حزب السلامة الوطنية وحزب الثقة الجمهوري، الا انه كان واضحاً وضوح الشمس وجود خلافات جوهرية بين أجويد وزعماء هذه الاحزاب، التي كانت لاتتردد في الانسحاب من الحكومات التي شكلها أجويد، متى أرتأت ذلك. ومن الملاحظ أن أجويد لم يحصل على دعم نقابات العمال التركية المعروفة(ترك ايش) التي كانت عموماً تؤيد خصمه(ديميريل) وان تمكن من الحصول على دعم نقابة العمال الثانية بالأهمية وهي(ديسك) نقابة العمال الحرة[7].

وعلى الرغم من الانتكاسات التي أحاطت بحزب الشعب الجمهوري والناجمة عن عدم تمكنه من الحصول على أكثرية ساحقة تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده. إلا أن هذا الحزب لايزال يملك رصيداً في صفوف الرأي العام التركي، ولاسيما فيما يخص شخص (أجويد)، الذي يعد من أكفأ قادة تركيا الشباب في العصر الحديث. ومن أبرز شخصيات الحزب الأخرى (حسن أسعد ايشك) الذي تولى وزارة الدفاع في حكومة(أجويد) و(مصطفى اوستندا) الذي تولى وزارة التربية، ودينيز بايكال الذي تولى مسؤولية السياسة الاقتصادية في الحزب. وقد حظر نشاط هذا الحزب، بعد الانقلاب العسكري عام(1980م)، إسوة ببقية الاحزاب الأخرى في تركيا.

- حزب العدالة[8]:

تأسس حزب العدالة عام(1961م) بعد حركة 27مايس، إذ تم حل الحزب الديمقراطي الذي تزعمه جلال بايار وعدنان مندرس. وقد ضم حزب العدالة الذي كان يترأسه سليمان ديميريل، عناصر من الحزب الديمقراطي المنحل، كما أنه تبنى تقريباً الأفكار والمبادىء والأسس التي إعتمد عليها الحزب الديمقراطي، وأما من الناحية الاجتماعية فقد إستند الحزب على الطبقات المحافظة وكبار الملاك والصناعيين وأيدته في مختلف الفترات الفئات التركية المتعاطفة مع سياسته الدينية التي تمثل بعض التغيير عن السياسة العلمانية المتشددة والتي تتمسك بمبادىء وتعاليم اتاتورك.وقد حقق حزب العدالة فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية التي

اعقبت إنقلاب عام(1960م)، وتمكن الحــزب بمفــرده مــن تــشكيل حكومـــة عام(1965م)، وبقي في السلطة حتى عام(1971م)، وفي هــذه الفتــرة توطــدت زعامة سليمان ديميريل في الحزب يساعده في قيادته احسان صبري جاغلايانكل، الذي تولى مهام الشؤون الخارجية في حكومات ديميريل. ويعد الأخير معارضـاً قوياً وحدياً للشيوعية ومؤيداً للنظام البرلماني القائم والسياسة الاقتصادية القائمـة على دعم الاقتصاد الحر.

وبعد الاضطرابات التي حصلت في تركيا خلال عام(1971م)، وفشل حكومة ديميريل في معالجة المشكلات الاقتصادية، وما رافقتها من الاضرابات العماليـة والطلابية، تدخل الجيش بقيادة ممدوح طاغماق قائد الجيش، وأقصي ديميريل عن الحكم. وفي خلال الفترة (1971-1973م) شهدت تركيا حكومات مستقلة معظـم رؤسائها وأعضائها من الفنيين وقد أعاد ديميريل نفوذه السياسي بعد نجاحه فـي إفشال محاولات الجيش في انتخابات الرئاسـة لعـام(1973م)، لـضمان نجـاح مرشحه(فاروق كورلر) رئيس الأركان العامة الذي كان من أعنـف معارضـي ديميريل. وخلال الأعوام (1973 إلى 1980م) عاد ديميريل لتولي رئاسة الحكومة مرتين، وذلك بالتعاون مع احزاب يمينية أخرى، ولاسيما حزب السلامة الوطنية، وحزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، بيد أنه لقي معارضة متزايدة من الاحزاب والفئات التقدمية، ولاسيما من نقابات العمال؛ بسبب فشله في معالجة المشكلات الاقتصادية، وفي إيجاد حل لقضية قبرص، مما أدى إلى تدخل الجـيش عام(1980م)، إذ اقصاه مرةً ثانية عن الحكم.

ان سليمان ديميريل معروف بدهائه السياسي؛ إذ تولى قيادة حزب العدالة، ولم يكن يتجاوز الخامسة والثلاثين، وهو من المؤيدين للتعاون مع العراق والاقطـار العربية والاسلامية الأخرى، وان كان مستمراً في سياسته بالتعاون مع الغرب.

إن حزب العدالة لايزال يملك رصيداً كبيراً في تركيا، على الرغم من انقــلاب أيلول (1980م)، الا أن هذا الرصيد بدأ يضعف تدريجياً لعدة أسـباب منهـا، ان

قيادات الحزب هي قيادات تقليدية تفتقر للعناصر الشابة القادرة على استيعاب الواقع الجديد، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها المجتمع التركي الذي يعاني حالياً من معارضته حزب العدالة.

ومن الملاحظ ان شعبية كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، قد تضررت كثيراً، بسبب فشلهما في التعاون في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تجابهها تركيا، فالخلافات المستمرة بين هذين الحزبين الرئيسين، والصراعات الحادة بينهما على الانفراد بالسلطة، قد أدت في أغلب الاحيان إلى انقلابات عسكرية أطاحت بكافة الاحزاب، وبعد الانقلاب العسكري الأخير (1980م)، اعتقل عدد من أعضاء حزب العدالة وقادته، كما اعتقل زعيمه سليمان ديميريل، وقد اطلق سراحه بعد ذلك.

- حزب السلامة الوطنية[9]:

برز هذا الحزب بالدرجة الأولى في انتخابات عام (1973م)، إذ أحرز (48) مقعداً، وهو حزب اسلامي نشأ كرد فعل للعلمانية وهو يدعو إلى:

أ- اعادة الاهتمام بالشعائر الدينية وتدريس العلوم الدينية في المدارس ودعم المدارس والمعاهد الدينية.

ب- توطيد العلاقات مع الاقطار الاسلامية، وكان أكثر الأحزاب تحمساً للمؤتمر الاسلامي الذي عقد في استانبول عام (1976م).

جـ- قطع كافة العلاقات بالكيان الصهيوني، واتخاذ اجراءات صريحة وعلنية في دعم النضال الفلسطيني.

د- توطيد العلاقات الاقتصادية مع الاقطار العربية، ولاسيما المنتجة للنفط، واعتبر الحزب ذلك تخليصاً لتركيا من مشكلاتها الاقتصادية.

هـ- خروج تركيا من السوق الاوربية المشتركة، وانضمامها إلى منظمات اقتصادية عربية واسلامية، وقيام سوق سلامية مشتركة.

لقد شارك حزب السلامة في الحكومات التي ألفها حزب العدالة، وحزب الشعب الجمهوري، واستثمر مشاركته هذه لتثبيت قواعده في الداخل، وتوطيد علاقاته مع الاقطار العربية والاسلامية، وقد لقي معارضة قوية من جانب كوادر الاحزاب الرئيسة، وكذلك من جانب كافة الاحزاب اليمينية واليسارية المتطرفة، ومن الاعلام الغربي، الا انه يملك قواعد حزبية منظمة مستندة إلى العناصر الشابة المثقفة، فضلاً عن شعبيته الكبيرة نسبياً في صفوف الفلاحين.

أيد الحزب خطوة حكومة العراق بتأميم النفط في 1حزيران عام(1972م)، ودعا إلى دعم العلاقات بالعراق والاقطار العربية الأخرى، وأشاد بمواقف العراق من قضية قبرص. من أبرز قادة الحزب الى جانب زعيمه نجم الدين أربكان، السيد أصيل ترك وزير الداخلية السابق وتوركت أوزال وزير الزراعة والطاقة السابق أيضاً، وهما يمثلان جناح الشباب المثقف في الحزب. الاول مهندس مدني والثاني مهندس ري له عدة مؤلفات في قضايا السدود والزراعة، وله مؤلف عن الري في العراق ومواقفهما تجاه العراق جيدة جداً. وحزب السلامة الوطنية كحزب ديني أظهر بعض التعاطف مع مايسمى الثورة الايرانية التي قادها (الخميني)، بفعل بعض العناصر اليمينية فيه، الا انه يختلف اساساً عن حزب ودولة الخميني، لأن حزب السلامة الوطنية لايؤمن بالطائفية والمحاصصة، كما انه لايتوقع مطلقاً قيام نظام في تركيا شبيه بالنظام القائم في ايران.

- حزب الحركة القومية[10]:

هو حزب تركي عنصري طوراني يؤمن بأفضلية العنصر التركي، ويطالب بضرورة الدفاع عن حقوق الترك في كل بلدان العالم، ولذلك فهو يهاجم باستمرار حكومات العراق واليونان والاتحاد السوفيتي السابق، ودول اوربا الاشتراكية السابقة والصين ويتهمها باضطهاد العناصر التركمانية، وهذا المنطلق الشوفيني، هو رصيد الحزب الوحيد ويستغل العناصر اليمينية المتطرفة لدعم هذا الاتجاه. ان زعيم الحزب(ألب أرسلان توركش) هو ضابط سابق في الجيش التركي، وشارك

في انقلاب عام(1961م)، ولكنه أبعد بعد مدة قصيرة، وارسل كملحق عسكري في الهند، وبعد عودته أخذ ينتهز الفرص للتدخل في السياسة واعاد تشكيل الحــزب، ودخل عدة انتخابات نيابية جرت في تركيا، ولم يتمكن من الحصول على أكثر من ثلاثة مقاعد في البرلمان التي حصل عليها في انتخابات عام(1975م) فـــي حـــين حصل عام (1979م) على(17)مقعداً. وقد شارك الحزب في الحكومات التي ألفها سليمان ديميريل منذ عام (1974م)، وذلك لحاجة الأخير لاصـــوات كافيـــة فـــي البرلمان، واستغل هذه الفترة لتوطيد قواعده. وقد مارس حزب الحركـــة القوميـــة العنف السياسي ضد مناوئه من مختلف الاحزاب والحركات والفئات، ودأب على إثارة القلاقل والبلابل والاضطرابات في تركيا، ولاسيما في الجامعات، كما قـــاد حملة دعائية حول أوضاع التركمان في العراق مبنية على المغالطـــات وتـــشويه الحقائق، حتى ان وزارة الخارجية التركية اضطرت إلى نفي ادعاءاته ولشن هـــذا الحزب حملات مماثلة ضد كافة الاقطار الأخرى التي تضم عناصـــر تركمانيـــة بسبب توجهات الحزب الشوفينية والمتعصبة.

وهناك معارضة شعبية قوية جداً في صفوف الرأي العام التركي، لتـــصرفات هذا الحزب الذي يعتقد ان الولايات المتحدة الامريكية تدعم اتجاهاتـــه المعاديـــة للشيوعية بوجه خاص.

- الاحزاب اليمينية الصغيرة[11]:

في معترك حركة الانشقاقات التي شهدتها الاحزاب التركية، تأسس عدد كبيـــر من الاحزاب اليمينية واليسارية الصغيرة، التي تلاشى قسم منهـــا، وبقـــي القـــسم الآخر، يمارس نشاطاً محدوداً، ومن الاحزاب اليمينية التي تلاشت، هو الحـــزب الديمقراطي الذي ترأسه(فروح بوزبيلي)، والذي فشل في انتخابات عام(1973م)، فلم يحصل على أي مقعد. بينما كان حاصلاً على(25)مقعداً في البرلمان السابق، وهذا الحزب هو الذي انشق عن حزب العدالة، ويؤمن بالمبـــاديء نفـــسها فـــي السياسة الداخلية، أما في السياسة الخارجية، فليس له أي خط واضح، وقد تلاشى

هذا الحزب تدريجياً. وهناك حزب يميني آخر انشق عن حزب العدالة، هو حزب الثقة الجمهوري الذي يترأسه(تورهان فيفي أوغلو) والذي تمثل في البرلمان بأقلية ضئيلة، وشارك أحياناً في حكومات سليمان ديميريل، وذلك للاستفادة من أصواته القليلة في البرلمان[12].

فضلاً عن هذه الاحزاب، هناك حزب ديمقراطي آخر وجديد تأسس عام (1970م)، بعد انشقاقه من حزب العدالة وحزب النظام، ورئيسه (حلم الدين اكمجو) وهو حزب ديني يتطلع الى تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية، وبعث روح الاسلام في المجتمع، وقد انشق عن حزب السلامة الوطنية عام (1977م).

3- الاحزاب والمنظمات شبه المحظورة[13]:

- الحزب الديمقراطي الكردستاني والقوى السياسية الكردية[14]:

يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني أقوى تنظيم بين صفوف الأكراد في تركيا قبل ظهور(PKK)، وبسبب التعقيدات والتأزمات داخل الحركة السياسية الكردية، دب الخلاف والشقاق بينها، وتمزق الحزب الواحد الى حزبين، وظهرت حركات سياسية كردية كثيرة على الساحة التركية أهمها:

أ- الحزب الديمقراطي الكردستاني[15]:

جناح الدكتور شوان(الشوانيون) وقد أخذ الشوانيون هذه التسمية من الاسم الحركي شوان، الذي كان يستعمله زعيمه (الدكتور سعيد قرمزي طوبراق) وكانوا قبل 12آذار يعملون في اطار الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي يمكن اعتباره، بعد ان شهد تغيرات فكرية كثيرة (الحزب الشيوعي للاكراد) الذي يدين في أفكاره ومواقفه للاتحاد السيوفيتي السابق.

وقد كون الدكتور قرمزي الذي اتسعت شقة الخلافات بينه وبين السكرتير العام للحزب آنذاك(سعيد الجي)، كتلة داخل(نوادي الشرق للثقافة الكردية) وهي نواد شرعية أغلب اعضائها من الاكراد، ينتشر هذا الحزب الذي يملك تنظيمات متواصلة بين فئات برجوازية صغيرة في المدن الكردية، وبين المثقفين والموظفين

والفلاحين والطلبة في الأرياف القريبة من المدن، وتتركز تنظيماته بدرجة واسعة في مدن (دياربكر، ووان، وحكاري(هكاري)، وسيواس، وقيزيل شبه، وجـزره، وفان، ويوكسك اوفا)، ومنها يمارسون تأثيراً فـاعلاً علـى الحركـة الكرديـة، وللشوانيين نفوذ في الروابط الثقافية الديمقراطية الثورية منها، وروابـط النـساء الديمقراطية الثورية، وكذلك فرع روابط المعلمين اليسارية المـوالين للـشيوعيين أيضاً. الا ان نقطة الضعف في مسيرة هذا الحزب، هي افتقاره الى قيادة قـادرة على دفع مسيرة الحزب. وبعد مقتل زعيمه الدكتور شوان بعد عام (1970م)، لم يستطع هذا الحزب إيجاد قيادة بديلة بالقوة الشعبية نفسها، ولذا كان يعـد امتـداداً لجماعة السيد جلال الطالباني المتواجد في سوريا. حيث كان يؤيدها هذا الحـزب ويمدها بالمساعدة خاصة، فيما يخص انتقال الافراد والأسلحة التابعة للسيد جـلال الطالباني، كما ان هذا الحرب قام بدور بارز في الدعايـة والاعـلام لمرشـحي حزب(بولند أجويد)، وقد أعطوا أصواتهم له خلال انتخابات عام(1977م).

ب- الحزب الديمقراطي الكردستاني-جناح سعيد الحي[16]:

يستقطب هذا الحزب الأغوات والاقطاعيين ورؤساء العشائر والمتنفذين، وعدد ملحوظ من الكرد، لاسيما في الأرياف وبالذات على الشريط الحدودي لزاخو إلى العمادية بين عشائر(كويان)، ويرتبط هذا الحزب الذي لايملك تنظيماً حزبياً بالقيادة المؤقتة سابقاً للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة السيد مـسعود البـارزاني، ارتباطاً واسعاً وعميقاً إلى حد القيام بعمليات مسلحة ضد منافسه، وكان موقف هذا الحزب في انتخابات عام(1977م)، مؤيداً لحزب سـليمان ديميريـل والدعايـة لمرشحيه، ويلاحظ ان الصراع بين هذين الحزبين المنشقين، هو صراع مستميت ودموي في كثير من الاحوال وهو أحد اسباب عـدم تجـانس وتوافـق الحركـة السياسية الكردية.

- الحزب الديمقراطي الثوري الكردستاني[17]:

نشأ هذا الحزب بين عامي(1967-1968م)، على يد مصطفى طوران، أحد كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل انشقاقه، وقد لقي هذا الحزب شيئاً من التأييد لاسيما في مدينة دياربكر بين عامي(1970-1971م)، حيث أصبح شقيق مصطفى طوران نائباً للمدينة في البرلمان التركي، وكانت طروحات هذا الحزب من حيث التأكيد على الاستقلالية وعدم التبعية لأية دولة أو جهة، والاستفادة من الخط الماوي المعادي للإتحاد السوفيتي السابق، في العمل السياسي والعسكري، أحد أسباب نمو هذا الحزب، وفي عام(1972م) وفي ظروف غامضة، وفي أحد المستشفيات التركية مات مصطفى طوران. ومع موته المفاجيء تفكك الحزب الثوري الديمقراطي الكردستاني، وقل تأثيره وأفل نجمه، ومابقي من تنظيمات حالياً لايتعدى بعض العناصر غير المنظمة لاسيما في دياربكر.

- **التنظيمات اليسارية[18]:**

بعد أن هبت رياح اليسار المتطرف على المنطقة الكردية من جهة الجامعات التركية، لاسيما جامعتي أنقرة، واستانبول، نشأ تنظيمان هما منظمة طلاب شرقي تركيا ومنظمة أحياء تراث شرقي تركيا. ان هذا الاتجاه اليساري اتجاه غير متجانس حيث يجمع العناصر المادية والتروتسكية والديفارية، واتجاه غير مؤثر حيث لايستطيع التغلغل عميقاً، في الشرائع الاجتماعية العمالية والفلاحية، واتجاه غير قابل للنمو والانتشار.

- **مجموعة طريق الحرية:**

تشكلت عام(1974م)، تعمل في وسط ضيق من المثقفين الكرد، وتتعاون مع الشوانيين، وهي من أنصار موسكو المتحمسة، أخذت اسمها من مجلة طريق الحرية النصف شهرية التي تؤكد في مقالاتها، ان الشعب الكردي لايستطيع تحرير نفسه ، إلاّ بمساعدة النظام الاشتراكي السابق ، والذي يعني في نظرهم الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية.

- محررو كردستان القوميون:

ظهرت هذه المجموعة ككتلة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد إنهيار الحركة الكردية في كردستان العراق عام(1974م)، وقد عارضت هذه الكتلة قيادة الحزب الكردستاني في العراق لدعوتها وتعاونها مع امريكا داعية طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي السابق، وقد استطاعت هذه الكتلة الاستيلاء على قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي في مؤتمره الذي عقد عام (1976م)، وبدأوا بتصفية عناصره وأعضائه القدامى، ثم انفصلوا عن هذا الحزب أيضاً، وبدأوا وبرفع شعارات(تحيا مقاومتنا المسلحة وتحررنا يتم بالكفاح المسلح).

ومن الجدير بالذكر ان الشوانيين ومجموعة طريق الحرية ومحررو كردستان القوميون اتخذوا في اجتماعهما المنعقد شهر شباط(1980م)، في مدينة دياربكر قراراً بتوحيد النضال ضد تركيا التي وصفت بأنها استعمارية، وقد حددت الاهداف الآتية في البيان الذي نشر بعد اللقاء:

أ- وحدة العمل والنضال ضد الاستعمار، وكل ضروب حلفائه من رجعية وامبريالية فاشية.

ب- اقامة مجتمع ديمقراطي حر في كردستان.

جـ- انهاء النير الاستعماري في كردستان، بتحريرها ودعت الاطراف المشاركة في اللقاء إلى تحقيق وحدة النضال في تركيا.

وقد جاء في البيان الذي أذيع بعد لقاء دياربكر باسم بيان اتحاد القوى الوطنية الديمقراطية(UDG)، إن لقاء آخر تم بعد (15)يوماً من اللقاء الأول، في أنقرة ضم إلى جانب الاطراف المذكورة، كلاً من الحزب الشيوعي التركي وحزب العمال التركي وحزب العمال الاشتراكي التركي والرزكاري ونائب في البرلمان التركي في شرق تركيا، وقد تبنى هذا اللقاء الاهداف وأطلق على التجمع الجديد(الجبهة الوطنية الديمقراطية) وثمن البيان مواقف الاتحاد السوفيتي السابق، وأيد تدخله في

أفغانستان، وقد أخذت اذاعة صوت الحزب الشيوعي التركي، تدعو إلى ان يلعب الحزب الشيوعي التركي دوراً مهماً في الجبهة.

- الحزب البروتاري الكردستاني الشيوعي[19]:

لقد شهد عام (1980م)، ظهور هذا الحزب، على الرغم من ان هذا الحزب، تأسس عام(1978م) لأول مرة، الا انه نشاطه السياسي بدأ يتصاعد في مطلع هذا العام، ان مقر الحزب هو مدينة دياربكر، التي يعدها الكرد عاصمة كردستان تركيا، المسؤول عن هذا التنظيم المدعو(جلال بابان) أحد أقارب(جهاد بابان) وزير الثقافة التركي. يدعو هذا الحزب إلى:

أ- توسيع مجالات التعاون مع السيد جلال الطالباني في سوريا، من أجل عمل مخطط مدروس للكفاح في سبيل تأسيس دولة كردستان الكبرى المستقلة.

ب- العمل على توسيع نشاطات الحزب في المناطق الشرقية ولاسيما مع الكرد في العراق.

جـ- القيام بحملات اعلامية والتأكيد من خلالها على ان الكرد مضطهدون في كل من العراق وايران وتركيا، وبأن تحريرهم لن يتم الاّ بفعل المباديء اللينينية الماركسية.

د- التركيز على توعية الكرد في تركيا، واشعارهم بأن الحكومة تتبع اتجاههم سياسة تعسفية وتحرمهم من حقوقهم الثقافية والقومية.

هـ- اعتبار عيد نوروز في المقاطعات الكردية التركية،عيداً وطنياً وقومياً للكرد.

وقد قامت القوات المسلحة التركية بمراقبة هذا التنظيم بشكل مكثف عن كثب، ولاسيما في المناطق الحدودية التركية العراقية السورية.

- منظمة كاوة[20]:

وهي منظمة كردية برز نشاطها عام(1978م)، تؤمن بالأفكار المادية، ولها مؤيدون في الاوساط التركية. هدفها جمع كرد كل من سوريا والعراق وتركيا وايران، في ظل دولة كردية موحدة. من مسؤولي هذه المنظمة(جمهورجهو)

طالب جامعي من أغاوات قضاء السلوبي، (واسماعيل حجي حسن) مسؤول قضاء الجزيرة، و (عبدالله عكيل) مسؤول قضاء شيزمه. تعد السلطات التركية هذه المنظمة ارهابية وغير معترف بها من قبل الدستور التركي. إذ أن لهذه المنظمة نشاطاً سياسياً في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا(كردستان الشمالية)، ولها قواعد ومراكز لتدريب عناصرها على مختلف انواع الأسلحة، وقد اشتركت في تنفيذ الكثير من العمليات المسلحة والتخريبية والسرقات والتفجيرات خلال السنوات الأخيرة، مما اضطر السلطات الأمنية إلى إنقاء القبض على معظم عناصرها، واعتقال أكثر من (200)عضو من أعضائها البارزين، والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والأعتدة التي كانت بحوزتها، ولهذه المنظمة نشاط تنظيمي واسع بين صفوف العمال والطلاب الا ان اجراءات التي اتخذتها السلطات التركية بعد حركة 12أيلول (1980م)، ضد هذه المنظمة أدت إلى التقليل من نشاطها وتحجيم دورها في الساحة السياسية.

- منظمة هافرا[21]:

تأسست بين عامي(1972-1973م)، وتسمى هذه المنظمة أحياناً منظمة الأكراد الوطنيين الاتراك خارج الوطن، وهي تضم عدداً من الأكراد الاتراك في الخارج. أغلب عناصرها من الطلاب والعمال المتواجدين في أوربا ومركز نشاطها في ألمانيا الغربية(برلين-فرانكفورت)، حيث ان هيئتها الادارية تتخذ من ألمانيا مقراً لها، فضلاً عن وجود تنظيمات لها، في دول اوربية أخرى، مثل السويد والنمسا وفرنسا وبلجيكا، فضلاً عن وجود فرع لها في تركيا، لها منشورات تصدر باسمها، احداها تطبع في سويسرا ويطلق عليها (رونات) والأخرى في تركيا وتسمى(روجووات)، وتعد هذه المنظمة من أكثر المنظمات ترابطاً مع تنظيمات الكرد العراقيين في الخارج، وكانت قبل عام (1975م)، تتعاون مع أتباع المرحوم السيد مصطفى البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وتنسق معهم، وبعد انهيار الحركة الكردية في العراق، في أعقاب اتفاقية 6آذار

عام(1975م) المعروفة باتفاقية الجزائر، تشتت هذا التنسيق، على الرغم من المحاولات التي بذلت لإنقاذه، وقد اتخذت هذه المنظمة حالة خاصاً بها، واتجهت إلى مغازلة موسكو ووضعت نفسها تحت تصرفها.

- منظمة رزطاري[22]:

تأسست عام(1975م) لها بعض المؤيدين في أوساط المثقفين الكرد ولاسيما الاساتذة والطلبة الكرد، في جامعتي أنقرة واستانبول، نشاطها ضئيل، وينحصر في طبع الكراسات عن تاريخ الكرد وحركتهم، والدعوة من أجل نيل حقوقهم، تصدر جريدة باسم(رؤذطاري)، أهم اهداف هذه المنظمة، احياء التراث الكردي فقط.

- منظمة دده قره بارتي[23]:

هي منظمة ظهرت عام(1978م)، اسسها بعض الطلبة الكرد في تركيا، غالباً ماتدعو في بياناتها، إلى توحيد صفوف الكرد، والمطالبة بحقوقهم، وليس لديها وضوح فكري. في شباط عام(1978م) قامت بعملية مناوأة للسلطة في قضاء الجزيرة، عندما انزلت العلم التركي، ورفعت بدلها علماً أصفر وآخر أحمر يلمس مؤخراً ان للمنظمة نشاطاً واسعاً على الساحة الكردية في تركيا.

- منظمة أبوجلر(حزب العمال الكردستاني التركي)[24]:

تشكلت عام(1973م)، ودعيت بمنظمة (أبوجلر)، لم يظهر لها نشاط حتى عام(1975م)، تركز نشاطها على اثارة والاضطرابات. لها نشاط في محافظة دياربكر والاسكندرونة وهكاري(حكاري) وماردين، وسعرت(أسعرد) وأورفة، وخلال شهر آب(1979م)، قامت هذه المنظمة بتوزيع منشورات في المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية. اطلقت مؤخراً هذه المنظمة على نفسها اسم(حزب العمال الكردستاني التركي PKK)، الذي سبق له ان تكتل مع مجموعة من الطلبة عام (1974م)، وشكل منظمة باسم (جيش التحرير الشعبي) ثم سميت (بجماعة أبوجلر) يهدف حزب العمال الكردستاني إلى تأسيس دولة كردية في كردستان بتركيا، كهدف مرحلي، وتأسيس دولة كردية تضم اكراد تركيا، العراق، ايران،

سوريا، كهدف استراتيجي، تتخذ من الماركسية اللينية كمباديء تعمل بموجبها، وهذه المنظمة تؤمن بالعنف السياسي والاغتيالات، وقامت بالكثير من العمليات المسلحة قبل وبعد حركة 12أيلول (1980م).

ويلاحظ انه بسبب التغيرات السياسية بعد الانقلاب العسكري الأخير، اضطر الكثير من أعضائها الى مغادرة تركيا واستقر قسم منهم في سوريا، ومن بينهم رئيس الحزب (عبدالله ئوجلان). وهناك معلومات تشير إلى ان رئيس هذه المنظمة قبل ئوجلان، هو المدعو(علي حيدرخانيان) الذي كان يستقر في مكان غير معلن ومختفٍ في أنقرة. ان أكثر اعضاء هذه المنظمة من العمال والطلبة، وقد شنت السلطات التركية في أواخر عام(1980م)، حملات واسعة، واعتقلت الشخص الثاني القيادي في المنظمة، وهو(كمال بيير). فضلاً عن الكثير من اعضاء ومؤيدي المنظمة المذكورة وفي شباط (1998م) تم اعتقال زعيم الحزب(P.K.K) عبدالله أوجلان عبر اشتراك أجهزة مخابرات عدة دول في المنطقة، وتم الاستيلاء أيضاً على عدد كبير من الأسلحة، واصدرت المحاكم التركية أحكاماً باعدام عدد كبير منهم. وتعد هذه المنظمة من المنظمات الذيلية التابعة للاتحاد السوفيتي السابق.

- منظمات كردية أخرى:

فضلاً عن هذه المنظمات، توجد تنظيمات أخرى سياسية، تعمل على الساحة الكردية، وذات اتجاه عسكري عشائري:

الأولى/ منظمة الايبويون:

وهي مجموعة كردية مسلحة ذات نشاط ملموس في مناطق كردستان تركيا، وتعد مدينة تونجلي مركزاً لانطلاقاتها، واسمت نفسها بالاسم المذكور تيمناً بالمدعو ابراهيم كابيكايا، وهو من كبار المثقفين الكرد الماركسيين الذي توفي

عام(1972م)، في أحد سجون تركيا، وقد قامت هذه المجموعة بعمليات متعــددة ذات طابع عسكري وسياسي هنا وهناك.

انثانية/ البشوانين[25]:

وجاءت هذه التسمية نسبة إلى الدكتور بشوان، الاسم الحركي للدكتور(رشــيد قزل) الذي تعاون مع الحركة الكردية في كردستان لاسيما أيام المرحــوم الــسيد مصطفى البارزاني، الا أنه قتل في ظروف غامضة، وجهت أصابع اتهام قتله إلى كرد العراق، ولذا فان جميع عناصر هذه المنظمة كانت تؤمن بأفكــاره، وتكــن العداء للحكومة العراقية ولاسيما أيام السبعينات، وقد استغل هذا الظرف المناسب من قبل السيد جلال الطالباني لكسب تعاونهم معه. تؤمن هذه المجموعــة بــالنهج الماركسي اللينيني، وتعد من المجموعات الكردية ذات النشاط المسلح في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من تركيا (كردستان تركيا).

وبعد أن سلطنا الأضواء على المنظمات الكردية العاملة في الساحة الكرديــة، نلاحظ ان عام(1980م)، قد شهد نشاطاً واسعاً للكرد في تركيا وبــشكليه العلنــي والسري، وابان عهد حكم ديميريل مستفيدين مــن صــراع الاحــزاب والنظــام البرلماني وظروف تركيا الاقتصادية والأمنية المتدهورة، حيث اعتبرت كردستان تركيا مناطق مغلقة لهم من ناحية الانتخابات والنشاطات السياسية الأمــر الــذي صاحب اعمال عنف واضطهاد المواطنين، الا انه حــدث تغيــر ملمــوس بعــد الانقلاب العسكري في 12أيلول (1980م)، في أوضاع هذه المناطق، إذ اتخــذت الحكومة العسكرية اجراءات صارمة في تحديد نشاط الكرد. إذ تعرضت قاعدتهم الى حملة الاعتقالات والمطاردة من أجل القضاء على نزعتهم الإستقلالية. ويحاول المثقفون من أبناء العشائر الكردية، ايجاد تنظيم موحد للكرد من أجل القيام بنشاط فعال ضد الحكم العسكري، ومحاولاتهم هذه لاتزال محصورة في تشكيل نواة هذه الحركة، كما لوحظ أيضاً في أواخر عام(1980م)، قيام السلطات التركية بالاهتمام بشق الطرق في المناطق الجبلية الوعرة، التي يسكنها الكرد، ويحتمل ان يكــون

الهدف من وراء ذلك، هو تسهيل السيطرة على تلك المناطق في حالة قيام حركة مسلحة أو انتفاضة كردية فيها.

الثالثة/ حزب أرطال[26]:

بعد انفجار الاحداث في ايران ظهرت مناقشات حامية في صفوف حزب الوحدة التركي، ومجموعة من الشباب الجامعي من العلويين، أدت إلى انفصالهم عنه، بحجة ان الحزب عاجز عن مواكبة الحركة الاشتراكية والحركات الشيعية في العالم، لذا شكل حزب ارطال السري من قبل(سيفي مراد اولولو)، وكلمة أرطال هي ملخص اسم الحزب العلوي العربي الكردي التركي، وذلك بهدف جمع شمل الشيعة من العرب والترك والكرد، والتأكيد على الجانب العلوي من حركتهم التي ترفع شعار(الاشتراكية ضد السلطات التركية). ان رقعة تأثير الحزب محدودة جداً، وهي تحاول التوغل في صفوف الجامعيين لزيادة فعالياتهم ويمول هذا الحزب بعض الطلبة الاثرياء من سكان الاسكندرونة وانطاكية.

والحزب يهدف إلى خلق وعي والقيام بانتفاضة عارمة شاملة على غرار ماحدث في ايران، على أن لايتم تطبيق ماأقدم عليه الخميني من خطوات مرضية لدى بعض الأوساط المحلية والاقليمية والدولية، وكشف ان هذا الحزب له اتصالات مع الحكومة السورية، وتمكنت السلطات التركية من اعتقال عدد كبير من قيادته.

الرابعة/ منظمة الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينية[27]:

أسست هذه المنظمة عام(1970م)، احياء للمذبحة التي قامت بها الحكومة التركية عام(1915م)، عندما تعرض الأرمن في أرمينية إلى هجوم من قبل الحكومة التركية، حيث قتل الكثير من الأرمن خلال تلك الفترة، برزت هذه المنظمة في الساحة السياسية التركية، ابتداءاً من عام(1973م)، وهدفها هو تأسيس دولة مستقلة للأرمن في تركيا، واستطاعت هذه المنظمة من تنفيذ عمليات مسلحة ضد الهيئات الدبلوماسية التركية، في الكثير من العواصم الاوربية والآسيوية،

فقامت باغتيال بعض القناصل والموظفين والسفراء التـرك، ويلاحـظ ان المنظمة كرست أو مارست نشاطاً سياسياً في فرنسا، حيث لها قواعد كبيرة عن قواعدها في لبنان وأسبانيا واليونان.

أما فيما يخص موقف فرنسا من المنظمة، فانه يتميز بالاعتدال، فقد وا الحكومة الفرنسية عام(1980م)، على نصب تمثال للأرمن في مدينـة مر الفرنسية، تخليداً لذكرى مذبحة (24 و 25)من شهر نيسان عام(1915م)، عن العمليات المذكورة قامت المنظمة منـذ عـام(1975م) بـزرع أكثـر (140)قنبلة في الكثير من العواصم الاوربية، وقد حاولت الحكومـة التركيـة ان تضع حداً لهذه المنظمة، الا انها لم تتمكن من ذلك، بسبب عدم الإتفاق على شروط هذه المنظمة المتمثلة بتأسيس دولة مستقلة للأرمن.

الخامسة/ الحزب الشيوعي التركي ومنظماته وانشقاقاته[28]:

لقد اهتمت الأممية الثالثة-الشيوعية(الكومنترن) منذ تأسيـسها عـام(1919م)، بايجاد أحزاب شيوعية في أقطار العالم. وكان هناك في الاتحاد السوفيتي الـسابق روسيا حالياً بعد ثورة اكتوبر عام(1917م) بقيادة فلاديمير اوليانتش لينين، عدد من المهاجرين الترك في اذربيجان السوفيتية بقيادة(مصطفى صبحي) الذي كان يقـود جناحاً من الكرد المتعاطفين مع البلاشفة، ضـد الحـرس الأبـيض والمتـدخلين الأجانب. وقد حضر(مصطفى صبحي) وعدد من الشيوعيين التـرك، (المـؤتمر الأول لشعوب الشرق)، المنعقد في باكو عاصمة اذربيجان الـسوفياتية فـي 1-8ايلول (1920م)، بمبادرة من اللجنة التنفيذية للكومنترن، ورشح صبحي ضـمن قائمة الشيوعيين في مكتب المؤتمر.

ولدى عودة(مصطفى صبحي) الى تركيا، تقرر توحيد التشكيلة الشيوعية التي يقودها مع تشكيلة ماركسية. نظمها عدد من العمال والمنشقين في مؤتمر توحيدي انعقد في 18تشرين الثاني عام(1920م).

بيد ان الحزب الشيوعي التركي الذي كان يعمل في البداية علناً، قد اضطر للعمل سراً عام(1923م)، ثم وجهت إليه ضربة عنيفة باغتيال سكرتيره العام(مصطفى صبحي) وعدد من اعضاء اللجنة المركزية، واعتقال الشاعر المعروف(ناظم حكمت)، الذي كان قد أوفد إلى موسكو لدراسة الماركسية وتزوج من روسية، وعدد من أعضاء الحزب الاخرين.

ولم تكن مسيرة الحزب الشيوعي التركي سهلة ولامستقيمة، فضلاً عما كان يتعرض له من مضايقات من السلطة ومن القوى السياسية الأخرى، فانه وقع في انحرافات انعزالية يسارية، كان السبب الآخر في ضعف نفوذه وتأثيره في المجتمع، وبعد الحرب العالمية الثانية، شن الشيوعيون الترك حملة مطالبة بإجازة حزبهم للعمل بصورة شرعية، ووسعوا نطاق هذه الحملة، لتشمل الشارع التركي، وظهرت منظمات اجتماعية ومهنية، منظمات واجهة للحزب الشيوعي التركي، ومن بينها رابطة السلم، وكان للحزب من أبرز وجوهها(ناظم حكمت)، الذي أطلق سراحه بفعل حملة مطالبة عالمية مؤثرة، أسهمت فيها الحركة الشيوعية العالمية اسهاماً مباشراً وفعالاً، وإلى جانب تلك الرابطة، منظمات الشبيبة والنساء والطلبة. وفي أوائل الخمسينات، وفي الأيام الاولى لتسلم الحزب الديمقراطي الحكم، وفي مسعاه الواضح لادخال تركيا في شرك الاحلاف الغربية، شن الحزب حملات واسعة، ونال الحزب الشيوعي التركي قسطاً من هذه الحملة، اذ وصلت حملة الاعتقالات والمحاكمات للشيوعيين. الحزب الشيوعي الى حد التلاشي، بعد أن تمزقت صفوفه وتبعثرت قواه، حتى قيل للكثيرين من المعنيين بالشؤون السياسية، ان الحزب الشيوعي التركي قد أنتهى وإلى الأبد[29].

إلا ان الدعم الأممي الذي حظي به قادة الحزب المذكور، قد أعانهم على التجمع في الخارج، حيث شكلوا مركزاً لهم في موسكو عام(1965م)، وكانت تصدر عنه بيانات توزع على الترك من اعضاء وأصدقاء الحزب، في عدد من الاقطار الاوربية الاشتراكية السابقة والرأسمالية.

ويلاحظ في عام(1962م)، ان الحزب قد نقل مركزه الى المانيا الديمقراطيـــة، وبدأ نشاطه هناك، باسم الحزب الشيوعي التركي، ويبدو أن نقل مركزه الى المانيا الديمقراطية قد جرى لسببين. أولهما وجود أكثر من نصف مليون عامل تركي في ألمانيا، وثانيهما عدم وجود علاقات دبلوماسية بين المانيا الديمقراطية وتركيا.

ويلاحظ أنه كان نشاط الحزب في البداية، ضـيق النطـاق، واقتـصر علـى مجموعة من اللاجئين الترك الموجودين في الدول الاشـتراكية الـسابقة، الا ان محاولاته لم تفلح للتأثير على العمال الترك في أوربا.

وعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي التركي كان يتحدث فـي أدبياتـه عـن مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، بيد انه كان يؤيد حزب العمال التركي، الـذي كان يدعو للثورة الاشتراكية، محاولاً من وراء ذلك كسب قوى سياسية تعمل فـي تركيا، إلى جانبه للخروج من عزلته الجماهيرية، وللتأثير على الجماهير، وتكوين وجود له بينها. وقد فشل الحزب الشيوعي في بداية الستينات من تـشكيل جبهـة وطنية ديمقراطية مع الاحزاب التقدمية وفئات تقدمية، إلا أنه نجح بعد ذلك. مـن خلال اذاعته(بزم راديو) في توجيه التظاهرات المختلفة، ولم يستطع كسب موقـع في الحركة النظامية الشرعية التي كان يقودها (تورك ايـش) الاتحـاد النقـابي التركي. واستطاع الحزب الشيوعي استثمار وجود عمال في اوربا للتـأثير فـي الحركة النقابية في تركيا لصالح الحزب الشيوعي، وتمكن أيضاً التسلل والتـأثير في الاتحاد الثقافي التركـي، الـذي تأسـس فـي ميـونخ (ألمانيـا الاتحاديـة) عام(1968م)، بطريقة إيصال النشرات ودفع بعض أعضائه للانضمام إلى الاتحاد المذكور. وللحزب الشيوعي التركي منظمات اجتماعية ومهنية(منظمات واجهة)، مثل رابطة الشبيبة التقدمية(IGO)، ورابطة النساء التقدميات(IKD)، وله نفـوذ قوي في اتحاد المعلمين الترك(الرابطة)، الذي تكون نتيجة تأسيس منظمتي اتحـاد المعلمين ورابطة المعلمين، وله كذلك نفوذ بعض الـشيء فـي اتحـاد نقابـات المحاميين الترك، واتحاد الكتاب الترك. ومما يلاحظ في أثناء الانتخابات العامـة،

منح الحزب الشيوعي التركي دعمه الكامل لحزب الشعب الجمهوري، مقابل وعد من رئيس الحزب (بولند أجويد)، بمنح الحزب الشيوعي العمل السياسي، الا ان ذلك لم يتحقق بسبب نقض وعد أجويد. لذا واصل الحزب الشيوعي التركي دعوته، لوحدة الطبقة العاملة ووحدة عمل جميع القوى الوطنية والديمقراطية (حزب العمال التركي، حزب العمال الاشتراكي التركي، الاحزاب الاشتراكية، الجناح اليساري في حزب الشعب الجمهوري، منظمات الشبيبة والنقابات وغيرها). وأكد الحزب الشيوعي التركي على ان الديمقراطية تبقى ناقصة طالما بقي الحزب الشيوعي خارج اطار الشرعية، وأمام الظروف التي كانت تمر بها تركيا والوضع غير المستقر فيها، انقسم الحزب الشيوعي التركي شأنه شأن بقية الاحزاب الأخرى إلى[30]:

أ- كتلة(اسماعيل بيلن) السكرتير العام للحزب وجماعته المقيمين في ألمانيا الديمقراطية.

ب- كتلة(يوروك اوغلو) وجماعته المقيمين في انجلترا.

فعلى الرغم من اتفاق الكتلتين على تحديد الطبقية للسلطة السياسية في تركيا، باعتبارها سلطة الرأسمالية المتعاونة مع الاختكارات العالمية(أي سلطة الكومبرادور)، الا انهما كانا مختلفين في مدى خدمة هذه السلطة للكومبرادور بشكل كامل وغير كامل أولاً، وثانياً كانت كتلة(بيلين) ترى الأهمية، في أن هناك امكانية الوصول إلى السلطة بطريق سلمي(عبر الانتخابات البرلمانية العامة)، أما كتلة(يوروك اوغلو)، فكانت ترى ان السلطة القائمة في تركيا، هي الممثلة الحقيقية للكومبرادور وخادمتها، ولذا فلابد من اسقاطها بالكفاح المسلح. وقد أصبح انقسام الحزب الشيوعي التركي على نفسه حقيقة واقعة. أما عن علاقات الحزب الشيوعي التركي بالكرد، فقد استمر الحزب الشيوعي التركي في الثلاثينات بهذه العلاقات، بسبب اخفاق المنظمات الكردية لصالحه، فجذب الكرد إلى صفوفه، ورفع في السنتين الأخيرتين شعاراً محدداً للاعتراف بحق تقرير المصير للكرد في

تركيا، واستحداث الحزب الشيوعي التركي، برنامجاً كردياً في اذاعته (صوت الحزب الشيوعي التركي)، يدافع فيه عن(الديمقراطيين الكرد)، ويدعو أيضاً إلى إشراكهم فيما يسمى بالجبهة الوطنية الديمقراطية التي يعمل من أجل قيامها.

ومن المعروف ان صحيفة الحزب الشيوعي المركزية تدعى(أتلم-الانتفاضة)، ويصدر نشرة أخبارية نصف شهرية في براغ باسم(دوروم-الموقف) ويشرف على الطبعة التركية، لمجلة قضايا السلم والاشتراكية، اللسان النظري للاحزاب الشيوعية العالمية باسم(يني تشاغ-أي العصر الحديث)، وكان له صحيفتان مواليتان في تركيا هما(السياسة) اسبوعية و(طريق الكفاح) يومية، ويتوزع على اعضاء اللجنة المركزية في برلين(المانيا الشرقية)، وايلغورد في (مقاطعة اسيكس-بريطانيا) وللحزب الشيوعي في بريطانيا (الجناح المنشق) الذي يتزعمه يورك أوغلو منظمة تابعة له باسم(اتحاد التقدميين الترك) التي تصدر صحيفة اسبوعية باللغة التركية، اسمها صوت العامل، والأخرى باللغة الانجليزية تسمى(تركيا اليوم)، فضلاً عن انشقاق الحزب الشيوعي التركي؛ فقد برزت منظمات كثيرة أخرى، على الساحة التركية ذات توجهات ماركسية لينينية ندرج أهمها:

السادسة/ منظمة جبهة الحزب الشيوعي لتحرير الشعب التركي[31]:

تأسست هذه المنظمة بعد انتخابات عام(1972م). أسسها(ماهر جايان) من أبرز أهدافها، قيام دولة تركية شيوعية ذات ميادين جديدة بعيدة عن مباديء مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية.

بدأت هذه المنظمة بنشاطها السياسي خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما خلال الحقبة التي كانت تركيا في وضع سياسي غير مستقر قبل حركة 12ايلول (1980م)، حيث لعبت دوراً بارزاً خلال الاحداث السياسية التي شهدتها المحافظات التركية، مستغلة هذه الظروف، واستطاعت خلالها أن توسع قاعدتها، احتلت مركزاً قوياً من خلال المساعدات المقدمة لها من الأنظمة الشيوعية

المجاورة لتركيا ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق، والذي تسعى المنظمة لجعل تركيا جزءاً منه، من خلال العمل على تقسيم تركيا، لأن في هذه العملية خير وسيلة للوصول إلى قيادة الدولة.

لقد اتخذت هذه المنظمة من الشباب خير رافد لها، لزيادة قاعدتها التنظيمية، إذ يلاحظ ان غالبيتهم، لم يبلغوا سن الثامن عشر كما اتخذت من الجامعات والمدارس العالية مركزاً لنشاط قاعدة الحزب. حيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى، على العناصر المثقفة في الاوساط الطلابية، لأجل زيادة وتوسيع نفوذها، يتركز نفوذ هذه المنظمة في المحافظات استانبول أنقرة، بورصا، هتاي(الاسكندرونة).

قامت هذه المنظمة بعمليات مسلحة أبرزها:

أ- الاحداث المسلحة التي وقفت في جنوب وجنوب شرقي الاناضول، والذي ذهب ضحيتها مواطنون كثيرون.

ب- إغتيال عدد من المسؤولين في مختلف الحركات السياسية في تركيا.

جـ- تنفيذ عمليات مسلحة في محافظة هتاي(الاسكندرونة) والمناطق المجاورة لها، وفي محافظة بورصا.

هذه الأمور دفعت بقيادة حركة 12أيلول (1980م)، لبحث ومراقبة عناصر هذه المنظمة عن كثب، واعتقال الكثير منهم، واحالتهم إلى المحاكم العسكرية، التابعة لقيادة الاحكام العرفية، كما طالب المدعي العام باعدام (93)متهماً منهم بتهمة التخريب ومخالفة الدستور التركي والاخلال بالأمن القومي، كما تم تنفيذ حكم الاعدام قبلها بأربعة أعضاء منهم.

السابعة/ منظمة طريق الثورة[32]:

وهي منظمة شيوعية أسست عام(1972م)، تهدف إلى تأسيس دولة ذات توجهات ماركسية لينينية، استغلت هذه المنظمة حقبة الفوضى داخل تركيا، لزيادة نفوذها، ولاسيما خلال حقبة الانتخابات. لهذه المنظمة إرتباطات مع دول أجنبية،

ولاسيما الأنظمة الشيوعية المجاورة لتركيا، ولها نشاط كبير بين المثقفين ولاسيما الشباب منهم. ولهذه المنظمة نشاط سياسي كبير في الكثير من المحافظات التركية ولاسيما محافظة أنقرة، حيث لها قاعدة كبيرة بين سكان المنطقة، وتوسع نشاطها هذا ليشمل محافظتي استانبول ومانيا. كما تعتمد قاعدتها على العمال والعسكريين والمهندسين. يعد(فيصل كوني) من ابزر أعضاء هذه المنظمة في محافظة غازي عنتاب. قامت هذه المنظمة بعدد من العمليات المسلحة ضد السلطة، كالتفجيرات والاغتيالات، والقيام بعمليات مسلحة ضد مؤسسات الدولة وجهاز الأمن والجيش. الأمر الذي حدا بالسلطة إلى اعتقال معظم اعضائها، وتقديمهم إلى المحاكم العسكرية المختلفة، كما طالب المدعي العام بانزال حكم الاعدام بـ(15) عضواً من أبرز اعضائها، وذلك بحجة مخالفتهم نظام ودستور الدولة، ويلاحظ ان أغلبية أعضاء هذه المنظمة من طلبة الثانويات، وتستخدم هذه المنظمة الفتيات لنقل الأسلحة وعمليات القتل.

الثامنة/ منظمة جيش تحرير الشعب التركي[33]:

وهي منظمة انشقت عام(1971م) عن الحزب الشيوعي الثوري التركي، وذلك بسبب الاختلافات التي ظهرت بينهما فيما يخص اسلوب العمل، وعلى الرغم من ذلك فهما يعملان معاً، وقد مارست هذه المنظمة نشاطاً سياسياً خلال الحقبة الواقعة بين عامي(1971-1974م)، إذ استطاعت ان تكوّن لها مركزاً سياسياً كبيراً، وعندما اعلنت الاحكام العرفية، تم اعتقال أعضائها من قبل السلطة، ولكن سرعان ما أطلق سراحهم، بعد اعلان الحكومة العفو العام هذا وللمنظمة نشاط كبير بين الشباب ولها رصيد كبير منهم.

يعد(دينيز كيزمش) من القادة المؤسسين لهذه المنظمة، وقد تم اعدامه من قبل السلطات التركية خلال عامي(1972-1974م). تهدف المنظمة إلى تأسيس دولة شيوعية في تركيا. نفذت هذه المنظمة الكثير من العمليات المسلحة، ضد الكثير من مؤسسات الدولة وجهاز الأمن ولها دور كبير في الحوادث التي وقعت في

مدينة أزمير وأنقرة وارتيغان، وذلك، باعتبار ان هذه المناطق كانت يمارس فيها نشاطها السياسي.هذا وقد استولت السلطة فيما بعد على مختلف انواع الأسلحة والأعتدة والمتفجرات، التي كانت بحوزة المنظمة، وجرى اعتقال الكثير من اعضائها، مع العلم بأن لهذه المنظمة معسكرات خاصة لتدريب اعضائها. وتقسم هذه المنظمة إلى الأقسام الآتية:

1- جماعة عمر كرال.
2- مؤيدي موسكو.
3- مؤيدي ماو.
4- مجموعة عثمان بهادر.
5- اتحاد النضال.
6- اتحاد العمال الشيوعيين الترك.

أهم النشريات(34):

1- الضوء على طريق تحرير الكادحين-تصدرها مجموعة عثمان بهادر.
2- الشباب على طريق الثورة.
3- الشباب على طريق
4- علم الحزب.
5- الرفيق.
6- اتحاد الكادحين.

(3–6) تصدرها منظمة جيش التحرير التركي.

7- اتحاد العمال-يصدرها اتحاد النضال.
8- اتحاد النضال.

فضلاً عن ان هناك عدد من الجمعيات تابعة لمنظمة جيش التحرير التركي وهي:

1- جمعية اكساري.
2- جمعية استانبول.
3- جمعية عمرانية.

4- جمعية كارتال.

التاسعة/ منظمة حزب العمال والفلاحين التركي[35]:

أسست عام(1972م)، وهي منظمة شيوعية ماركسية لينينية، تهدف إلى تأسيس دولة شيوعية في تركيا مؤسسها(ابراهيم كاي باك كايا)، انقسمت هذه المنظمة عام(1972م) إلى الاقسام الآتية:

أ- حزب العمال الشيوعي التركي.

ب- الصداميين.

جـ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

د- جماعة ابراهيم كاي.

هـ- جماعة زينل ايدن أوغلو.

و- جماعة عادل اوفالي أوغلو.

وفي عام(1976م) تفرعت مجموعة الصداميين والحزب الشيوعي التركي، وجماعة ابراهيم كاي إلى المجموعات الآتية:

1- المجموعة الأولى:

أ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

ب- الماويين.

جـ- جيش التحرير الشيوعي العمالي التركي.

2- المجموعة الثانية:

أ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

ب- مجموعة خارج الوطن.

3- المجموعة الثالثة:

أ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

ب- اتحاد الشعب الثوري للحزب الشيوعي الماركسي اللينيني.

جـ- الماويين.

وفي عام (1978م) تفرعت من المجموعة الثالثة مجموعات أخرى، وهي:

أولاً/ المجموعة الأولى:

أ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

ب- طريق الشعب الثوري.

أما أهم النشريات التي كانت تصدرها المجموعة الأولى، فهي(طريق الحزب، اتحاد الشعب، اتحاد البروليتارية، ثورة البروليتارية).

أما المجموعة الثانية، فكانت تصدر نشرة(اتحاد الشعب الثوري).

وفي عام(1978م)، تفرعت من المجموعة الأولى أي مجموعة الحزب الشيوعي التركي الماركسي اللينيني والماويين وجيش التحرير الشيوعي العمالي المجموعات الآتية:

1- المجموعة الأولى:

أ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

ب- الحزبيون الثوريون لمنطقة ايجه.

2- المجموعة الثانية:

أ- الحزب الشيوعي التركي الليزيني الماركسي.

ب- الحزبيون الملتزمون والأكثر نشاطاً.

3- المجموعة الثالثة:

أ- الحزب الشيوعي التركي اللينيني الماركسي.

ب- الحزبيون.

أهم نشريات هذه المجموعة هي(طريق التحرير).

هذه المنظمة لها نشاط سياسي كبير في مجال نشر الافكار الماركسية اللينينية، ويتركز نشاطها في منطقة أناضول وتراقيا واستانبول.

نفذت هذه المنظمة الكثير من العمليات المسلحة في المناطق المذكورة. وقد استطاعت السلطة اعتقال الكثير من أعضائها، ولاسيما(خليل كون دوغان) الرأس المدبر لكافة العمليات المسلحة، وحوادث القتل التي جرت في تركيا بحسب ادعاء السلطة.

الحادي العشر/ منظمة وحدة الدعاية المسلحة للماركسية اللينينية[36]:

وهي منظمة شيوعية أسست عام (1975م)، ويعد(حسن شفصوي) وسليمان صادق، وسليمان جولان من القادة المؤسسين لهذه المنظمة، وهدفها تأسيس دولة شيوعية مبنية على الافكار الماركسية اللينينية، وتعد الكفاح المسلح خير وسيلة لتحقيق ذلك، والقضاء على مبادئ اتاتورك، وهي مدعومة من الاتحاد السوفيتي السابق.

وبدأت هذه المنظمة نشاطها السياسي بعد عام(1976م)، وذلك من خلال النضال المسلح، باعتباره خير وسيلة لتحرير تركيا من المبادئ القديمة، وخلال السنوات(1975-1978م)، نفذت المنظمة الكثير من العمليات المسلحة في مناطق متفرقة من تركيا، ولها دور سياسي وعسكري بارز في الحوادث التي شهدتها تركيا خلال الحقبة الواقعة قبل وبعد حركة 12أيلول (1980م)، وقد اعتقلت السلطات الأمنية في مناطق كثيرة الكثير من أعضائها، حيث تعد هذه المنظمة بنظر الدستور التركي ارهابية خارجة عن القانون التركي.

ولهذه المنظمة ارتباط شديد للغاية مع منظمة جبهة حزب تحرير الشعب التركي، حيث عقدت اجتماعاً عام(1978م)، واعلنت ان مسألة العمل المشترك بينهما خير وسيلة لتحقيق اهدافها. وقد عملت هذه المنظمة على زيادة نفوذها وتوسيع قاعدتها بعد الانقلاب العسكري لعام(1980م)، وقد قادت نشاطات تنظيمية في محافظة استانبول وأزمير وأنقرة، والمناطق المحيطة بهذه المحافظات.

ومن الجدير بالذكر، أنه قد سبق للمحكمة الدستورية في عام(1979م)، أن ناقشت موضوع حظر قيام حزب شيوعي في تركيا، إذ ذكر أن هناك تنظيمات

وطلبات وقضايا كثيرة تنتهج في مسيرتها خط الحزب الشيوعي التركـــي، وقــد ذكر(أجويد) ان الأحزاب والنقابات والاتحادات الآتية تمثــل الحــزب الــشيوعي التركي[37].

1- حزب العمل التركي.

2- حزب الكادحين التركي.

3- حزب العمال الاشتراكي التركي

4- الحزب الثوري الاشتراكي.

5- حزب العمال والفلاحين التركي.

أما النقابات والجمعيات الشيوعية فهي:

1- اتحاد العمال الثوري.

2- نقابة عمال المناجم.

3- نقابة موظفي المصارف.

4- نقابة عمال التربة والوكالات.

5- جمعية الشباب الثوري.

6- اتحاد النساء الديمقراطيات.

7- اتحاد الطلبة التقدميين.

فضلاً عن ذلك، فقد قامت السلطات الأمنية التركية مؤخراً، باعتقال عدد مــن أعضاء منظمة تطلق على نفسها (منظمة الحزب الشيوعي الكردي). إذ تقوم هذه المنظمة بتقديم المساعدات المالية لاعضائها، وتؤمن لهم حق اللجوء السياسي إلى أي دولة، في حالة حدوث حظر علــيهم. بــدأت هــذه المنظمـــة نــشاطها فـــي عام(1979-1980م)، وبدأت في منطقة قارص والمنــاطق المجــاورة، وقامــت باغتيال الكثير من الشخصيات التركية، وقد استخدمت في كفاحها مختلف الأسلحة والمتفجرات.

- منظمات أخرى[38]:

ولقد ظهرت منظمات أخرى على الساحة التركية، مثل منظمة(دين بول) وهي منظمة متطرفة تحاول اثارة الفوضى والقلاقل والبلبلة في تركيا، وقامت باعمال القتل والتفجير في محافظة أنقرة ومانيا، وتم القبض على معظم اعضائها، وتمت احالتهم إلى المحاكم بعد انقلاب 12أيلول (1980م)، معظم قواعدها من الطلاب والعسكريين والعمال. كما توجد منظمة(ديف ليس) والتي قامت بعدد من العمليات المسلحة بعد انقلاب(1980م)، قتل على اثرها الكثير من المواطنين في محافظة دياربكر وغيرها من المحافظات، وقد اتهمت السلطات التركية هذه المنظمة؛ بأنها كانت تقف وراء الكثير من حوادث العنف في تركيا.

- حزب العمل التركي[39]:

حزب يساري عمالي تأسست عام(1961م)، رئيسة الحزب (بهيجة بوران)؛ وظلت السيدة تعمل كصحفية نشطة في الصحف اليسارية، وأصبحت عضوة في البرلمان بعد عام(1961م)، يقع مقر الحزب في استانبول، لم يحصل الحزب على أي مقعد في مجلس النواب عام(1979م)، اعتقل عدد كبير من اعضاء الحزب بعد انقلاب (1980م)، واتهم الحزب بعمالته للاتحاد السوفيتي السابق[40].

- موقف الاحزاب والمنظمات قبل الانقلاب العسكري وبعده[41]:

وبعد أن سلطنا الاضواء على واقع الاحزاب السياسية والمنظمات العاملة في الساحة التركية، لابد لنا من أن نشير الى مواقف هذه الاحزاب عام(1979م)، أي قبل الانقلاب العسكري. لقد تميز عام(1979م)، بأعمال عنف سياسي وصدام مسلح، وقد باءت جميع الجهود التي بذلتها الحكومة للسيطرة على الموقف بالفشل، حيث يلاحظ ان وعود حكومتي أجويد وديميريل، لم تستطع الحد من العنف السياسي المرتكب من قبل الاحزاب والمنظمات المتناحرة، وعلى الرغم من فرض الاحكام العرفية في (19)ولاية تركية، الا انها لم تحقق هدفها، للحد من الحوادث المخلة بالأمن والوضع السياسي في البلاد بشكل فعال، حيث يلاحظ إزدياد نشاط

الكرد في المنطقة الجنوبية الغربية من تركيا، وأخذت تظهر أصوات وشعارات تطالب بالحقوق القومية(يسارية الاتجاه)، كما ظهرت تنظيمات كردية جديدة. وبتاريخ ١٠تشرين (1979م)، جرت انتخابات تكميلية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، سقطت على أثرها حكومة أجويد، وشكل ديميريل حكومة جديدة، وأصبحت مقاعد الاحزاب في المجلس كما يأتي:

مجلس النواب		مجلس الشيوخ	
حزب العدالة	186	العدالة	78
حزب الشعب الجمهوري	203	حزب الشعب الجمهوري	63
حزب السلامة	22	السلامة	7
حزب الحركة القومية	17	الحركة القومية	1
حزب الثقة	1	الثقة	2
الحزب الديمقراطي	1	المعينون من قبل رئيس الجمهورية	14
حزب النظام	1	الاعضاء الطبيعيون	19
المستقلون	15		
الشاغر	4		
	450		184

وفضلاً عن ذلك، فان هناك تنظيمات سرية موزعة كما يأتي[42]:

10 تنظيمات تدعو إلى اقامة دولة كردية مستقلة في تركيا.

24 تنظيماً مختلفاً ومسلحاً يميل إلى الشيوعية.

11 تنظيماً للتيارات الاسلامية.

2 تنظيمان مسلحان.

ولذا فقد شهدت الساحة التركية في مختلف المراحل أعمال العنف المتعددة، بسبب التناقضات السياسية بين الاحزاب العلنية والسرية اليمينية منها واليسارية، وعدم نجاح المفهوم الديمقراطي الحقيقي في تركيا، والذي جعل التنافس يتحول

إلى عنف من خلال الديمقراطية السائبة، فضلاً عن التناقضات الطائفية والعنصرية التي تسترت بالدين واليسار واللجوء إلى الصدام المسلح في حل المشكلات الناجمة، من تلك الظواهر، وسن خلال الاحصائيات التي صدرت عن مجلس الامن التركي، يلاحظ ان عدد القتلى وصل إلى (2130) والجرحى (9300) ، حيث وقع خلال حكم أجويد أيضاً (6586) حادثاً مسلحاً و(730) حادث سرقة ومصرع (1126) شخصاً خلال فترة الاحكام العرفية و(10000) جريح. فضلاً عن الانفجارات واعمال النهب والسطو واشتباكات مسلحة التي بينت عدم جدوى فرض الاحكام العرفية، فضلاً عن ذلك، تدهور الاقتصاد التركي، وعدم الاستقرار بين الموارد الداخلية، الذي أدى إلى زيادة التضخم وانتشار البطالة وحبس الرساميل الوطنية، وهجرة بعض أصحابها إلى الخارج، فضلاً عن أزمة الطاقة التي عاشتها تركيا، مما أثر ذلك على سير العملية الانتاجية في مختلف الحاجات والمنتجات، حيث أصبحت ظاهرة طبيعية في تركيا، لذا نرى المستوى المعاشي للمواطن التركي في تدهور مستمر، اضافة إلى ان تركيا تعيش في تسيير اقتصادها على القروض والمساعدات الأجنبية، والتي أثرت على رسم سياستها الخارجية، ولذا يلاحظ من كل ذلك، ان الوضع الداخلي في تركيا تميز قبل الانقلاب بأوج الصراع السياسي بين (كنعان افرين)، من العسكريين المرموقين، قاد انقلاب عام(1980م)، وله سجل عسكري بارز، حيث كان قائداً عاماً للقوات البرية، كما شغل منصب معاون رئيس أركان الجيش، ثم شغل مَنصب سكرتير عام مجلس الأمن القومي. ثم تولى رئاسة الاركان العامة، بعد انتهاء عهد رئيس الأركان السابق(سميح سنجو)، وظل في منصبه حتى قيامه بالانقلاب.

- الاحزاب السياسية[43]:

ومما يلاحظ دائماً في تركيا عن وجود قوة معارضة من الحكم القائم، متذرعين بأسباب متعددة، كفرض الاحكام العرفية أو المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية

الموجودة مع الكيان الصهيوني، للالتفاف حول حكومة ديميريل واسقاطها، فضلاً عن النشاطات المعارضة داخل البرلمان ومجلس الشيوخ، وبقيت الحالة تهدد بالخطر، حتى اضطرت الذوات المسلحة التركية إلى تقديم مذكرة إلى حكومة ديميريل مطالبة بوقف باعمال العنف والصراع بين الاحزاب، على الرغم من الجهود التي بذلت بين أجويد وديميريل من أجل الخروج من الأزمة، بفضل تدخل رئيس الجمهورية وكالة، فكان حصيلة ذلك الانقلاب العسكري الذي قاده(كنعان افرين).

فوق هذا وذاك وعلى الرغم من غرابته فيما يخص للعرف الديمقراطي في تركيا، فقد إستقبل الرأي العام التركي، الانقلاب بارتياح بالغ، حيث بدأ المواطنون الترك يتحدثون عن أمن وحماية النفس، ويلاحظ أن أول ماقامت به السلطة هو تعطيل الاحزاب والبرلمان ومجلس الشيوخ التركي، واعتقال زعماء الاحزاب وبعض كوادرها المتقدمة، واعلن عن خطر النشاط السياسي العلني والسري، لحين اعادة البلاد إلى الاوضاع الطبيعية، ومن ثم إفساح المجال للعمل الديمقراطي السياسي، وفق ماينص عليه الدستور التركي، الا أن ذلك لم يمنع من وجود نشاط سري لها، واستمرار الاحزاب في ممارسة نشاطات سياسية، مثل توزيع المنشورات وتعليق اللافتات والقيام بأعمال عنف متحدية بذلك الوضع الجديد، الأمر الذي دفع السلطة إلى تصفية الزعماء.

ويظهر ان هذه النتائج لم تسر العسكريين الاتراك، ولذلك نجد الجنرال (كنعان افرين) رئيس الجمهورية يؤكد ان خطاب تكليف السيد(تورغوت اوزال) بتأليف أول وزارة مدنية في تركيا يوم الاربعاء المصادف 7كانون الأول (1983م) على: (انه يجب عدم وضع القوات المسلحة التي انسحبت إلى ثكناتها بعد اداء دورها في أعادة الحياة الديمقراطية الى البلاد، أمام المشكلات مرة أخرى، كما يجب ان تعمل كافة مؤسسات الدولة ضمن التناغم الذي أصبح سمة تركيا بعد حركة 12أيلول 1980م).

غير ان مفاجآت أخرى كانت تنتظر تركيا بعد اجراء الانتخابات البلدية، عندما فاز حزبان معارضان جديدان لم يسمح لهما مجلس الأمن القومي بالاشتراك في الانتخابات البرلمانية، وهما الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي يرأسه البروفيسور(اردال اينونو) الابن الاصغر للزعيم التركي الراحل عصمت اينونو، وهو من المتعاطفين مع اليسار التركي، وحزب صوت الحق(الطريق المستقيم) بزعامة(بيلديرم اوجي) الوثيق الصلة والصداقة الحميمة برئيس الوزراء المحافظ السابق(سليمان ديميريل)، إذ كانت نتائج الانتخابات البلدية كما يأتي[44]:

1- حزب الوطن الأم نال (45.5٪) من أصوات الناخبين.

2- الحزب الاجتماعي الديمقراطي حصل (23.5٪) من الاصوات.

3- حزب صوت الحق نال (15٪) من مجموع الاصوات.

4- الحزب الشعبي نال (9٪) من مجموع الاصوات.

5- الحزب الديمقراطي الوطني نال (7٪) من مجموع الاصوات.

وإذا كان فوز حزب الوطن الام بالأكثرية في هذه الانتخابات أيضاً، يعني احلال المطابقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فان وصول حزبي الاجتماعي الديمقراطي وصوت الحق إلى المرتبة الثانية المعارضة الرئيسة، يعني ان حزبي المعارضة البرلمانية: الديمقراطي الوطني والشعبي، قد فقدا مصداقيتهما امام الناخبين، فضلاً عن ان فوز حزبين معارضين من خارج البرلمان، يبدد الشكوك التي ساورت الحلفاء الغربيين حول الانتخابات التشريعية في تركيا التي اعتبروها (زيفاً ديمقراطياً ومسرحية مكشوفة). من خلال أعتقالهم وسحب الحصانة عنهم، واثارة حوادث سابقة قاموا بها، واحالتهم إلى المحاكم المختلفة. كما اتخذت اجراءات أخرى، في ضبط ومصادرات الاسلحة، والقاء القبض على المتهمين بحوادث العنف، واستهدفت السلطة الجديدة في تركيا من وراء ذلك، تفتيت الاحزاب والمنظمات السياسية العاملة على الساحة التركية، وتعميق مبدأ الحكم العسكري، وتوسيع صلاحياته وتنفيذ قراراته بصرامة.

لقد أدت الحملات الاعلامية التي شنتها الصحافة الغربية ضد الحكم العسكري في تركيا وانتهاكها للحريات العامة، فضلاً عن مطالبة الجماهير التركية بكافة مكوناتها، في العودة للحياة المدنية إلى قيام الرئيس التركي الجنرال كنعان افرين للتصريح عشية احتفالات أعياد الميلاد لعام(1983م)، بان مجلس الأمن القومي قد وضع جدولاً زمنياً للعودة إلى الديمقراطية من خلال اعداد مسودة دستور جديد للبلاد في نهاية صيف العام المذكور، واجراء استفتاء عليه في الخريف، ثم اعداد قانون جديد للاحزاب ينظم الحياة السياسية والبرلمانية في البلاد أوائل العام(1983م)، وبعد ذلك اجراء الانتخابات والعودة إلى الحكم المدني في مطلع عام(1983م)، وفعلاً قد نفذ جنرالات الجيش التركي (كلام الشرف العسكري الصادق بالعودة إلى الثكنات العسكرية بعد ارساء الأمن في البلاد وفرض سلطة الدولة والقانون على العباد)، وهي العبارة التي قالها الجنرال كنعان افرين في بيانه الأول لانقلاب 12 أيلول (1980م)، حيث تم اعداد مسودة الدستور الجديد، وطرح على الاستفتاء الشعبي في 7تشرين الثاني عام(1982م)، كما وافق مجلس الأمن القومي على قانون الاحزاب الجديد في 25نيسان (1983م)، وهو يوم استلام طلبات تشكيل الاحزاب السياسية الجديدة من قبل وزراة الداخلية، حيث منع القانون الجديد كافة زعماء الاحزاب السياسية القديمة من مارسة النشاط الحزبي لمدة عشر سنوات. كما وضعت ضوابط جديدة تكفل عدم التناصر بين مختلف الاحزاب التي ستظهر على المسرح السياسي وقيام المواطنين بالتعبير عن آرائهم من خلال العمل الحزبي المنظم، على أن تنسجم تلك الاراء مع المبادئ الكمالية مع عدم التطرق الى القيادة العسكرية الحاكمة في تركيا، والاشارة إلى الاحزاب السياسية السابقة، كما فرض القانون المذكور حظراً على ممارسة العسكريين والطلبة والعمال والمدرسين وموظفي الدولة العمل الحزبي، كما ان الدستور الجديد، قام بتخفيض عدد اعضاء البرلمان من(450)نائباً إلى (400)برلماني، فضلاً عن منح رئيس الجمهورية سلطة حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة،

في حال حصول أزمة وزارية تستمر أكثر من (45)يوماً، والتي اعتبرت جميعها قيوداً على الحريات العامة في البلاد[45].

لم يسمح مجلس الأمن القومي بالتقدم الى الانتخابات الاّ لثلاثة احزاب، فقط مع استبعاد(12)حزباً سياسياً منها، لأنها لم تحظ بالشروط والمواصفات المطلوبة، وهذه الاحزاب الثلاثة هي: الحزب الديمقراطي الوطني بزعامة الجنرال المتقاعد(تورغوت صونالب) والمدعوم مباشرة من قبل الجنرالات، وحزب الوطن الأم بزعامة الاقتصادي (تورغوت اوزال)، والحزب الشعبي بزعامة(نجدت جالب).

جرت الانتخابات الجديدة في تركيا صبيحة يوم 6تشرين الثاني (1983م)، وكانت النتائج النهائية كما ياتي:

1- فاز حزب الوطن الأم اليميني المعتدل بـ(211)مقعداً في البرلمان بعد أن نال(45.2٪) من أصوات الناخبين.

2- فاز الحزب الوطني الديمقراطي اليميني بـ(117)مقعداً في البرلمان بعد أن حصل على (32.2٪) من أصوات الناخبين.

3- فاز الحزب الشعبي المؤمن بفكرة يسار الوسط بـ(70)مقعداً في البرلمان بعد ان كسب(20.1٪) من أصوات الناخبين.

4- فاز نائبان مستقلان فقط في هذه الانتخابات بعد ان حصلا (1.4٪) من أصوات الناخبين.

التكيّف البطيء للنظام السياسي في تركيا:

إذا كان انقلاب أيلول سنة (1980م) العسكري قد شكل عامل تعجيل لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي بعيدة المدى في تركيا، بطريق توفير الظروف التي مكنت تورغوت أوزال من تطوير وتطبيق اصلاحاته الاقتصادية الجذرية، فقد شكل أيضاً سبباً من أسباب إبراز عجز النظام السياسي عن مواكبة تبعات هذا التغيير ونتائجه. لقد أخفقت القيادة العسكرية في تلك الفترة في جهودها الرامية الى

ايجاد نظام سياسي جديد، قائم على أطراف سياسية جديدة، مستعدة لان تتصرف وفقاً لقواعد جديدة، تمّ تفصيل دستور سنة(1982م) لتوجيه الآليات السياسية باسلوب متعمد لم يسبق له مثيل، لان الجنرالات استخفوا بالمدى الذي بلغه المجتمع التركي على صعيد التسيس بعد ثلاثة عقود من الديمقراطية البرلمانية، ومن ثم، فإن الدستور الجديد لم يفد في شيء على صعيد توجيه العملية السياسية التي انبثقت بعد انتخابات سنة(1983م)[46].

كان النظام السياسي التركي، بعد إقامة النظام الديمقراطي البرلماني القائم على التعددية الحزبية في سنة(1950م)، ميالاً الى التمخض عن نوع من الثنائية القطبية حيث تشكل الاحزاب السياسية وقياداتها أحد القطبين وتشكل قيادة الجيش (ومعها نخبة الدولة) القطب الآخر. وهذان القطبان لم يتعايشا تعايشاً سلمياً، لأن مسألة الأولوية لم تتم معالجتها قط بالطريقة المناسبة ومن ثم لم يتم حلها على الإطلاق. ولم يكن ممكناً كذلك تحقيق أي نوع دائم من توازن القوة بين الجهتين.

برهن الجيش على اعطائه الاولوية الفعلية عن طريق الإطاحة بالحكومة القائمة أربع مرّات منذ قيام نظام التعددية الحزبية. ففي عام(1960م)، قام بانقلاب عسكري ضدما اعتبره دكتاتورياً يمينياً. وفي سنة(1971م)، تم توجيه مذكرة انقلابية ضد حكومة يمين-وسط، بدت أضعف من أن تضطلع بأمر تدبير الفوضى السياسية والاجتماعية المتنامية ومعالجتها، أما في سنة(1980م)، فقد حدث انقلاب ثالث استهدف تصحيح ماتم اعتباره، فوضى وأحداث شغب وعنف سياسية واسعة الانتشار قل نظيره في تاريخ تركيا المعاصرة. وفي ربيع عام(1997م)، قام الجيش بالترتيب لعملية الإطاحة بالحكومة الأولى ذات القيادة الاسلامية، التي اعتبرت تهديداً خطيراً لطابع الجمهورية العلماني ذات ثوب مزركش كمالي[47].

فوق هذا وذاك فإن قيادة الجيش لم تنجح قط في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، الذي أثبتت آلياته الداخلية المتأصلة أنها ذات قدرة أسطورية خارقة

وخلاقة على الثبات والاستمرار دوماً. مرة بعد أخرى عادت العناصر القديمة في الغالب لنظام التعددية الحزبية إلى الظهور ثانية مطلقة ثورة جديدة من السياسة الحزبية على الطريقة التركية، على الرغم من أن بعض التغييرات المهمة بدت حاصلة ولو على السطح، بعد انقلاب سنة(1980م)، على الأقل، بيد أن هذه التغييرات والتحولات لم تفضِ إلى أي نمط جديد من الآليات السياسية كما لم تتمخض عن أي استقرار جديد في النظام. من ثم، فان دور الجيش ونفوذه في السياسة يبقيان دون تغيير، لأن السياسة المدنيين تظهر أنهم عاجزين عن توفير أي استقرار أو توجه سياسيين على المدى الطويل.

النظام الحزبي ... ولكن بثوب؟!:

حاولت قيادة الجيش، بعد انقلاب أيلول سنة(1980م)، أن تشيع الاستقرار في النظام السياسي التركي بطريقة اعتماد دستور جديد واعادة تشكيل النظام الحزبي. وماكان الجيش يتطلّع إليه هو تأسيس نظام قائم على حزبين، مؤلف من يمين وسط قوي من جهة، ويسار وسط قوي من جهة ثانية يتباريان ويتنافسان فيما بينهما في سبيل الوصول إلى السلطة. كان من شأن أية حكومة ذات أكثرية مستقرة في البرلمان أن تخضع للإشراف والضبط من جانب معارضة قوية متمتعة بفرصة حقيقية للحلول محل الحكومة في الانتخابات. كان من شأن حظر وحل جميع الاحزاب القديمة، وتحريم أي نشاط سياسي على القيادات الحزبية القديمة، أن يمهدا الطريق أمام نظام جديد مع قيادات سياسية جديدة. بيد أن القيادة العسكرية نَفسها اصطنعت عائقاً أمام تحقيق أفكارها على أرض الواقع بحفاظها على النظام الانتخابي التقليدي القائم على التمثيل النسبي. لعل نظاماً انتخابياً قائماً على تغليب الأكثرية كان أنجح بكثير فيما يخص إقامة وتفعيل النظام المرجو القائم على الثنائية الحزبية[48].

كانت نتائج انتخابات تشرين الثاني سنة(1983م)، متمثلة بالنجاح المفاجئ لحزب الوطن الأم(ANAP) بزعامة تورغوت أوزال، كما أن انتخابات آذار

سنة(1984م)، سرعان ما أثبتت إخفاق الجيش في تحقيق أهدافه. فبعد أقل من ستة أشهر، تأكد أن يمين الوسط ويسار الوسط المفبركين حديثاً والمدعومين من الجيش كانا محتضرين سياسياً. لقد تمكنت الآليات القديمة للنظام والسياسة الحزبيين من الطغيان، على الرغم من تعرضها لشيء من التعديل، جراء الدستور الجديد والإطار الحقوقي والقانوني الذي تم تحت تأثير الجيش. تمت إعادة تأسيس الاحزاب القديمة تحت أسماء جديدة وبقيادات جديدة(مؤقتة). ومع ذلك فقد تعيّن على هؤلاء مراعاة عدم التمثيل في البرلمان بسبب مكائد قيادة الجيش في مرحلة الاستعداد لانتخابات تشرين الثاني.

لعل الحصيلة الرئيسة لهذا الوضع كانت متمثلة بالتمزق السريع للمعسكرات السياسية التقليدية في تركيا. كان من شأن حزب تورغوت أوزال أن يحقق اختراقاً حاسماً وكاسحاً لجماعات يمين الوسط، ليفرض نفسه على المدى الأطول بوصفه الحزب الجديد الوحيد في نظام مابعد سنة(1980م). وكحزب في السلطة استطاع أن يعزز وحدته ويرص صفوفه بطريقة اعتماد المكائد الكلاسيكية والا لاعيب التقليدية المعروفة في السياسة الحزبية التركية مثل آليات الاستزلام والمحسوبية إلخ.. ومن ثم فقد كان قادراً على الاستمرار بعد عودة سليمان ديميريل، الزعيم القديم ليمين الوسط التركي، الذي تولى قيادة حزب الطريق القويم(DYP)، إلى السياسة بعد استفتاء جرى في سنة(1987م)، وتمخض عن المبالغة في التعجيل برفع الحظر عن القادة السياسيين السابقين[49].

ثمة حزبان يتنافسان اليوم على الامساك بزمام قيادة معسكر اليمين السياسي المعتدل في تركيا، يكاد المرء أن يكون عاجزاً عن التمييز بين برنامجيهما وايديولوجيتيهما السياسيتين، ولايفصل أحدهما عن الآخر سوى خصومات شخصية عميقة بين قيادتيهما[50]، إذ شعر سليمان ديميريل بأنه وقع ضحية خداع تورغوت اوزال الذي كان قد أئتمنه على وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري لكانون الثاني سنة(1980م)، حين تعاون الأخير بشكل فعال، بوصفه نائباً

لرئيس الوزراء، مع الجيش بعد انقلاب ايلول الذي وضع حداً مؤقتاً لحياة ديميريل السياسية، أما الزعيمان الحزبيان الفعليان مسعود يلماظ في حزب الوطن الأم، وتانسو تشيللر، في حزب الطريق القويم، فلا يفصل بينهما إلاّ الهوة العميقة المتمثلة برغبة الطرفين في تولي زعامة حزب يمين الوسط الموحد الذي يمكن أن يبرز إلى الوجود آخر المطاف. وعادة يتألف كل من الحزبين من نوع من التحالف فيما بين عدد من الجماعات السياسية التي تمثل عادة التقريب للبرجوازيين، والقوميين، والاسلامين المعتدلين. ومن ثم فإن الحزبين، كليهما، يميلان نحو يمين أكثر جذرية إذا بدأ ذلك مناسباً لكسب السلطة أو الاحتفاظ بها. ومن هذا المنظور، فإن محاولة مسعود يلماظ للتحالف مع حزب الرفاه الإسلامي بعد انتخابات كانون الثاني سنة(1995م)، هذه المحاولة التي تم إجهاضها في اللحظة الأخيرة بفعل تدخل قيادة الجيش، مثلها مثل المحاولة الأكثر نجاحاً التي بذلتها تانسو تشيللر لتحقيق الغرض نفسه في حزيران سنة(1996م)، لايمكن اعتبارها محاولة غير متوقعة بصورة مطلقة[51]. لقد ساهم التنافس بين يلماظ وتشيللر الذي ظل مصحوباً بسيل من الالتهامات والمزاعم المتبادلة فيما يخص وجود فساد سياسي وشخصي، في تدهور نفوذ يمين الوسط، إذ انخفضت نسبة مجموع أصوات حزبي الوطن الأم(ANAP) والطريق القويم(DYP) من (51.04٪) في سنة (1991م)، إلى (25.23٪) في الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في 18نيسان سنة (1999م). في غضون عقد واحد من الزمن تعرّض الركن المركزي لعملية التنمية السياسية التركية في عصر التعددية الحزبية لقدر غير قليل من الإضعاف.

ثمة تطور مماثل أحدثه نوع من الانقسام في صفوف القوى السياسية يمكن العثور عليه في المعسكر السياسي لليسار المعتدل. لقد ظل القائد العنيد للتيار الاشتراكي الديمقراطي في تركيا بولند أجويد مصراً بعناد على التمسك بفكرة كونه الممثل الشرعي الوحيد لليسار التركي، وأبقى حزبه المعروف باسم حزب اليسار

الديمقراطي(DSP) بعيداً عن حزب الشعب الجمهوري(CHP) الذي تمت إعادة إحيائه بزعامة دنيز بايكال، والذي بقي مظفراً في العملية المعقدة المتمثلة باعادة تجميع مختلف الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي برزت على السطح بالارتباط مع انتخابات سنة (1983م) أو بعدها، ومالبث حزب الشعب(H.P) الذي أسسه الجيش التركي أن اندمج بالحزب الاشتراكي الديمقراطي(SODEP) بزعامة إيردال إينونو، نجل الرجل الثاني وخليفة أتاتورك عصمت إينونو، لتشكيل حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي(SHP) السابق، دنيز بايكال، الذي كان المنافس الوحيد لأجويد في معسكر تيار يسار الوسط التركي حتى تعرض حزب الشعب الجمهوري(CHP) للهزيمة في انتخابات سنة (1999م)[52].

وهكذا فإن الحركة الاشتراكية الديمقراطية التركية قامت بدلاً من السعي لإيجاد بديل سياسي مقنع لمعسكر يمين الوسط، بتكريس تقليد مستند إلى الصراع على القيادة كان قد بدأ في عقد الستينات حين نجح بولند أجويد في الإطاحة بعصمت إينونو وإزاحته من زعامة حزب الشعب الجمهوري القديم.

أضاعت الاشتراكية الديمقراطية التركية، على الرغم من مشاركتها المتكررة في سلسلة من الحكومات الائتلافية المختلفة خلال عقد التسعينات، جزءاً كبيراً من نفوذها وتأثيرها على توجيه مسار البلاد. فحتى نجاح أجويد المقنع في الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في 18نيسان سنة(1999م)، حين تمكن حزبه من كسب المرتبة الأولى بفوزه(22.19٪) من الأصوات، لم يكن تأكيداً لجاذبية الافكار الاشتراكية-الديمقراطية على الصعيد السياسي بمقدار ماشكل اعترافاً بالمواصفات الشخصية لأجويد بوصفه سياسياً، شريفاً، نظيفاً، متواضعاً، قومياً، وطنياً، وبشهرته الذائعة بأنه علماني لايعرف معنى المساومة[53].

لقد تأكد تدهور نفوذ الاشتراكية الديمقراطية في الانتخابات نفسها حين أخفق حزب الشعب الجمهوري(CHP) بزعامة دنيز بايكال في تجاوز عتبة العشرة بالمئة الوطنية الضرورية للفوز بحق التمثيل في البرلمان. كانت نسبة (8.71٪)

من الأصوات ،ي أدنى فيما يخص أقدم أحزاب الجمهورية السياسية، مما أضطر بايكال للتخلي عن قيادة الحزب حيث جرى استبداله ألتان أويمن(Altan Oymen).

وهكذا نرى ان ظاهرة التمزق المزمنة التي ابتلي بها نيار الوسط السياسي إلى حدوث وهن عام على صعيد القيادة السياسية الحاسمة منذ انتهاء عقد الثمانينات. وقد أدى هذا بدوره إلى التمهيد لصعود قوى سياسية أكثر تطرفاً مثل حزب الحركة القومية(MHP) بزعامة الزعيم القومي المتطرف القديم الراحل ألب أرسلان توركش أو حزب الرفاه(RP) الإسلامي، المحظور فيما بعد قانونياً، بزعامة قائده نجم الدين إيربكان. كان الحزبان، كلاهما متمتعين بقدر غير قليل من الأهمية في السياسة التركية خلال عقد السبعينات المثقلة بالأزمات، وقد ساهما في إنهيار النظام السياسي الذي قاد إلى انقلاب أيلول (1980م)، العسكري، وقد بلغ صعود القوى المتطرفة سياسياً، المعادية للنظام أوجَه أيضاً في انتخابات 18 من نيسان سنة(1999م)، إذ فازت أحزاب الحركة القومية(MHP) والفضيلة(FP)، الذي يعد وريث حزب الرفاه، والشعب الديمقراطي(HADEP) مجتمعة بنسبة(38.14٪) من أصوات الناخبين.

على العكس من توقعات الجنرالات، عادت الآليات القديمة للسياسة الحزبية، بعد مرور أقل من عقد على اعتماد الدستور الجديد، إلى السيطرة على النظام الذي صمّمته قيادة الجيش بعد انقلاب سنة (1980م). فالمبادرات الرامية إلى إشاعة قدر متزايد من الديمقراطية والتمدن في الحياة السياسية التركية التي ترافقت مع مدة حكم رئيس الوزراء أوزال بين سنتي (1983و 1989م)، لم تتمخض عن ترسيخ النظام السياسي وتثبيته. بل وقد ساهمت مساهمة فعالة في إحداث قدر أكبر من عدم الاستقرار السياسي. وقد بات هذا شديد الوضوح بعد العودة إلى ممارسة الحكومات الائتلافية في سنة(1991م)، تلك السنة التي شهدت أيضاً عودة النخب السياسية القديمة إلى الإمساك بزمام الأمر من جديد. كان البرلمان المنتخب سنة

(1995م)، يضم لدى انتهاء ولايته ممثلي عشرة أحزاب مختلفة، كما أن الحكومتين الأخيرتين قبل انتخابات سنة (1999م) المبكرة، كانتا حكومتي أقلية غير قادرتين على الاستمرار دون دعم أحزاب أخرى[54].

إن قوى سياسية جديدة يمكن اعتبارها تعبيراً عن إفرازات التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل لم يثبت وجودها بصورة دائمة على صعيد البلاد. يشكل الإخفاق في تأسيس حزب ليبرالي بالمفهوم الاوروبي للعبارة برهاناً استثنائياً على عطالة وعقم الآليات التقليدية للنظام السياسي التركي. لعل تجربة حركة الديمقراطية الجديدة(HDP) قصيرة العمر التي أوجدها رجل الاعمال الشاب جيم بويز ومالبث أن برزت دولياً بوصفها قوة سياسية حديثة، بيد أنها أخفقت في اجتذاب الناخبين في انتخابات سنة (1995م)، حالة خاصة جديرة بالملاحظة، ومما يبقي الفئات الاجتماعية الحضرية الحديثة المتنامية دون تمثيل سياسي مناسب، فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني ليست إلاّ تعويضاً باهتاً وضعيفاً[55].

من الصعب على الاحزاب، على أية حال، أن تتكيف مع المتطلبات والمواقف المبتذلة للناخبين الاتراك، فضلاً عن أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة، الحاصلة في العقود الماضية، أدت إلى إحداث نوع من الانهيار في صيغ الولاءات القديمة، وعمقت التحولات الجارية في المواقف كما تجلى في نمط التصويت شديد التقلب، خصوصاً في المناطق الحضرية. وكذلك، فان النظام الحزبي الممزق مع متنافسين يصعب تمييز بعضهم عن بعضهم الآخر في تياري يمين الوسط ويسار الوسط كليهما زاد من إرباك عملية الناخبين وضياعهم. توزعت الاصوات على مجمل الطيف السياسي، بحيث لم يفز أي من الأحزاب بأكثر من (25٪) من المجموع الاجمالي. فليس ثمة أي حزب، أو قائد سياسي، يستطيع ادعاء التمتع بتأييد ودعم أكثرية الناخبين الاتراك[56].

يواجه الساسة المخضرمون، مثلهم مثل القادة الجدد للأحزاب، صعوبات كبيرة في تفسير هذه التبدلات الاجتماعية-الاقتصادية، وفي تكييف السياسات والبرامج الحزبية. أما الاستثناء الوحيد فيبدو متمثلاً بحزب الرفاه، وخليفته حزب الفضيلة، اللذين تمكنا، بحسب نتائج الانتخابات المحلية في سنتي (1994 و 1999م)، من إثبات وجودهما بوصفهما ممثلي الجماهير المقيمة في أحياء الأكواخ الحضرية(Gece Kondu) على المستوى المحلي. أما الاشتراكيون الديمقراطيون، مثلهم مثل أحزاب يمين الوسط، فقد برهنوا على أنهم عاجزون عن تطوير أجواء سياسية مناسبة قادرة على إدماج موجة المهاجرين القادمين من الأرياف بالبنى المجتمعية الاجتماعية الحضرية القائمة، أو توفير بنى جديدة. لقد أخفقت القيادات السياسية التركية في التصدي لتحدي التنوع الاجتماعي المتزايد، جنباً إلى جنب، مع التباين المتنامي بين المصالح، الناجمة عن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل داخل مجتمع يتصف بقدر كبير من الحركية والديناميكية[57].

غالباً ما أدى طابع الاحزاب السياسية التركية بوصفها آليات وصاية جنباً إلى جنب مع وجود بنى أوليغارشية للقيادة الحزبية تاريخياً، إلى نسف التعبير السياسي عن التعددية في العمليات الداخلية الحزبية كما في التنظيم الحزبي. إنها أحزاب خاضعة لطغيان القادة على صعيدي التوجه والادارة. في حين أحياناً يجري اختيار جميع مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية من قبل زعيم الحزب شخصياً مع حفنة من مساعديه المقربين جداً. ومن ثم، فإن مكانة أي سياسي لاتعتمد عادة على موقعه الأيديولوجي، وعلى موقف سياسي يتخذه تكون من معظم الاحيان متوقفة على مدى قربه من زعيم الحزب. كذلك لاتشكل الدوائر المحلية صفة التمتع بالشعبية في منظمات الحزب، المحلية أو الإقليمية، عنصراً ذا أهمية فيما يخص مكانة السياسي على الصعيد القومي العام لتنظيم الحزب. لعل المستثنون الوحيدون من هذه الصورة هم الساسة القادمون من جنوب شرق البلاد، حيث القيادة غالباً

ماتضمن نسبة معيّنة من الاصوات المحلية، لأن البنية العشائرية والقبلية للمجتمع المحلي مازالت تنطوي على تأثيرات قوية(58).

يتمثل إحدى نتائج هذا الوضع بتكرر قيام البرلمانيين، الطامحين غالباً إلى تحصيل مكاسب أكبر من قائد الحزب اللاحق بعد التصادم مع قيادة الحزب السابق، بتغيير أحزابهم. وبسبب تمزق النظام الحزبي والتباينات البرامجية التي تكاد أن تكون غير قابلة للتمييز بين مختلف أحزاب الوسط، فإن عقد التسعينات شكل العصر الذهبي لظاهرة التحول من حزب إلى آخر بين صفوف النواب ذوى الولاء الحزبي الضعيف. وهكذا فإن عدم الاستقرار السياسي في تركيا يزيد تفاقماً أيضاً جراء خصوصيات الاحزاب البنيوية الهيكلية التي يصعب تغييرها، لأنها جزء من آليات حماية قادة الاحزاب من المنافسين السياسيين الآتين من داخل الحزب.

مازالت الآليات القديمة للسياسة الحزبية التركية هي السائدة الآن، مما يعني أن الاحزاب وقادتها غارقون، في بحر الصراعات التكتيكية والشخصية على النفوذ والسعي إلى احتلال مراكز القوة خدمة للمصالح الشخصية، المادية غالباً، ولمصالح الأتباع والأنصار(59).

لعل أحد الدلائل المؤكدة لصحة هذه الملاحظة هو مانجده في سلسلة اتهامات الفساد أو سوء الادارة المالية الموجّهة ضد ثلاثة من رؤساء الوزراء الاتراك، تشيللر، يلماظ وإيربكان، فضلاً عن الكثير من كبار السياسيين، من قبل أحزاب مختلفة في البرلمان منذ أواسط عقد التسعينات. لم تتمخض هذه الاتهامات عن شيء ذي شأن على صعيد إجراء المحاكمات القضائية. كما أن لجان التحقيق البرلمانية بقيت هي الأخرى مشلولة، لأن الاعتبارات التكتيكية لسياسة التوازنات في البرلمان الممزّق كثيراً ما تمخضت عن عمليات تبرئة متبادلة لشركاء التحالف السابقين، أو المحتملين. تشكل قضية تانسو تشيللر قضية نموذجية. لقد نجت من

سلسلة مختلفة من محاولات جعلها تمثل أمام المحكمة العليا، بطريقة القيام باجتراح التحالفات اليمينية في الوقت المناسب.

مالبث هذا النمط من السلوك من جانب ممثلي تيار الوسط السياسي أن أفضى الى حصول قدر متزايد من الاحباط خيبة الأمل لدى الجماهير التي باتت شاهداً على دفع جملة المشكلات الملحة المتعلقة بحياتها اليومية جنباً إلى جنب مع مجموعة المشكلات البنيوية القاسية التي تعاني منها البلاد إلى المرتبة الثانية من الاهمية. ونرى ان هذه الاشياء قد شجعت على انتشار الايديولوجيات القومية المتطرفة أو الإسلامية السياسية. ومن غير المفاجيء ان الانتخابات العامة في كانون الاول (1995م)، ونيسان (1999م) شهدت تقدماً لافتاً لهذه الاحزاب. ففي سنة (1995م)، احتل حزب الرفاه(RP) الإسلامي المرتبة الأولى حاصلاً على نسبة (21.4٪) من الأصوات، كما حصل حزب الحركة القومية(MHP) المرتبة الثانية في سنة(1999م)، حاصلاً على نسبة(18٪) مالبث ان هذا التطور النوعي قد زرع الرعب في قلوب قادة الجيش الذين يرون أن أركان ومرتكزات الجمهورية العلمانية الكمالية بالذات باتت مهدّدة. ومن ثم، فان جنرالات انقلاب (1980م)، قاموا بمحاولة نادرة المثيل، حين حاولوا وضع وصفة لإطار قانوني ودستوري متين لمسار تطور تركيا في مرحلة مابعد سنة(1980م)، بإرساء الاساس اللازم لعودة حلفائهم، أواخر عقد التسعينات، إلى الحلبة السياسية بكثير من الزخم[50].

- دور مؤسسة الجيش في النظام السياسي التركي:

بموجب التقاليد ووفقاً لنصوص مستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن أمن الجمهورية. وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه حملة التهديدات الداخلية منها والخارجية، والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد، تقع ضمن دائرة مسؤوليات

الجيش، ومن ثم لابد، من اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة بل ركناً أساسياً من أركان النظام السياسي التركي.

وقد قام الجيش، انطلاقاً من وضعه هذا، بترتيب عملية الاطاحة بحكومة رئيس الوزراء نجم الدين إيربكان الائتلافية ذات القيادة الاسلامية في ربيع (1997م)، بادرت هيئة الأركان العامة، رداً على هبّة صاعدة لما اعتبرته مطالب وتحركات أصولية من جانب الرفاه(RP)، الذي كان طرفاً في الحكومة، الى تزويد الحكومة في اجتماع 28 من شباط لمجلس الأمن القومي(MGK) بقائمة تتضمّن ثمانية عشر تدبيراً مصمماً لفرض قيود صارمة على نفوذ الحركات والعناصر الاسلامية. غير أن إيربكان تباطأ وراوغ في وضع هذه التدابير موضع التطبيق، فضلاً عن أن حزبه قام بتنظيم مظاهرات شعبية كبرى احتجاجاً على العنصر الرئيس في التدابير، ألا وهو العنصر المتمثل بالإعتماد على المدارس الاعدادية الدينية(الشرعية). ورداً على ذلك قام الجيش بترتيب موجة من الاحتجاجات العامة ضد الحكومة الائتلافية، أفضت أخيراً إلى استقالة إيربكان. ثمة مراقبون من رجال الاعلام والصحافة الاتراك استخدموا تعبير انقلاب ينتمي إلى مابعد الحداثة، لوصف هذه التطورات وتقويمها[61].

وفي شهر آذار سنة(1998م)، تجلّت الأهمية التي يعلقها الجيش على رسالته بوضوح مرة أخرى. فقد تعرض رئيس الوزراء مسعود يلماظ الذي كان قد حلّ محل إيربكان في حزيران سنة (1997م)، لدى قيامه بتشكيل حكومة أقلية ائتلافية مؤلفة من اثنين من أحزاب يمين الوسط هما: حزب الوطن الأم(ANAP) والحزب الديمقراطي التركي(DTP) وثالث من أحزاب يسار الوسط هو حزب اليسار الديمقراطي(DSP) بزعامة بولند أجويد، لنقد شديد من جانب قيادة القوات المسلحة التركية بمطالبته الجيش بأن يهتم بشؤونه الخاصة ويترك أمر محاربة الإحيائية الاسلامية للمؤسسات السياسية والقضائية صاحب الحق الدستوري في الاضطلاع بهذه المهمة. فبعد اجتماع لقيادة الأركان المشتركة أصدرت قيادة

القوات المسلحة بياناً خطياً كان رداً بالغ القسوة. إذ جاء فيه: ((لايستطيع أحد، بصرف النظر عن الوظيفة أو المهمة التي يمثلها، في سبيل مصلحته أو طموحاته الشخصية، أن يعلن موقفاً أو يصدر أية إيحاءات أو تعليقات من شأنها شل عزيمة القوات المسلحة التركية(TSK)، وإرباكها، وإضعافها، أو التشكيك بتصميمها على النضال ضد الفعاليات الانفصالية أو الاصولية التي تستهدف أمن البلاد. وتعتقد القوات المسلحة التركية(TSK) أيضاً أن من شأن استمرار مثل هذه النقاشات أن يلحق الضرر ببنية البلاد الديمقراطية ومصالحها القومية.

حاولت قيادة الجيش، بهذا البيان أيضاً، أن تضع حداً للجدل السياسي الذي كان قد بدأ قبل عشرة أيام بملاحظات صدرت عن زعيم حزب الشعب الجمهوري(CHP)، دنيزبايكال، الذي كان قد ادعى أن الجيش كان يسعى إلى تشكيل حكومة مؤقتة، لتحل محل حكومة الأقلية الائتلافية التي اعتبرت أضعف من أن تطبق التدابير الضرورية للإجهاز على الخطر الاصولي مرة وإلى الأبد. فبعد هذا الكلام مالبثت موجة من النقاشات السياسية النشطة والمتزايدات العلنية حول ما إذا كان تدخل عسكري جديد وشيكاً وحول حقيقة الأهداف السياسية المباشرة للجيش. لقد جاء بيان قيادة القوات المسلحة في سياق هذا النقاش الذي أطلق خلاله رئيس الوزراء يلماظ ملاحظته(62).

شكل البيان تأكيداً آخر لموقع الجيش من القوى الاسلامية خشية التصادم مع الجناح ذي التوجه الديني في حزبه، أن يذعن. ففي الاسابيع التالية تم فرض قانون في الجامعات يمنع الطالبات ذوات أغطية الرأس والطلاب ذوي اللحى من الدخول إلى المدن الجامعية أو إلى قاعات الأمتحانات. كان رئيس بلدية استانبول، رجب طيب إيردوغان، من حزب الرفاه السابق الذي كان، مثله مثل معظم ساسة حزب الرفاه السابقين، قد أصبح عضواً في الحزب الوريث، حزب الفضيلة(FP)، قد صدر بحقه حكم يقضي بسجنه عشرة أشهر بسبب زرع بذور الكراهية بين صفوف الشعب، في خطاب ألقي في مدينة سييرت الواقعة جنوب شرق البلاد في

كانون الأول سنة (1997م). كان الرجل قد اقتبس أبياتاً مع إحدى قصائد ضياء غوك آلب، كبير منظري القومية التركية لدى تأسيس الجمهورية. ومما تقوله القصيدة: ((إن الجوامع ثكناتنا، والقباب خوذاتنا، والمآذن صرابنا، وجمهور المؤمنين جيشنا)). وبنظر محكمة أمن الدولة في دياربكر كان هذا دليلاً على استهداف إيردوغان إثارة العداء والحقد بين صفوف الشعب بطريقة الإشارة إلى كفاح مسلح يخوضه الاسلاميون. وبعد بضعة أيام جرى توقيف مجموعة من رجال الاعمال المسلمين وتفتيش منازلهم تحت شبهة تمويل جماعات إسلامية بصورة غير شرعية. تمت هذه التدابير ضد الاصولية الاسلامية دونما عرقلة من جانب الحكومة. لقد كانت الموجة الثالثة من محاربة الرجعية بعد إبعاد حكومة إيربكان وحظر حزب الرفاه، حلقة أخرى من برنامج الجيش الرامي الى استئصال خطر التيار الاسلامي وضمان وحدة وتلاحم الجمهورية العلمانية[63].

غير أن تلك الموجة كانت أيضاً دليلاً على استياء الجيش من الأداء السياسي واحتقاره للسياسة الذين اعتبرهم عاجزين عن ادارة البلاد وغير مستعدين لاخضاع مصالحهم السياسية والشخصية التافهة للمصلحة الوطنية العليا المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية الكمالية. لاتبدي قيادة الجيش الا قدراً محدوداً من التفهم للتعقيدات السياسة الحزبية الديمقراطية وألاعيبها البرلمانية على صعيد صراع القوى. فبنظر الجيش تنطوي الأمة وقضية بقائها بالمعنى الكمالي على أهمية كبيرة جداً، ولايمكن تركها للطبقة السياسية التي أثبتت، أكثر من مرة، في الماضي أنها عاجزة وغير مؤهلة للاضطلاع بواجبها القومي.

وترى القوات المسلحة نفسها صاحب حق مشروع على صعيد التدخل، بقدر أكبر أو أقل من السرية والخفاء، في مسار التطورات السياسية حين رأت تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الأمن القومي للخطر جراء الصراعات والمشاحنات السياسية الدائرة بين فرسان السياسة المدنيين[64]. تلك هي النظرة التي كانت كامنة وراء رسالة هيئة الأركان العامة المؤرخة في 4 من كانون الثاني سنة(1999م)،

التي دعت أرباب السياسة بإلحاح، ولو بصورة غير مباشرة، الى وضع حد للفراغ السياسي الذي كان قد نشأ جراء استقالة حكومة الأقلية الائتلافية برئاسة يلماظ في 29 تشرين الثاني سنة(1998م)، بعد قيام اعضاء حزب بايكال الاشتراكيين الديمقراطيين بسحب تأييدهم للحكومة من خارجها. وفي الرسالة نفسها أكدت قيادة الجيش مرة أخرى تصميمها على متابعة الكفاح ضد الاصولية الإسلامية(65).

يتمتع الجيش التركي، على الرغم من سلوكه الاستبدادي المتشدد، بدعم أكثرية الشعب الساحقة. فمنذ عقد الثمانينات ظلت استطلاعات الرأي تبين بصورة مضطردة أنها المؤسسة الأكثر تمتعاً بالثقة في الدولة التركية. فالانتقادات الموجهة إلى الدور السياسي للجيش لاتتصاعد إلاّ نادراً، على الرغم من أن قطاعاً متنامياً من المجتمع المدني يؤمن بأن الوضع التركي يشكل حالة تتسم بشيء من الشذوذ بين النظم الديمقراطية الغربية، وقد لايكون النموذج السليم للعلاقات النمذوجية بين المدنيين والعسكريين في نظام ديمقراطي تركي معاصر على أعتاب الألفية الثالثة(66)، ومع ذلك، ليس ثمة أي إجماع يشمل النظام فيما يخص الدور والمكان المناسبين للجيش في أي نظام ديمقراطي، وبين الوضع الراهن، مرة أخرى، أن غياب الاجماع لدى الاطراف السياسية العادية فيما يخص طبيعة النظام وقواعده، وهو غياب للاتفاق حول ماهية المشكلات الكبرى التي تواجهها البلاد، وطبيعة التدابير التي يمكن اتخاذها للتغلب على تلك المشكلات، يفضي إلى نشوء فراغ سياسي يسارع الجيش الى التحرك لملئه(67).

كان مثل هذا التحرك منطوياً أيضاً، أخيراً، على قدر متزايد من المشاركة في توجيه السياسة الخارجية التركية. فمنذ أوائل عقد التسعينات شكل الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة التركية في الشرق الأوسط، كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل فيما يخص العلاقات اليونانية–التركية، ففي الساحتين كلتيهما تبقى متطلبات السياسة الأمنية، بحسب تعريف قيادة الجيش، هي المحددة لاولويات السلوك على صعيد السياسة الخارجية. لقد كان توسيع دائرة القتال ضد الحزب

العمال الكردستاني(PKK) إلى ماوراء الحدود التركية لتشمل كردستان العراق، قراراً اتخذه الجيش دون مشاورة ذوي الشأن من الحكومة المدنية. وباتت ملاحظة الأمر ممكنة حين قامت القوات الخاصة التركية في آذار (1998م)، بإلقاء القبض على شمدين صاقيق، الذي هو أحد المساعدين المقربين السابقين لزعيم حزب عمال كردستان، عبدالله أوج آلآن، والذي كان قد حاول، بعد أن قطع علاقاته بحزب عمال كردستان، أن يجد لنفسه ملاذاً في كردستان العراق عند السيد مسعود البارزاني وحزب الديمقراطي الكردستاني، إحدى الفصائل الرئيسة لدى كرد العراق. لم يبادر الجيش إلى إبلاغ مجلس الوزراء، ولاحتى رئيس الوزراء يلماظ، بهذه العملية بصورة مسبقة. وقد برر الجيش سلوكه هذا بالشك في قدرة الساسة المدنيين على الحفاظ على السرية الضرورية لمثل هذه العملية الخطرة.

يتحكم الجيش أيضاً بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية-الاسرائيلية، بل وقد نجحت هيئة الأركان العامة في إجبار رئيس الوزراء الاسلامي إيربكان على توقيع اتفاقيات تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الاسرائيلية، مما أثار احتجاجات قوية بين صفوف أتباع إيربكان، وأوساط الدول العربية وايران التي كان قد حاول أن يقيم معها علاقات أفضل.

يتطلع الجيش التركي بشغف الى توسيع التعاون أن مع اسرائيل ليشمل التزوّد بالأسلحة كما يتضح من الخطط المشتركة الرامية لتطوير المنظومة المضادة للصواريخ البالستية العابرة(68).

يبدو أن آخر التحركات التي أقدم عليها الجيش التركي، على صعيد السياسة الخارجية، مستهدفاً منطقتي ماوراء القفقاس وحوض بحر قزوين حيث قام رئيس هيئة الأركان العامة التركية، الجنرال اسماعيل حقي قرة ضابي، في ربيع (1998م)، بزيارات متعاقبة لكل من: آذربيجان، جورجيا، وروسيا، (وهي المرة الأولى لهذه الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة)، بغية إجراء مشاورات سياسية مهمة مع حكوماتها. وبدلاً من الجهات ذات العلاقة في مؤسسة السياسة الخارجية

التركية، قام رئيس الأركان بابرام اتفاقية فيما يخص التعاون العسكري مع جورجيا[69]. يمكن للمرء أن يتصور أن قيادة القوات المسلحة لاتكتفي باحتكار توجيه وزارة الدفاع، وهو الوضع الدستوري الطبيعي، فقط، بل وتحاول أن تتولى قيادة وزارة الخارجية في منطقة ذات أهمية حيوية فيما يخص علاقات تركيا الخارجية. ففي سنة (1998م)، علق جنرال لم يذكر اسمه في جريدة توركش ديلي نيوز قائلاً: ((لا أحد فينا يريد الإمساك بزمام أي خيار آخر، في حال بقاء بعض الأجهزة في الحكومة التركية في وضعية مستمرة من الجهل والإهمال...نحن، بطبيعة الحال، نحترم الدستور والقوانين التي تحدد لنا مسؤولياتنا وصلاحياتنا... غير أن هناك قضايا حيوية تخصنا لانستطيع أن نجعلها موضوع مساومة[70].

يكاد هذا التصريح يصل إلى مستوى إعلان أن القوات المسلحة حكومة داخل حكومة، ويشكل تعبيراً آخر عن إغفال الجيش أو جهله لقواعد صنع السياسة الراسخة في النظم السياسية الديمقراطية الغربية[71].

هذا ومن المؤكد أن الجيش التركي يتمتع بدور خاص في النظام السياسي يجعله أكثر من القوات المسلحة في بلدان الناتو الأخرى التزاماً بجملة من المهمات والقرارات السياسية. ولعل المؤسسة الأهم على هذا الصعيد هي مجلس الأمن القومي(MGK)، المرجع الاستشاري الأعلى الذي يخص الحكومة التركية. يتألف المجلس من رئيس الجمهورية، ومن رئيس هيئة الأركان العامة وقادة الأسلحة البرية والبحرية والجوية والدرك على التوالي من الجانب العسكري؛ ومن كل من رئيس الوزراء، ووزيرا لدفاع، ووزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية من الجانب المدني. وعلى الرغم من أن المجلس لايُصدر إلاّ توصيات، فإن الجيش عادة مايعتبر تلك التوصيات أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قبل الطرف المدني للحكومة، الذي قلما يجرؤ على عدم تلبية المطلوب. وهكذا فإن الجيش قد أصبح، من جانب مجلس الأمن القومي، (عملياً جزءاً من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية دون إضفاء الصفة الشرعية رسمياً على مثل هذا الوضع))[72].

ويتمتع الجيش، بفضل وجود مجلس الأمن القومي، بسبب وضعه في فرع الأجهزة القضائية المسؤولة عن معالجة قضايا الأمن الداخلي، واستقلال رئيس هيئة الاركان العامة الكامل عن وزراة الدفاع، بمكانة يمكن اعتبارها نموذجية ومثالية في النظام السياسي التركي، تمكنه من اعتماد برنامج سياسي يخصه. ونظراً لوزنها وسمعتها التاريخيين في اوساط المجتمع التركي، فإن قيادة الجيش قادرة أيضاً على ضمان تطبيق برنامجها على الرغم من مقاومة أكثرية المدنيين. ولقد تأكد هذا النفوذ بصورة متكررة حين كان الجناح المدني من الحكم يحاول اتباع خطة يتعارض مع برنامج الجيش القائم على الدفاع عن الكمالية العلمانية على صعيد السياسة الداخلية(73).

- القوات المسلحة التركية(74):

لعب الجيش التركي دوراً فعالاً ومتميزاً في حياة تركيا، فهو يعد فيما يخصها رمزاً للحرية والاستقلال الوطني، وبعد حركة مايس (1960م)، برز تياران أساسيان في الجيش، تمثل الأولى في الدعوة إلى اقامة حكومة مدنية وحياة برلمانية ديمقراطية، والثاني يدعو إلى ارجاع الحياة البرلمانية، وإلى اقامة فترة انتقالية تتصدى الحكومة خلالها للمشكلات التي تواجهها البلاد، وقد تغلب التيار الأول على الثاني، وعلى الرغم من ان الجيش التركي قد خاض حروباً كثيرة في الأعوام (1922 و 1923م) ضد اليونان و(1925 و 1927 و 1929م) ضد الثوار الكرد والانتصار عليهم بشكل وقتي، الا انه يلاحظ ان اتاتورك حاول ابعاد القوات المسلحة التركية عن معترك الحياة السياسية، جاعلاً مهمته الاساسية الوطن والدفاع عنه.

ولعب الجيش منذ اعلان الجمهورية التركية عام(1923 وحتى عام 1960م)، دوراً كبيراً في تنمية الدولة التركية من خلال مشاركة الجيش بالاشغال العامة، وأعمال الطرق ومكافحة الأمية والقطاع الزراعي، لذا فقد تعلم الجيش ونشأ على أساس ان استمرار عمل المؤسسات السياسية، يجب أن يتم في ضوء مبادىء

أتاتورك، وأي انتهاك لهذه المبادىء، يعد في نظره انتهاكاً للتقاليد التي تعود عليها هذا الجيش، وضرورة ارجاع الامور الى نصابها.

وبسبب تعقد المشكلات عام(1960م)، وقلب حكومة(عدنان مندرس) حيث أوقف العمل في المؤسسات الدستورية حتى اصدار دستور جديد، ولهذه الأسباب برر الجيش التركي تدخله في الحياة السياسية، ونال تأييد المثقفين والطلبه واعضاء حزب الشعب الجمهوري. لذا فان النظام السياسي الذي جاء في اثر قيام حركة(جمال كورسيل) قد أقر بأهمية دور الجيش في الحياة السياسية، ويلاحظ ذلك بوضوح من خلال اختيار رؤساء للجمهورية من العسكريين، وتشكيل مجلس الأمن القومي الذي يتألف من كبار العسكريين في القوات المسلحة.

ومنذ تلك الحقبة بدأ الجيش يتدخل في الحياة السياسية في تركيا، كما استطاع ان يجبر الاحزاب السياسية على قبول الجنرال(جمال كورسيل) كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية، كما أقر ان تكون الحكومة، حكومة اتحاد وطني، كما فرض عصمت اينونو كرئيس للحكومة. ومع ذلك فان دور الجيش التركي في الحياة السياسية في تركيا، يختلف عن الادوار التي يقوم بها الجيش في دول العالم الثالث، حيث يقتصر دوره على تغيير التشكيلة الحكومية باخرى موالية ينسحب بعدها إلى ثكناته، كما هو الحال عند اسقاط(مندرس)؛ أو قد يعمل على تشكيل حكومة غير حزبية، إذا اقتضت الضرورة كما هو الحال في آذار عام(1971م)؛ عندما وجهت القيادة العسكرية انذاراً إلى حكومة ديميريل بالاستقالة وتشكيل حكومة جديدة. وبسبب ضعف دور الاحزاب السياسية التي يتعاطفها الجيش، ولاسيما حزب الشعب الجمهوري، بدأ الجيش بالتعاون مع الكتل السياسية الصغيرة المنشقة عن الاحزاب الكبيرة، وشكل منها حكومة اتحاد وطني فوق الاحزاب، ومن الجدير بالذكر، ان الجيش التركي يتحاشى دائماً الاصطدام مع الشعب فهو يجابه ويتصدى للحكومات القائمة، ويبرز ذلك واضحاً خلال عامي (1960-1970م)، في عدم تلبيته قمع الاضرابات الطلابية والعمالية[75].

أما بخصوص التركيبة الاجتماعية للجيش التركي، فيلاحظ ان مركز الضباط كان في الماضي، يقتصر على ابناء الطبقة العليا في المجتمع، الا أنه بعد حركة 27مايس (1960م) انتمى إلى الجيش التركي ابناء صغار المالكين العقارين أو الحرفيين أو أبناء الموظفين الصغار في الدولة، ومع ذلك فان الانخراط في صفوف الجيش التركي لايزال يستهوي الكثير من أبناء الشعب التركي[76].

أما عقيدة الجيش التركي، فتتسم بان صغار الضباط يؤمنون بالاشتراكية والقومية، أما كبار الضباط التقليديون الاصلاحيون، فهم يؤمنون بضرورة اجراء اصلاحات تتم تدريجياً. وقد لعب الجيش التركي دوراً بارزاً في احداث قبرص، وعلى الرغم من وجود عوائق كثيرة التي وقفت أمام تقدم القوات المسلحة التركية، ومن بينها قيام الولايات المتحدة بفرض حظر على صادراتها الى تركيا، وبمقابل ذلك اعلنت غلق كافة القواعد الامريكية، والتي كانت تضم 23 قاعدة، تمثل قواعد جوية وقواعد انصات ومواصلات، وأهم هذه القواعد هي قاعدة(انجرليك) قرب أدنة، وأوقفت السلطات التركية، كافة التسهيلات للقوات الجوية الأمريكية، مالم يتم رفع الحظر الذي استمر قرابة (4) سنوات، حتى اضطرت الولايات المتحدة الامريكية عن الاعلان رسمياً عام (1978م) عن رفعه. وكان لانتصارات الجيش التركي في حرب قبرص عام(1974م)، صدى واسعاً لدى جماهير الشعب التركي، الأمر الذي قوى من مركزه السياسي، ودوره في الاشراف على مختلف الشؤون الداخلية والخارجية التركية[77].

والجدير بالذكر ان تركيا عضو مهم في حلف الأطلسي، وللجيش التركي مركز مهم مرموق كقوة محاربة لها، ماضي عسكري محترم ولائق، كما أن تركيا كانت عضواً في حلف السينتو الذي تضاءلت أهميته بعد خروج العراق من حلف بغداد عام (1958م)، وانسحاب دول أخرى منه. وفي ضوء ذلك يتضح أن تركيا دولة عسكرية من الطراز الأول، إذ تهتم الحكومات المتعاقبة بموضوع بناء القوات المسلحة التركية، وتخصص خمس ميزانيتها العامة لبناء القوات المسلحة، ويقدر

أفراد هذه القوات بـــ(570.000) مقاتل معظمهم من عناصر المشاة، وذلك بسبب طبيعة الاراضي التركية، وتعد تركيا ثالث دولة في الحلف الأطلسي، من حيث حجم القوات[78].

هناك عوامل كثيرة تؤثر في العقيدة العسكرية التركية، منها الحدود، الدول المجاورة، طبيعة الأرض، القدرات الاقتصادية، الارتباط بالاحلاف. ان انضمام تركيا للحلف الأطلسي أثر على عقيدتها العسكرية، إذ يترتب عليها واجب دفاعي مهم هو منع روسيا ودول حلف وارشو من عبور الممرات المائية خلال (48) ساعة، وكذلك منع الاتحاد السوفيتي السابق من احتلال تركيا لحين تدخل حلف الأطلسي[79].

ان القوات المسلحة التركية تشترك في صنع القرار السياسي، وذلك من خلال مجلس الأمن القومي، الذي يشترك فيه رئيس الأركان العامة وقادة القوات المسلحة، وعادة هم الأغلبية في المجلس المذكور، كما ان القوات المسلحة التركية تقوم برسم السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، بعد انقلاب 12 أيلول الذي قاده فريق أول ركن (كنعان افرين)[80].

وتتألف القوات المسلحة التركية من الأقسام الآتية:

1- القوات البرية.

2- القوات الجوية.

3- القوات البحرية.

4- قوات الجندرمة.

ان مهمة القوات المسلحة التركية، هي الدفاع عن تركيا ضد أي هجوم أو اعتداء أجنبي عليها، وهذا مانص عليه الدستور التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية في عهد مصطفى كمال أتاتورك، فضلاً عن حفاظها على الأمن الداخلي. وترتبط القوات البرية والبحرية والجوية بوزارة الدفاع. أما قوات الجندرمة فانها ترتبط بوزارة الداخلية، ومن الناحية الادارية والتدريب والتعليم، فان كافة هذه

القيادات تكون مرتبطة برئاسة الاركان العامة للجيش التركي. وهكذا تكون هذه التشكيلات في وقت السلم، أما في وقت الحرب، فان هذه الخطة تتغير حيث يتم تشكيل قيادة لكافة التشكيلات العسكرية، مهمتها الاشراف على الأمور الادارية والفنية والحربية في القوات المسلحة التركية[81].

ان القوات العسكرية التركية بمقاييس القدرات العسكرية لدول الشرق الأوسط لها قدرات كبيرة وتمتلك وسائط لايستهان بها في البز والجو والبحر، أما إذا قيست تلك القدرات بقدرات بقية الأقطار والدور المطلوب أن تلعبه في اطار حلف شمال الأطلسي، ومواجهة القوات السوفيتية السابق، وفرق حلف وارشو وسد الطريق أمام أي اندفاع سوفيتي نحو البحر الأبيض المتوسط، بحكم موقعها الجغرافي والستراتيجي، فان قدراتها العسكرية في مواجهة حلف وارشو، لاتصل إلى حد المطلوب، لقد تطورت القوات المسلحة التركية خلال الخمسينات والستينات، بسرعة كبيرة، وغدت نموذجاً للتنظيم الأمريكي من ناحية التدريب فقط دون التسليح.

إذ لم تحصل على الأسلحة والمعدات الحديثة، وهذا يظهر من نوعية الطائرات والدبابات التي بحوزة الجيش التركي، وان ظاهرة عدم تزويد تركيا بمعدات وأسلحة حديثة متطورة، قد وجدت قبل نشوب الصراع التركي اليوناني عام (1974م)، وقد حظر تصدير السلاح الامريكي إلى تركيا، على اثر الانزال التركي في جزيرة قبرص، فالدبابة (م 60) لم تدخل الخدمة الآ حديثاً وبأعداد محدودة، وكذلك الطائرات المتطورة وطائرات الرصد والانذار المبكر بسبب عدم امكانية تركيا المادية.

ويلاحظ انه من أصل (17) فرقة عاملة في الجيش التركي، توجد فرقة مدرعة واحدة وفرقتان آليتان و (14) فرقة مشاة، ومن أصل (16) لواء مستقلاً، توجد (4) ألوية مدرعة و (4)ألوية آلية و (5)ألوية مشاة ولواء مظلي واحد ولواء قوات خاصة، ويبلغ مجموع دبابات الجيش التركي(3500) دبابة، والموجود لديهم

من ناقلات الأشخاص المدرعة (1600) ناقلة، بينما التجحفل المطلوب هو(3500 و 4000) ناقلة مدرعة، ولازال جندي المشاة التركي مسلحاً بالبندقية الأمريكية القديمة. كما بقيت الدبابتان الامريكيتان (م47 و م48) عماد السلاح المدرع التركي، على الرغم من ظهور الدبابة (م60)، كما بقيت طائرات (ف100)في الخدمة، و(ف 5) بدلاً من استبدالها بطائرات أكثر حداثة. وتتألف القوات البرية من (4)جيوش ويبلغ تعدادها (570.000) مقاتل، وتمتلك(3500)دبابة من نوع (م47- م48 و 200)دبابة ثقيلة من نوع (60م و 190)مدرعة متوسطة من طراز ليوبارد (أ-4) ألمانية الصنع، و (1100) ناقلة أشخاص امريكية (ام-113). فضلاً عن امتلاكها (490) مدفعاً ذاتي الحركة و(1500)مدفع هاون مختلفة. أما القوة الجوية والتي تضم (51)ألف رجل، فتمتلك (400) طائرة، منها سرب قاذفة مقاتلة، (40) طائرة فانتوم، و (94) طائرة (ف104و 113ف 5 و 100) طائرة سبيز، ولم تحصل على طائرات امريكية حديثة (أف14، أف15، أف16). أما القوة البحرية فتضم (45)ألف رجل بينهم(32) ألف مجند.

تعود أهمية سلاح البحرية التركية، إلى أهمية موقع تركيا الاستراتيجي في البحر المتوسط، ويتألف سلاح البحرية التركي من (14)غواصة و(12) مدرعة وفرقاطتين وزوارق وكاسحات ألغام مختلفة، كما يمتلك الطيران البحري، (22) طائرة مكافحة غواصات من طرازس (ط2 تراكتر 21) هيلوكوبتر متوسطة لمكافحة الغواصات. وكما تتألف قوات الجندرمة من (75) ألف رجل، تتألف منهم قوات الشرطة بما فيهم (3) ألوية محمولة، وهي مزودة بمختلف أنواع الأسلحة (طائرات هيلوكوبتر، زوارق دورية، عربات مدرعة)، وتضم قوات الجندرمة قوات صاعقة، وخفر سواحل، ويلاحظ زيادة حجم قوات الجندرمة لمواجهة حوادث العنف والاضطرابات الداخلية، حيث شكلت وحدات مغاوير بمستوى سرايا وأفواج، وبلغ تعداد قوات الجندرمة عام (1979م) (125.000) جندي، ومن الضروري التأكيد على أن مهمة قوات الجندرمة هي المحافظة على الأمن،

خارج المدن، فضلاً عن دورها كقوات حدودية. ويلاحظ أنه في 8 كانون الثاني (1980م)، وقعت الولايات المتحدة الامريكية وتركيا معاهدة جديدة للدفاع المشترك، تتركز اساساً حول مسألة التجديد للقواعد العسكرية الامريكية الـ(23) الموجودة في الاراضي التركية، فضلاً عن (3) ملاحق تتعلق بالمساعدة العسكرية وبمساهمة أمريكية في تطوير الصناعة الحربية التركية، وبنود تفسيرية لاسلوب ادارة القواعد والاشراف عليها، وقد اعلنت الادارة الامريكية عن استعدادها لتحمل صناعة الأسلحة التركية. بمبلغ (300) مليون دولار[82].

وتزويد تركيا بمئة طائرة كمرحلة أولى، كما ستحصل تركيا على بنادق (ام 17 و 60) دبابة ليو باردا ودبابات ومصفحات وقطع غيار مختلفة، وتحاول تركيا الحصول على (100) طائرة من طراز ستار فايتر (أف 104) القديمة من ألمانيا الغربية وهولندا. وتأمل تركيا ان تشق طريقاً جديداً في التسليح بعد سنوات الاهمال من قبل الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بوجه خاص، بعد انهيار ايران والموقف في أفغانستان، حيث برزت أهمية تركيا الستراتيجية في عيون الغرب.

وفي الظروف الحالية فمن المحتمل ان يتم تحديث الجيش التركي بعد اعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي، على الرغم من احتمال اعاقة ذلك من قبل اللوبي اليوناني داخل الكونغرس الأمريكي الذي مازال يعارض ذلك[83].

كلمة أخيرة لابد منها، فيما يخص وزارة الدفاع التركية، فمن المعروف ان اختيار وزير الدفاع يخضع للنظام البرلماني، ولرئيس الحكومة ان يختار وزير الدفاع من المدنيين، فقد جرت التقاليد التركية على ان يكون وزير الدفاع مدنياً، ولذا اختار الرئيس كنعان افرن مدنياً لهذا المنصب؛ وهو خلوق باي أو لكان وزير الخارجية التركية السابق، وهو مستقل، ويعد من أبرز شخصيات الدبلوماسية التركية، ومعروف بمواقفه في تطوير العلاقات مع العراق.

علماً بأن صلاحيات وزير الدفاع التركي، هـي أقـل بطبيعـة الحـال مـن صلاحيات رئيس الأركان التركي.

- المسألة الكردية في تركيا:

تشكل المسألة الكردية شرخاً كبيراً في جسم الجمهوريه التركية، فعلى الـرغم من الادراك المتنامي بين صفوف الجمهور لحقيقة أن القضية الكردية أكبر مـن مجرد نزعة استقلالية أو تخلف اقتصادي واجتماعي، وعلى الرغم من أن الخطر الذي يتهدد الوحدة القومية التركية جراء إبقاء المشكلة على حالتها الراهـة غيـر المرضية، ليس ثمة أي حل من الأفق المنظور(84).

تكمن الأسباب في أن الأطراف التركية الفاعلة في السياسة التركية التي تمتلك مصدر القرار، تتبنى وجهات نظر مختلفة حول جـذور المـشكلة. كمـا يـشعر المسؤولون، ثانياً، أن جميع البدائل لم يتم استكشافها بصورة كاملة بعد. وكما لـم تتمخض الصعوبات الاقتصادية، عن انهيار كامل للاقتصاد، وكذلك أفضت أزمـة الهوية القومية التي برزت خلال عهد حكم حزبي الرفاه والطريق القـويم، إلـى هيمنة ايديولوجية قومية كمالية قائمة على مفهوم أحادية الثقافة للقومية وعلى مبدأ حماية وحدة الدولة التركية الموجودة(85).

تأكدت النقطة الأخيـرة بـصورة مقنعـة عبـر صـعود حـزب الحركـة القومية(MHP) المتطرف في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في الثامن عشر من نيسان عام(1999م).

لابد من الاعتراف، على الرغم من ذلك؛ بأن معظم الحلول السياسية للمـشكلة التي طرحت حتى الآن تمس الطابع الاحادي للجمهورية التركية.

من الصعب الحفاظ على مبدأ الدولة الاحادية دون تعديل، إذ تم منح الـسكان الاكراد في الأقاليم الجنوبية الشرقية(كردستان) وضعاً خاصاً، وإن لم يتم اعطـاء الأكراد رسمياً اسم القومية الكردية والتخلي عن الأقلية الكردية أو استخدام اتراك الجبال، من شأن إضفاء الصفة الشرعية أيضاً على البرامج الإذاعية والتلفزيونية

الكردية، فضلاً عن الاقدام على جعل تعليم اللغة الكردية واشاعة الثقافة الكردية وجعلها جزءاً طوعياً من المناهج التعليمية والتربوية، مع تأسيس أقسام الدراسات الكردية في جامعات البلاد، والسماح باستخدام اللغة الكردية في الشؤون الرسمية في كردستان تركيا، من شأن ذلك كله أن يشكل اعترافاً صريحاً منطوياً على تبعات سياسية جراء التمايز العرقي(الإثني) والثقافي داخل الأمة التركية الواحدة غير المقسمة، بحيث يحصل الجميع على حقوقهم القومية في هذا البلد المتعدد الاعراف والمذاهب(86).

على أية حال، ان تكون سياسة تكتفي ببذل محاولات جدية، للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي المستشري في كردستان تركيا، مصحوبة بإلغاء كامل للإجراءات الخاصة مثل حالة الطوارئ والاحكام العرفية، والحاكم الاقليمي الخاص، ونظام حراس القرى، جنباً إلى جنب مع إعادة قيادة محاربة حزب العمال الكردستاني(PKK) إلى الدرك بطريقة سحب معظم الوحدات العسكرية من المنطقة، كافية لتهدئة الشعور المكتسب حديثاً بالكبرياء الكردية. ويبدو ان الاغتراب عن الدولة قطع شوطاً بعيداً وبات التغلب عليه متعذراً دون لفتة اعتراف بوجود الهوية الكردية، بوصفها هوية متميزة ومختلفة عن الأكثرية التركية(87).

ثمة على مايبدو، قدر متزايد من الوعي لهذه الحقيقة، بين صفوف قطاعات من المجتمع المدني الحضري التركي، بل وحتى في أوساط دوائر أقلية صغيرة، داخل أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط. بيد أن هذه القوى الليبرالية تبقى أصغر وأضعف بكثير من أن تبادر إلى إطلاق عملية إعادة تقويم سياسة لهذه المشكلة في أوساط النخبة السياسية.

كما أن مصالح فئة رجال الاعمال التي تعرف جيداً، أن الطاقة الاقتصادية الكامنة للتنمية الإقليمية يتعذر تحقيقها مالم يتم إيجاد استقرار دائم ومكتف ذاتياً، لاتتمتع بما يكفي من النفوذ اللازم، لاقناع الأكثرية السياسية وقيادة الجيش بضرورة التسليم بوجوب إحداث تغيير جذري عميق في السياسة(88).

لعل من أفضل مايمكن للمرء أن يأمل فيه هو أن تكون العمليات قد وضعت إمكانية اتخاذ تدابير تنموية مدروسة بعمق على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية بحسب زعم بعض قيادات الاتراك لاسيما السياسيين منهم، ولابد لهذا من أيكون الآن أسهل بكثير لاسيما بعد اعتقال أوج الآن في شباط (1999م)[89].

ومحاولة إضعاف نشاطات هذا الحزب داخل تركيا وملاحقته في كردستان العراق، والحد من عملياته العسكرية، والاتفاق مع حكومة بغداد وإقليم كردستان العراق على عدم فسح المجال أمام مقاتلي(PKK) في جعل كردستان مقراً لهم أو ايوائهم. والاتاحة للحكومة التركية أن تتحلى بالشجاعة في تعاملها مع اكراد تركيا، كما حاول الكثير من المراقبين الأجانب وبعض الاتراك أن يقترحوا في أعقاب خطف عبدالله أوج آلان على الحكومة التركية تغيير سياستها تجاه الكرد في كردستان تركيا على الصعيدين المؤسساتي والايديولوجي[90].

تبقى المسألة الكردية في تركيا أكبر من مجرد مشكلة تخلف اقتصادي، اجتماعي، أو تحرك انفصالي أو استقلالي يمارسه(PKK). انها مسألة ذات علاقة بالمسألة المعقدة والصعبة المتمثلة بكيفية تنظيم مجتمع متعدد الاعراق والثقافات، دون تعريض مشروعية الكيان السياسي ودولته للخطر. حتى بعد الحاق المزيد من الهزائم بحزب(PKK)، لن تتلاشي أو تنتهي المسألة الكردية طالما بقيت الدولة تتعامل معها بطريقة لاتبعث على الرضا، ولقد ولت عهود استخدام لغة السلاح. ولم ولن تنعم تركيا وكردستان بالاستقرار والطمأنينة وتبقى المسألة الكردية مفتوحة على جميع المسارات والخيارات المتاحة، مالم تبادر حكومة انقرة بالحل المنشود ومالم يبدأ هذا الحل في عقول أفراد النخب التركية السياسية بعيداً عن الجنرالات العسكرية التي أكلت عليها الزمن[91].

هوامش الفصل الثالث:

1- الجمهورية التركية، مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، 1981م.

2- نفسه.

3- علم الأمن القومي التركي، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1981م.

4- نفسه.

5- دراسة عن المنظمات اليسارية في تركيا، مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، ترجمة عن: صحيفة صوت-حوادث تركية في 1981/3/20م.

6- نفسه؛ د.ابراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد، 1987م، ص92-93؛ الدكتور أحمد نوري النعيمي: ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا(1945-1980م)، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989م، ص212ومابعدها.

7- نفسه؛ د.ابراهيم الداقوقي: المرجع السابق، ص94-95.

8- صحافة العالم: نشرة اسبوعية، العدد(99) في 1981/6/6م)، مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1981م؛ الدكتور أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص175 ومابعدها.

9- صحافة العالم؛ الدكتور أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص127؛
Robinson Richard, The first turkis republic, acase study in national development, har vard unvi, press, 1963, p.239.

10- الحزب الشيوعي التركي، مديرية الأمن العامة، بغداد، 1981م؛
C.H Dodd, Democracy and Development in Turky unvi of hull, 1970, p.118.

11- نفسه.

12- نفسه.

13- التقرير السنوي عن تركيا لعام(1979م)، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1979م.

14- الدكتور أردوغان تريع: الاحزاب السياسية في تركيا، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، بغداد، 1980م.

15- نفسه.

16- نفسه.

17- نفسه.

18- نفسه.

19- جريدة أيدنيليك: تركيا السبت 15آذار، 1980م.

20- نفسها.

21- صحيفة العصر الجديد: المنظمات السرية التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1981/3/26م.

22- نفسها.

23- نفسنها.

24- نفسها.

25- نفسها.

26- الدكتور أردوغان تربج، الاحزاب السياسية في تركيا، بغداد، 1980م.

27- تقرير الاستخبارات السنوي عن تركيا لعام(1980م)، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1980م.

28- صحيفة العصر الجديد: المنظمات السرية التركية دون تاريخ، الدكتور أحمد نوري: المرجع السابق، ص228.

29- منظمة جبهة الحزب الشيوعي لتحرير الشعب التركي، صحيفة يني دفير 1981/4/2، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، بغداد، 1981م؛ الدكتور أحمد نوري النعيمي: المرجع السابق، ص230؛

Salah, Mehemet: The Turkish leftin perspective khamsin, Modren Turkey: Development crisis, London, 1984, p.87.

ولمزيد من التفاصيل عن ناظم حكمت الذي ولد في ولاية سلانيك عام(1901م) وتوفي في حزيران (1963م) في وارشو. يراجع:

Karpart, K.H: Ideology in Turkey after the revolution in Turkey and their social background, international affairs, vol.38, No.8, July/1962.

30- منظمة جبهة الحزب الشيوعي: المرجع السابق؛ صحيفة Atilem.

31- نفسها؛ كراس الحزب الشيوعي التركي.

32- منظمة جبهة الحزب الشيوعي، صحيفة يني دفير.

33- القاء القبض على منظمة يسارية في تركيا، صحيفة صون حوادث تركيا في 1981/3/26م.

34- صحيفة العصر الجديد: المرجع السابق.

35- نفسها؛ Mehmet Salah: The Turkish leftin perspective.

36- التقرير السنوي عن تركيا، لعام 1982م، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1982م.

37- صحيفة بني دفير في 1981/4/2م.

38- الدكتور أردوغان تربج: المرجع السابق.

39- نفسه؛ ابراهيم الداقوقي: المرجع السابق، ص90.

40- جريدة أيدنيليك، تركيا، السبت 15آذار 1980م.

41- دراسة عن المنظمات اليسارية في تركيا، صحيفة صون، حوادث تركيا، 1981/3/20م.

42- الاحزاب السياسية في تركيا، بغداد، مركز البحوث والمعلومات، 1982م.

43- نفسه.

44- ابراهيم الداقوقي: المرجع السابق، ص101-103.

45- تقرير سنوي من أرشيف السفارة العراقية بانقرة، 1982م.

46- اركوتفال، ستيفان برامسيموس تورغول؛ تركيا، ثوابت الجغرافيا السياسية والإستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، القاهرة، العدد(13-14)، شباط، 1986م.

47- On Mustafa Kemal`s, revolution see Bernard lewis, The Emergence of modern Turkey, 2ded (Oxford university press, 1968), pp.323-487; هانيتس كرامر: تركيا متغيرة، ص53.

48- To gether with the new party law, the names of more than 700 politicians who were banned from politics were published May 2, 1983, p.13; هانيتس كرامر: المرجع السابق، ص ص53-54.

49- Ilter Turan, "Political patries and the party system in post-1983 Turky in metin haper and Ahmet evin, eds, state democracy and the military, Turcy in the 1980, (Walter de Gruyter 1988), pp.63-80.

50- Ustut erguder, The mother land party, 1983-1989, in metin haper and Jacob landu eds, political parties and democracy in Turkey (I.B. Tauris, 1991), pp.152-169.

51- Demirel felt personally deceived by Turgut ozal, Whom hehad entrusted with desiging the fundamental economic policy reform program of January 1980.

52- On the inter venation of the military in the formation of agoverment after the 1995, elections, see reasons for ANAP.RP Break down, Questioned, Briefing 1081, March 4, 1996, pp.3-5.

53- The populist party (Hakcl parti, or HP) fouded by the military merged with the social Democracy party, led by erdal inonu, the son of ataturk`s second man and successor Ismet Inono;

هانتس: المرجع السابق، ص58.

54- alan Makovsky: Turkey`s Nation alist moment, policy watch 384. April/20/1999.

55- For an ccount of the political crisis that led to the coup see clement H. Dodd. The crisis f Turkis democracy (Beverly: eothen press, 1983).

56- Ahmet Evin, "Demilitarization and civilianization of the regimein M.Heper and A.Evin, eds, politics in the third Turkish republic (Boulder-Colo: westview press, 1994, pp.23-40.

57- Aspecial casein point is the short-Lived experience of the new democracy movement (Yeni demokrasi hareketi or YDH).

58- Ersin Kulay cioglu, Elections and party preferences in Turkey: changes and continuities in the 1990.

59- Ersin Kulay cioglu: The logicof contemporary Turkish: changes and continuities in the 1990, comparative pololitical middle easc review of international affairs (MERIA) Jownal, vol, inded3 (September: 1977).

60- Ilter Turan, The oligarchic leader ship of Turkish political, Origins evolution institition alization and consequences, Koc university working paper 1995, Istanbul, 1995.

61- خليل ابراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربيـــة التركيـــة، ص87-88.

62- صحيفة القبس الكويتية، العدد الصادر في 2آب 1980م؛ وكالة اشيتدبريس آب 1980م.

63- دراسات استراتيجية، تركيا صعوبات وآفاق، مؤسسة الابحاث (دراسات استرتيجية رقم(12) اعداد دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، إدارة أبحاث الكونغرس، 3مارس 1980م، ص17.

64- سيزائي وركونت: العلاقات التركية-الامريكية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985م، ص19.

65- Harris, Georges: Troubled alliance: Turkish americican problems in historical perspective, 1945-1971, (Washington d.c: American enterprise institute for puplic research, (1982), pp.32-33.

66- Harris, op.cit, p.50.

67- Milliyet gazetesi (Istanbul. Nisan/13/1987), p.2.

68- Gunes (Istanbul. Temmoz 1/2/1987).

69- خليل ابراهيم الناصري: المرجع السابق، ص106-107؛ Harris, op.cit, p.50؛

لمزيد من التفاصيل عن النظام السياسي في تركيا ينظر:

- دانيلوف. ن. آي: الفئات الوسى في الحياة السياسية التركية المعاصرة، موسكو، 1946م.

- روزاليف. يو. ن: خصوصيات تطور في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في تركيا، موسكو، 1972م.

- مجموعة من المؤلفين الباحثين السوفيت: مشاكل تركيا المعاصرة، موسكو 1963م.

- مجلة الأمن القومي العدد(1) السنة السابعة، بغداد، 1985م.

70- هاينتس كرامر: تركيا المتغيرة، ص101.

71- Beriker- Atiyas, Kurish conflict in Turkey, p.451.

72- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص101-102.

73- Barkey and fuller, Turkey`s Kurdish question, pp.70-72 and kirisci and winrow, Kurdish question, p.148f.

74- Tim weiner, u Helped to catch Kurdish leader, International herald tribune February/22/1999, p.1.

75- Robert W. Olson, The emergence of Kurdish nationalism and the sheiksaid rebellion, 1880-1925 (university of texas press, 1989), pp.91-127.

76- Mahmut Bali Aykan, Turkey`s policy in northern Iraq, 1991-1995. Middle eastern studies, vol, 32 (October/1996), pp.343-346.

77- ياسر أحمد حسن: تركيا البحث عن مستقبل، ص308.

78- خليل إبراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات التركية، ص114؛
Tanchan, op.cit, p.178.

79- عوني عبدالرحمن السبعاوي: تركيا المعاصرة، ص29-30.

80- دراسات استراتيجية، تركيا صعوبات وآفاق مؤسسة الابحاث العربية، العدد(12)، ص23.

81- خليل إبراهيم: المرجع السابق، ص108؛
Hurrieyt gezetes (Istanbul, Mart/16/1987), p.3.

82- Hurris, op.cit, p.5.

83- خليل إبراهيم: المرجع السابق، ص222؛
Miliyet gazetesi, Istanbul, 5/2/1988, p.2.

84- جلال عبدالرحمن معوض: تركيا وحرب الخليج، بحث غير منشور، 1988، ص1-2 نقلاً عن: خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص222.

85- ابراهيم الداقوقي: اكراد تركيا، ص304-305؛ وليد رضوان: موقف التيار الإسلامي، ص256-257 ومابعدها.

86- محمد نورالدين: شؤون التركية، بيروت، أيلول 1994م، ص11؛ وليد رضوان: المرجع السابق: ص273.

87- محمد نورالدين: المسألة الكردية في تركيا، مجلة شؤون تركية، العدد(6)، شباط 1993م، ص41.

88- محمد نورالدين: المسألة الكردية في تركيا، بداية حل، مجلة شؤون تركية، العدد(12)، 1994م، ص14-15؛ وليد رضوان: المرجع السابق، ص293.

89- جريدة الوطن: أبوظبي، العدد الصادر، 1993/6/16م.

90- مجلة الصياد اللبنانية، العدد(190)، في 1981/4/10م.

91- صحيفة الجمهورية القاهرة، في 1984/3/12م؛ ينظر: صحيفة ميلليت، أنقرة، 1993/4/3م.

الفصل الرابع
السياسة الخارجية التركية

1- مباديء السياسة الخارجية التركية:

ان الموقع الجغرافي لتركيا يتحكم إلى درجة كبيرة في السياسة الخارجية التركية التي تستند الى مباديء اتاتورك، ولقد استهدف مؤسسو تركيا الحديثة تحرير أراضي أناضول من الاحتلال الأجنبي، وتصفية كافة الامتيازات والمصالح الأجنبية، كما استهدفوا بسط السيادة التركية على مضيقي -الدردنيل والبسفور[1]. لقد تحدى مصطفى كمال شروط الاستسلام لهدنة مودرس التي عقدت عام(1918م)، والتي انتزعت من تركيا أكثر أراضيها، وتزعم حركة المقاومة الوطنية للاحتلال الأجنبي، ووضع برنامجاً للحركة القومية عرف بالميثاق الوطني. وقد تمكن مصطفى كمال، وهو من القادة العسكريين الاتراك القلائل الذين لم يهزموا في الحرب العالمية الأولى؛ ان يوحد صفوف القوات المسلحة والقوى الشعبية ليجابه المؤامرات والمنافسات الاوربية، التي حيكت لتقسيم تركيا ولخص أهدافه السياسية بما يأتي[2]:

((ان هدفنا الأساسي هو ان تحيا الأمة التركية بكرامة وشرف، ولايتحقق هذا الهدف الاّ إذا بلغنا الاستقلال التام، والامة المحرومة من الاستقلال، أياً كانت ثروتها ورفاهيتها لاتستحق ان تنظر إليها الانسانية المتمدنة، الا كأمة مستعبدة. ان الأمة التي تقبل حماية دولة أجنبية وسلطانها تعترف بأنها متجردة من المزايا الانسانية وانها عاجزة ومتداعية. ولايمكن للذين لم ينحدروا أبعد إلى هذا ان يدرك أن يرتضوا سيداً أجنبياً. والاتراك يحبون الشرف والاحترام الذاتي، وهم ذوو أهلية، فأولى لمثل هذه الأمة أن تغني من ان تقبل العبودية فالاستقلال أو الموت. هذا هو شعار الذين يريدون خلاصاً حقيقياً لأمتهم))[3].

وقد استفاد مصطفى كمال من انقسامات الحلفاء، وبدأ بدحر القوميين الأرمن، وعقد معاهدة صداقة مع روسيا السوفيتية عام (1920م)[4]، وعقد معاهدة منفصلة مع فرنسا[5]، اعترفت الأخيرة بأكثر المطاليب القومية التركية، وانشغل خلال العامين(1921-1922م) بالحرب مع اليونان، وتمكن من طرد القوات اليونانية الغازية التي كانت قد احتلت أزمير والشريط الساحلي المطل على بحر ايجه، وتوغلت في الداخل بعمق أكثر من (400كم)، واستطاع ان يقذف بالقوات اليونانية إلى بحر ايجه[6]. وعندما حضر الوفد التركي مفاوضات لوزان مع الحلفاء، كان رئيس الوفد هو عصمت اينونو القائد التركي الذي قاد الهجوم العسكري على القوات اليونانية، وكانت نتيجة المفاوضات التوقيع على معاهدة لوزان عام (1923م)، التي كرست الانتصارات العسكرية، واعترفت بالسيادة التركية على شبه جزيرة الاناضول، بما في ذلك المضايق والقسم الاوربي من تركيا المعروف باسم تراقيا. وأعلن مصطفى كمال الجمهورية بعد ثلاثة أشهر فقط من معاهدة لوزان، وأصبحت أنقرة عاصمة دائمة لتركيا ونصب اتاتورك أول رئيس لها، وعصمت اينونو أول رئيس للوزراء.

عمدت الحكومة التركية الجديدة لاستبدال اتفاقيات الهدنة باتفاقيات قنصلية ومعاهدات تجارية، واستبدلت معاهدات الصلح بمواثيق صداقة وعدم اعتداء. وأخذت علاقات تركيا مع جيرانها تدخل تدريجياً بعد معاهدة لوزان في طور ودّي وطبيعي؛ فسوّت خلافاتها مع العراق فيما يخص قضية الموصل بعد قرار عصبة الأمم، بابقاء ولاية الموصل جزءً لايتجزأ من العراق، وفي عام(1932م) انضمت تركيا إلى عصبة الأمم[8].

وحصل تحسن في العلاقات مع اليونان، وتم عام (1924م) تبادل مليون من السكان الاتراك واليونانيين، فضلاً عن نقل أكثر من مليون يوناني كانوا قد استقروا في الولايات التركية على بحر ايجه، عقب الاحتلال اليوناني للساحل عام(1918م). الا ان هذا التبادل وان خفف بعض الشيء من هذا العداء التقليدي

بين الاتراك واليونانيين لم ينه كافة المشكلات بين البلدين، فظلت هناك مشكلات رئيسة قائمة حول المياه الاقليمية وجزر بحر ايجه، إذ ان من المعروف ان تركيا ظلت تطالب بحقوق في الجزر التي انتزعتها اليونان، وظلت تولي اهتماماً خاصاً لجزيرة قبرص التي احتلها البريطانيون عام (1878م) في اعقاب معاهدة لندن(9).

2- السياسة الخارجية التركية في الحقبة مابين الحربين العالميتين:

بعد دخول تركيا عصبة الأمم، وحصول تحسن في علاقات تركيا مع جيرانها، أخذت السياسة التركية تواجه التكتلات الاوربية الجديدة، الناجمة عن تصاعد قوة النازية في ألمانيا والفاشستية في ايطاليا وأطماعهما في أوربا والشرق الأوسط.

وقد أكدت الحكومة التركية على انتهاجها موقف الحياد من الصراعات الاوربية، ورفضت كل العروض لابعادها عن خط الحياد هذا، وفضلت الدخول في تعاون مع الدول الأصغر حجماً، وفعلاً انضمت تركيا عام(1934م) إلى حلف البلقان الذي ضم اليونان وتركيا ورومانيا ويوغسلافيا، وقد تعهدت الدول الأربع بضمان حدود بعضها البعض، والتشاور فيما بينها في حالة وقوع أي تهديد للسلم في البلقان(10)، وظل بلدان البلقانيان خارج الحلف، والبانيا الواقعة تحت النفوذ الايطالي وبلغاريا التي لم تكن راضية بحدودها، ثم انضمت تركيا لحلف بحر، والذي كان منذ ابتدائه أكثر تواضعاً من حلف البلقان، وهو حلف دول سعاد آباد وقد عقد الحلف عام (1937م)(11)، بين تركيا والعراق وايران وأفغانستان، وقد تعهد اعضاء الحلف، بعدم التدخل في شؤون بعضهم الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة ضد بعضهم البعض، وكما تعهدوا بالتشاور فيما يخص الخلافات الدولية التي تمس مصالحهم المشتركة(12).

لقد أدى بروز خطر النازية الألمانية والفاشستية الايطالية، الى تحسن ملحوظ في علاقات فرنسا وبريطانيا مع تركيا، على أمل محاولة كسبها إلى جانب الحلفاء ان أمكن أو ضمان وقوفها على الحياد في أي صراع مسلح مقبل بين الكتلتين الحلفاء ودول المحور. وقد تقوت هذه المحاولات من جانب الحلفاء بعد غزو

ايطاليا للحبشة عام (1935م). وقد انتهزت تركيا تحسن ظروفها وعلاقاتها الدولية، واستمرار علاقاتها الجيدة مع الاتحاد السوفيتي ودول الحلفاء، فأكدت أهمية الوصول الى اتفاقية محددة واضحة تضمن السيادة التركية على مضيقي البسفور والدردنيل، لتحل محل الفقرات الغامضة والمطاطة التي تضمنتها معاهدات الصلح. وفعلاً عقدت معاهدة مونترو عام (1936م) من قبل تركيا وكافة الدول المعنية بالمضايق، باستثناء إيطاليا، وتم وضع نظام جديد للمضايق، أكد السيادة التركية على هذه المضايق وحقها في تسليحها والرقابة المطلقة عليها، مع الاحتفاظ بمبدأ المرور الحر وفق قواعد القانون الدولي، ولكنها منعت مرور القطع الحربية في زمن الحرب، أو عندما تشعر أمنها مهددة بخطر حرب داهمة[13].

وتعد معاهدة مونترو كسباً مهماً للسياحة الخارجية التركية. وقد انتهزت تركيا فرصة تحسين علاقاتها مع فرنسا، وتم التوصل إلى حلف عسكري بينهما، من أهم نتائج هذا الحلف، هو قيام تركيا باستخدام القوة المسلحة لضم لواء الاسكندرونة العربي سنجق هاتاي فيما بعد عام (1939م) إلى أراضيها، خلافاً لقرارات عصبة الأمم ورغبات سكان اللواء من العرب والكرد وعناصر أخرى، وقد تمت عملية الضم هذه عام (1939م) في وجه معارضة عربية قوية لكل من تركيا وفرنسا واعدّها العرب مؤامرة ضد الأمة العربية[15].

3- الحياد التركي في الحرب العالمية الثانية:

منذ بداية الحرب العالمية الثانية، شعرت تركيا ان كافة الدول الكبرى، تحاول جرها إلى جانب احدى الكتلتين المتحاربتين من أجل الاستفادة من موقعها الجغرافي الممتاز. إلاّ ان تركيا صممت البقاء على الحياد، وقد تقوى هذا الاتجاه، بعد اكتشاف تركيا ان لكافة الدول أطماعاً محددة وأحياناً معلنة تجاهها، ففي الحقبة (1939-1941م) انشغلت العلاقات السوفيتية والالمانية النازية بمفاوضات طويلة، من أجل تقسيم مناطق النفوذ في اوربا الشرقية والشرق الأوسط، فقد أقر هتلر في معاهدات آب (1939م) وأيلول (1940م) بامتيازات خاصة ومحددة للاتحاد

السوفيتي، ومن هذه الامتيازات تلك التي منحت بموجب اتفاقية عام (1940م)، والخاصة بمنح السوفيت حق إقامة قاعدة عسكرية في المضايق التركية، واعتبار كافة المناطق الواقعة جنوب باطوم وباكو باتجاه الخليج العربي منطقة نفوذ سوفيتية[16].

وعلى الرغم من ان هذه السياسة كانت معروفة لدى الاتراك، فان الحكومة التركية ظلت تؤكد موقف الحياد. كما لم تؤثر المحالفات التركية-الفرنسية-البريطانية، التي عقدت قبيل الحرب على السياسة التركية الثابتة في ضرورة البقاء على الحياد. وقد ظهر ان هذه التحالفات فضلاً عن الحلف البلقاني الذي عقد عام(1934م)، وحلف سعد آباد الذي عقد عام(1937م)[17]، ماهي إلاّ خطوات تكتيكية لتركيز مفهوم الحياد التركي. وعندما قامت الحرب كانت تركيا محاطة بالاعداء من كل جانب. السوفيت من جهة الشرق والالمان من يوغسلافيا ورومانيا والايطاليين من البلقان. الا ان الهجوم الالماني على الاتحاد السوفياتي أنهى الحقبة التقارب السوفياتي-الالماني؛ الذي اعتبرته تركيا تهديداً خطيراً لوجودها، ولكنها من ناحية أخرى لم ترغب في الدخول في الحرب بجانب الحلفاء لأن ذلك يعرض أراضيها للخطر، علاوة على انها لم ترغب لقطع علاقتها مع ألمانيا التي كانت تجهز تركيا بالسلاح، مقابل صادرات تركيا من المواد الخام.

وقد بذل تشرشل جهوداً مضنية لاقناع عصمت اينونو، باعلان الحرب على دول المحور، الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل، وذلك لأن الاتراك كانوا يخشون حقيقة نوايا السوفيت، في ضوء الاطماع الاقليمية السوفيتية التقليدية حيال تركيا، ولاسيما فيما يخص المضايق التركية والمناطق الحدودية الشرقية.

الاّ ان السياسة الخارجية التركية شهدت بعض المرونة على ضوء تصور الحرب لصالح الحلفاء، وخشية التقاء السوفيت من تركيا بعد الحرب إذ هي بقيت على الحياد.

في عام(1944م) أوقفت تركيا صادراتها لاسيما الكروميت هو مادة حربية حيوية، إلى ألمانيا[18]. ومنعت مرور السفن الالمانية التجارية عبر المضايق؛ ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية بدول المحور في 2آب (1944م)[19]، وأعلنت أخيراً الحرب عليها في 23شباط (1945م)، أي قبل ستة أيام من انتهاء المهلة التي حددها مؤتمر يالطا للاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو وعشرة أيام قبل انتهاء الحرب، وكانت حرباً شكلية على ألمانيا واليابان[20].

- العلاقات بالاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية:

تعد تركيا جارتها الاتحاد السوفياتي السابق خطراً مباشراً على أمنها واستقلالها، وهذه هي السياسة نفسها التي كانت تنظر من خلالها الامبراطورية العثمانية الى روسيا القيصرية، ولايزال الاتراك يعدون الروس اساس انهيار الدولة العثمانية، كما يعدون الاتحاد السوفيتي السابق، يطمع في بسط سيطرته على مناطق الحدود الشرقية والمضايق التركية. ان هذه الفكرة التركية عمقت مواقف أجهزة الاعلام، ومن خلال التربية القومية التركية التي تحذر من الخطر السوفيتي والخطر الشيوعي، وقد قامت مختلف الحكومات التركية، ولاسيما تلك التي تعقب الانقلابات العسكرية، على تعميق هذا الاتجاه، بحيث أصبح موضوع العلاقات التركية بالاتحاد السوفيتي السابق حساساً جداً، ولاسيما، منذ ان تمكن السوفيت من بسط سيطرتهم على عدد من دول اوربا الشرقية و دول البلقان القريبة من تركيا[21].

وفي خلال التاريخ الطويل للعداء التركي-الدولي ظهر تحسن ملحوظ في النظرة المتبادلة بين الشعبين، وذلك خلال حقبة العشرينات وبداية الثلاثينات ولاسيما في العلاقات الأولى التي تأسست بين كمال اتاتورك ولينين بعد الحرب العالمية الأولى، والتي اعقبتها مساعدات عسكرية ومالية سوفيتية للثورة التركية. بيد ان هذه الحقبة كانت استثنائية في تاريخ العلاقات بين البلدين، فقد تأزمت العلاقات مجدداً في نهاية الثلاثينات، على اثر الاتفاقات بين هتلر وستالين التي

شملت تقسيم بولندا وفي خلال الحرب تعرضت تركيا لضغوط سوفيتية قوية، وفي مؤتمر الصلح في بوتسدام وبالطا وطهران دعا السوفيت الى ضرورة معاقبة تركيا لموقعها غير الحليف، خلال الحرب واتهموا الاتراك بالانحياز إلى المحور، وفي عام(1945م) الغى الكرملين معاهدات الصداقة مع تركيا، كما الغى معاهدات الحدود، الأمر الذي دفع تركيا إلى الانخراط في المعسكر الغربي والدخول في الحلف الأطلسي عام (1952م) في 18 شباط[22].

وقد بدأت العلاقات بالتحسن في منتصف الستينات، وجرى تبادل لعدد من الوفود، وتم التوقيع على اتفاقية اقتصادية تم بموجبها تقديم عدد من القروض لتركيا والتعهد ببناء عدد من المصانع ومحطات الكهرباء فيها. وفي تلك الحقبة أكد الزعماء السوفيت على تمسكهم بمعاهدات الحدود مع تركيا، واحترامهم لسيادتها على أراضيها وعلى مضايقها، وتحقق انفتاح أكثر في العلاقات بين البلدين في حقبة السبعينات، على الرغم من تصاعد المعارضة الشيوعية الداخلية ضد الحكومة التركية، واستمرار الحملات الاعلامية التركية ضد الشيوعية[23].

وفي حقبة السبعينات قام الرئيس بونكورني بزيارة تركيا عام(1974م)، كما قام رئيس الوزراء السوفيتي السابق كوسيجين بزيارة مماثلة عام (1975م)، وافتتح الأخير مشروع الحديد والصلب في الاسكندرونة. وقد تم تأسيس عدة مشاريع للحديد والصلب والمولدات الكهربائية والمعامل الكيمياوية بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق[24].

وحصل تحسن في العلاقات التركية-البلغارية، واقيمت عدة مشاريع مشتركة لتوليد الطاقة الكهربائية، وجرى توسع في العلاقات الاقتصادية مع كل من بولندا وهنغاريا وجيكوسلوفاكيا. وقد تحقق في حقبة السبعينات أيضاً، توسع في العلاقات التركية مع يوغسلافيا ورومانيا، إذ تعد تركيا انه من الضروري تطوير العلاقات مع هذين البلدين لسياستهما المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ومن أجل تخفيف الضغط الذي كان يمارسه السوفيت على المنطقة. وقد اولى بولند أجويد زعيم

حزب الشعب الجمهوري أهمية خاصة للعلاقات مع يوغسلافيا، واعد نظامها من الانظمة الاقتصادية الناجحة، ودعا إلى الاستفادة من التجربة اليوغسلافية التي تمكنت من دعم الاستقلال الوطني، في الوقت الذي حققت فيه انجازات اقتصادية كبيرة.

وقد اسست تركيا علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية في بداية عام (1973م)، بناء على الظروف الدولية الجديدة، التي نجمت عن اعتراف الولايات المتحدة، بحكومة الصين الشعبية، وقد تمت تصفية العلاقات التركية مع تيوان، وبدأت تركيا تصدر القطن والصوف إلى الصين. ولم تقم تركيا أية علاقات دبلوماسية بينها وبين كوبا، ولكنها تملك علاقات دبلوماسية بألبانيا[25].

وفي عام (1964م) وقف الاتحاد السوفيتي السابق إلى جانب تركيا في قضية قبرص، مما لقي ارتياحاً كبيراً بين الاوساط التركية، على عكس الموقف الامريكي المساند للمطالب اليونانية في هذه القضية الحيوية لتركيا. ومنذ أواسط الستينات، تطورت العلاقات التركية السوفيتية، وتبودلت الزيارات الرسمية بين كبار مسؤولي البلدين. ولعل اهمها زيارة الرئيس التركي السابق جودت صوناي لموسكو عام (1969م)[26].

كما تم عام (1967م) إبرام اتفاقية تنص على اسهام الاتحاد السوفيتي، في انشاء سبعة مشروعات صناعية كبرى في تركيا، منها مصنع للحديد والصلب والالومنيوم. وتكرير النفط. تسدد تكاليفها بمنتجات زراعية تركية. ووافق الاتحاد السوفيتي على انشاء محطة توليد للطاقة النووية في تركيا. وبمساعدة تركيا في التنقيب عن النفط في الاراضي التركية. وبناء سد مشترك بين البلدين على نهر(الاربكي) الذي يقع على الحدود المشتركة بين البلدين. ويستفيد منه المزارعون الاتراك والسوفيت.

وتم عام (1978م) توقيع صداقة وتعاون، يحاول من خلالها السوفيت طمأنة الاتراك من القلق والمخاوف التي تنتابهم من الاتحاد السوفيتي. وكجزء من هذه

السياسة ضاعف الاتحاد السوفيتي مساعداته المختلفة لتركيا. كما عمل على تحسين علاقات تركيا الاقتصادية بدول(الكوميكون).

وبعد الانقلاب العسكري في تركيا عام(1980م) الذي قاده الرئيس التركي السابق، ومجيء حكومة تركية جديدة برئاسة توركوت اوزال استمرت العلاقات التركية السوفيتية أيامئذٍ بالنمو والتطور، وتبودلت الزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين. إذ قام رئيس الوزراء السوفيتي السابق نيكولاي تيخونوف، بزيارة لأنقرة في كانون الأول (1985م). وتركزت المباحثات بين الجانبين السوفيتي والتركي على تقرير التعاون الاقتصادي طويل الأمد بين البلدين. من خلال وثيقة تنص على توثيق التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية[27]. كما تضمنت التوقيع على وثيقة أخرى للتعاون التجاري يمتد من سنة (1986م) ولغاية سنة (1990م). وعلق على هذه الوثيقة رئيس الوزراء السوفيتي أيامئذ بقوله: ((يجب ان نستغل كل فرصة للتقدم حثيثاً نحو توطيد علاقات حسن الجوار فيما بيننا. وان الوثائق التي وقعناها تمثل الأساس المتين الذي ستقام عليه صروح تعاوننا في المستقبل)).

ورد عليه رئيس الوزراء التركي قائلاً: ((لايخامرني أدنى شك بأن هذه الوثائق ستجعل تركيا أقدر على تطوير علاقاتها بجارها الاتحاد السوفيتي، لاسيما بما يمتلكه هذا البلد من امكانات اقتصادية. وان علاقاتنا ستتخذ طوراً من الديناميكية على أساس طويل الأمد ولمصلحة كلا الطرفين)). كما تطرق الجانبان الى المسائل السياسية ذات الاهتمام المشترك. وبروح من حسن النية. كانت نتائج هذه المحادثات هي الأخرى ناجحة وتبعث على الأمل. فقد صرح رئيس الوزراء السوفيتي قائلاً: ((أود أن أعبر عن ارتياحي لتطابق وجهات النظر السوفيتية والتركية من اختلافنا فيما يخص بعض الأمور. لكن هذا الاختلاف يشجعنا لخوض محادثات أخرى. وتكثيف جهود جديدة، لايجاد أرضية مشتركة تجمع بين المواقف الودية لكلا البلدين))[28].

- العلاقات بالأقطار العربية:

تركز الحكومة التركية على العلاقات بالجمهورية العراقية، وتعد ان موضوع تطوير العلاقات بالعراق، هو سياسة وطنية ثابتة وعن طريق العراق، يمكن تطوير العلاقات بالاقطار العربية الأخرى، وكان للموقف المتفهم الذي أبداه العراق من قضية قبرص أكبر الأثر في المركز الذي يتمتع به العراق في السياسة التركية[29].

أما العلاقات بمصر فقد كانت دائماً قلقة منذ ايام المرحوم جمال عبدالناصر الذي عارض تأييد تركيا للمواقف الغربية حيال المنطقة العربية، ولاسيما في عهد عدنان مندرس الذي تحمس لسياسة الاحلاف. وفي عهد انور السادات تردت العلاقات التركية المصرية بسبب الموقف الذي اتخذه الأخير في دعم وجهة النظر اليونانية في قضية قبرص، وتقديمه الدعم المادي والمعنوي للحكومة القبرصية بزعامة مكاريوس، أو بزعامة سبيور كبريانو. وعلى العكس من ذلك فان العلاقات بليبيا قد تطورت كثيراً، وقد قدمت ليبيا عدداً من القروض المالية لتركيا، كما استعانت بعدد من العسكريين الاتراك لتدريب القوات الليبية، وعشرات الالوف من العمال الاتراك للعمل في الموانيء والمؤسسات الصناعية الليبية، وقد أيدت ليبيا مواقف تركيا فيما يخص قضية قبرص[30].

وتتمتع تركيا بعلاقات ودية بكل من تونس والجزائر والمغرب والسودان وجمهورية اليمن وموريتانيا ولبنان. أما العلاقات بسوريا فهي بين مد وجزر، وهي علاقات حساسة منذ قيام تركيا، بضم لواء الاسكندرونة عام (1939م)، ولكن هناك علاقات اقتصادية واسعة بين البلدين، وهناك تعاون ملحوظ بين صناعات وقطاعات القطاع الخاص الاقتصادية في البلدين.

وقد حصل تطور كبير في علاقات تركيا بالاقطار العربية في الخليج العربي، فتأسست علاقات دبلوماسية بكل من الكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان، وتحاول تركيا الاستفادة من العلاقات الاقتصادية بالدول

المنتجة للبترول وذلك لمساعدتها في قضايا التنمية ومعالجة حالة التأزم التي يعيشها الاقتصاد التركي: وقد تقدمت العلاقات بالمملكة العربية السعودية التي قدمت لتركيا عدداً من القروض، وحصل تحسن ملحوظ في العلاقات الثقافية والدينية. ولابد من التأكيد على وجود عدة عوامل دفعت تركيا لتطوير علاقتها بشكل أوسع بالاقطار العربية منها[31]:

1- حاجة الاقتصاد التركي إلى راس المال العربي.

2- عزوف السوق الاوربية المشتركة عن الاهتمام بالتعاون الاقتصادي مع تركيا.

3- رغبة تركيا في امكانية استفادة الاقطار العربية، من فائض العمال الاتراك، وخصوصاً على ضوء المضايقات والعوائق التي تضعها أمامهم اقطار اوربا الغربية.

4- الشعور المتزايد لدى صفوف الرأي العام التركي والمنظمات والاحزاب، ان من الأفضل لتركيا التوجه للتعاون مع جيرانها العرب والاقطار الاسلامية، ولاسيما بعد الموقف الاوربي المؤيد لليونان في قضية قبرص، والحظر الامريكي على تزويد تركيا بالأسلحة بعد غزو قبرص من قبل القوات التركية[32].

وعموماً يمكن القول بان تطور العلاقات العربية في مجالات أشمل تخضع لعاملين مهمين هما:

أولاً: عامل القضية الفسلطينية، ورغبة العرب في ان تكون تركيا أكثر قرباً للعرب في هذه القضية، وتصفية علاقاتها بالكيان الصهيوني.

ثانياً: دعم الاقطار العربية لتركيا في القضية التي يعدها الاتراك قضية قومية لهم.

صرح رئيس عبدالله غول ورجب طيب اوردغان، ان العالم العربي بدأ في السنوات الأخيرة يولي مشكلات تركيا اهتماماً وتفهماً أكثر، لاسيما بعد احتلال العراق عام (2003م)، حيث ان المؤتمرات العربية والاسلامية اتخذت قرارات ايجابية بصدد مشكلات تركيا.

- تركيا وحلف شمال الأطلسي(الناتو N.ATO)[33]:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها محاطة بالاتحاد السوفيتي السابق من معظم الجهات، فضلاً عن تقوية التواجد العسكري السوفيتي إلى الشرق، وفي البحر الأسود، فان الاتحاد السوفيتي السابق روسياً حالياً، قد شمل رومانيا ويوغسلافيا وبلغاريا والبانيا ودول اوربا الشرقية الأخرى، كما ان ثورة شيوعية قوية، قد تأججت في اليونان وفي أقصى الجنوب الشرقي، كانت قد نشأت حكومة كردية تحت النفوذ السوفيتي السابق في مهاباد(ايران). وفي البداية أراد عصمت اينونو الاستمرار في سياسة الحياد بين الكتلتين الاتحاد السوفيتي السابق والغرب، إلاّ ان هذه السياسة لم يكتب لها النجاح، على الرغم من المساعي الدبلوماسية التركية[34].

ففي حزيران عام (1945م) أعلن الاتحاد السوفيتي السابق، عن الغاء معاهدة الصداقة والحياد مع تركيا التي عقدها عام (1925م)، وطالب الاتحاد السوفيتي بمنحه حق اقامة قواعد عسكرية في المضايق التركية واسترداد قارص وأردهان، وهما من اقاليم الحدود التركية، وشنت أجهزة الاعلام السوفيتية حملة اعلامية شعواء ضد تركيا، واتهمتها بموالاة المحور خلال الحرب، وقدمت الحكومة السوفياتية اقتراحاً لتعديل معاهدة مونترو حول المضايق واستبدالها بمعاهدة جديدة تجعل أدارة المضايق التركية مشتركة بين تركيا والاتحاد السوفيتي. وكان رد الفعل التركي عنيفاً، فقد أعلن عصمت اينونو في المجلس الوطني الكبير رفضه للمطامع السوفياتية وقال: ((اننا نعلن بصراحة اننا لسنا ملزمين بالتنازل عن الأراضي التركية، والحقوق التركية لأحد، واننا نريد ان نعيش ونموت شرفاء)). وقال رئيس المجلس: ((ان قارص هي مفتاح البحر المتوسط، وهي السد الوحيد في وجه طوفان كبير، فاذا أصر الروس على مطلبهم، فاننا سنقاتل إلى أخر تركي))[35].

اتخذت الحكومة التركية اجراءات سريعة لقبول المساعدات الغربية. فقبلت برنامجاً امريكياً للإعارة والتأجير، ثم قبلت تركيا مشروع الرئيس الامريكي ترومان سنة (1947م)، المقدم إلى تركيا واليونان، ودعيت تركيا من الدول الغربية عام (1948م)، للاشتراك في مشروع انعاش اوربا الاقتصادي. وفي عام (1950م)، شاركت تركيا في حرب كوريا، بارسال قطعة عسكرية حاربت ببسالة، لفتت إنتباه الدول المشاركة في الحرب، مما ساعد تركيا على التقرب، أكثر وأكثر من الغرب، على الرغم من المعارضة التي وجهت للحكومة التركية من داخل البلاد لهذه المشاركة التي قد يكون من شأنها استفزاز الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى(36).

لقد وقعت المعاهدة المؤسسة لحلف شمال الأطلسي في 14نيسان عام (1949م)، في واشنطن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا وأيسلندة وايطاليا واللوكسمبورغ و هولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة. ففي بداية عام (1950م) تقدمت تركيا بطلب رسمي للانضمام الى حلف الأطلسي، إلاّ ان هذا الطلب لم يقبل فوراً، بسبب معارضة الدانمارك والنرويج، فقد أصرتا على ايجاد نوع من الارتباط بين تركيا واليونان والحلف، بيد ان الدول الاسكندنافية في الحلف غيرت رأيها عام(1951م)، وسحبت معارضتها، وانضمت الدولتان تركيا واليونان رسمياً للحلف في شباط عام (1952م)، كما وافق المجلس الوطني التركي الكبير(البرلمان التركي) على قرار الانضمام، في الوقت ذاته. وبانضمام تركيا إلى الحلف امتد دفاع الغرب الى حدود ايران وسد الفراغ في الجناح الشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك بحر الادرياتيك(37).

ومنذ ذلك التاريخ تسلمت تركيا مساعدات عسكرية كبيرة من الولايات المتحدة ودول حلف الأطلسي، كما تم اعادة بناء القوات المسلحة بشكل يتناسب ومتطلبات الحلف المذكور. ووافقت تركيا بموجب الاتفاقات الثنائية التي عقدتها مع الولايات

المتحدة وحلف الأطلسي، على وضع قواعد عسكرية كثيرة، تحت اشراف الحلف المذكور، كما وافقت على قيام الولايات المتحدة الأمريكية، ببناء قواعد جوية، وقواعد أنصات على طول البحر الأسود وشرق وغرب تركيا، وأصبحت قاعدة انجرليك قرب أذنة أكبر قاعدة لحلف الأطلسي في شرق البحر المتوسط، واعدت أزمير مركز قيادة الأسطول الحربي لحلف الأطلسي في البحر المتوسط(38).

وبعد دخول تركيا واليونان حلف الأطلسي، تحسنت العلاقات بينهما، وفي عام(1953م)، قبلت الدولتان اقتراحاً من الرئيس تيتو الذي كان هو الآخر تحت ضغط سوفيتي حاد؛ لتوقيع معاهدة صداقة بين تركيا واليونان ويوغسلافيا عام (1953م)(39).

وقد حاولت دول حلف الأطلسي، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، استخدام تركيا في الضغط على الدول العربية، من أجل قبول سياسة الاحلاف العسكرية، وفعلاً بذلت تركيا جهوداً كبيرة في هذا السبيل، إلاّ ان الدور التركي جابه معارضة قوية من جانب الاقطار العربية. كما كان فشل عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي الذي نشط في تنفيذ هذه المبادرة يعود إلى رفض الدول العربية، ماعدا الحكم الملكي في العراق الذي أبدى التعاون معه بهذا الصدد. وقد فسرت الاقطار العربية الدور التركي بأنه يخدم المصالح الغربية، وقد أضر هذا كثيراً بسمعة تركيا في المنطقة العربية، خلال الخمسينات التي شهدت قيام وسقوط حلف بغداد[40].

ان أهمية مساهمة تركيا في حلف الأطلسي وقواعدها العسكرية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، تتضح أيضاً من تصريحات الكثير من المسؤولين في الادارة الامريكية وفي حلف شمال الأطلسي. فقد صرح القائد الأعلى السابق لقوات حلف شمال الأطلسي في اوربا الجنرال الكسندر هيغ بأن اشتراك تركيا في ثلاثة من أربعة ميادين حربية في المنطقة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي. وهي شرق تركيا والمتوسط والجوار التركي، يمكن ان يكون حيوياً لنجاح حلف شمال

الأطلسي في زمن الحرب. وقد لاحظ هيغ ان الدفاع عن شرق تركيا، الذي يشكل حماية لمصادر النفط في الشرق الأوسط والخليج العربي. يعتمد على القوات التركية[41].

وفيما يخص البحر المتوسط تنهض تركيا بدور مهم في مواجهة السفن الحربية السوفيتية(روسيا حالياً) في البحر الأسود، والحد من نشاط الطيران السوفيتي السابق، انطلاقاً من قواعد في جنوب الاتحاد السوفيتي، باتجاه بحر ايجه وماوراءه. كما انه لابديل عن مساهمة تركيا في الدفاع عن الجوار. ذلك لأنه في حالة وجود تركيا خارج الصورة العسكرية، تصبح عمليات حلف وارشو ضد اليونان سهلة. اضف الى ذلك انه من دون مواجهة تركية للاتحاد السوفيتي السابق، في حرب تخوضها قوات حلف شمال الأطلسي؛ يمكن لحلف وارشو ان يحول قوات برية وجوية شمالاً ضد المنطقة الوسطى لحلف شمال الأطلسي، مما سيؤثر على ميزان قوى الحلف في تلك الجبهة. وقد لفت الجنرال هيغ الانتباه إلى ان القوات التركية يمكنها ان تعوق (200)فرقة عسكرية أخرى على جبهة البلقان[42].

شهدت العلاقات التركية–الامريكية تطوراً كبيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وظلت هذه العلاقات حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية، وقدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة لتركيا. وظلت الأخيرة متمسكة بعضويتها في الحلف، على الرغم من تصاعد المعارضة الشعبية ضد العلاقات بالغرب.ومن ناحية أخرى تأثر صعود وهبوط درجة حرارة العلاقات التركية–الأمريكية، والتركية بالدول الاوربية عموماً بالقضية القبرصية. فقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية الموافقة على السياسة التركية حيال قبرص، وكذلك كان موقف بقية أعضاء حلف الأطلسي[43].

ففي عام (1961م) طلب الرئيس كندي من الرئيس التركي جمال كورسيل[44]؛ ايقاف الاستعدادات العسكرية التي كانت تجرى من أجل غزو جزيرة قبرص. وفي

عام (1974م) وقفت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف نفسه، بل أشد فقد أعلن البيت الأبيض، عن قراره الخاص بوضع الحظر على تزويد تركيا بالأسلحة إذا لم تبادر بسحب القوات التركية من قبرص(45). وقد ردت تركيا على هذا الموقف بوضع اليد على كافة القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، وفي مقدمتها قاعدة انجرليك الجوية الأمريكية الواقعة بالقرب من أذنة(46). وهددت تركيا بأنها قد لاتعيد علاقاتها بحلف الأطلسي، أو قد تلجأ إلى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح. الا ان أي يشيء من هذا القبيل لم يحدث، وعلى الرغم من استمرار الجفاء بين البلدين خلال أعوام (1974-1977م). فإن تركيا ظلت متمسكة بالتزاماتها في حلف الأطلسي، وفي عام (1978م)، تم رفع الحظر على تزويد تركيا بالأسلحة الامريكية، هذا مع العلم ان بعض دول الحلفاء كانت تزود تركيا بقطع الغيار خلال فترة برود العلاقات التركية-الأمريكية، وفي مقدمة هذه الدول المانيا الغربية، ولابد أن ذلك قد تم بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية(47).

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية الأنقلاب العسكري الذي أقدمت عليه القوات المسلحة التركية عام(1980م)، بزعامة الفريق الركن كنعان افرين، وأعربت عن ارتياحها لتصريحات زعيم الانقلاب، من ان الغرض الرئيس لحركته هو وضع حد لاعمال الارهاب والاضطرابات، وايقاف حالة اللامبالاة واللامسؤولية السياسية بطريقة السعي لايجاد الحلول المعقولة والسريعة لحالة التردي الاقتصادي(48).

وقد أسرعت الولايات المتحدة التركية بالقروض والمساعدات الاقتصادية وطلبت من صندوق النقد الدولي ودول الحلف ان تعمد إلى السياسة نفسها كما قامت بتزويد الجيش التركي بأسلحة حديثة(49).

وقد أكدت الحكومة التركية الجديدة على تمسكها بالتزاماتها في حلف الأطلسي؛ واستعدادها لتطوير التعاون مع الولايات المتحدة في كافة المجالات؛ بما في ذلك استمرار التسهيلات العسكرية بموجب اتفاقيات حلف الأطلسي. ولايمكن تجاهل

تأثير الأوضاع الايرانية على قرار الحكومة الامريكية هذا، وخشية واشنطن من امكانية تواجد نظام مشابه في تركيا، الأمر الذي سيؤدي الى خلق ظروف غير ملائمة لحلف الأطلسي، ولاسيما، ان تركيا تحتل موقعاً استراتيجياً مهماً فيما يخص الولايات المتحدة ودول الحلف الأخرى[50].

وقد شهدت السنوات الثلاثين الأخيرة تطوراً في العلاقات التركية بألمانيا الاتحادية، ويرجع هذا التطور بالدرجة الأولى إلى تواجد مليون ونصف عامل تركي تقريباً، يعملون في مصانعها ونشاطاتها الاقتصادية، وقد أثرت هذه العلاقة على مستوى الصناعة في تركيا، كما قامت ألمانيا بتزويد تركيا، بالقروض والمساعدات الاقتصادية المختلفة.

وعلى الرغم من تغير الظروف الدولية، الا ان الاتراك يحتفظون حتى الآن بمشاعر واضحة؛ في أية اتجاهات لتوطيد العلاقات بألمانيا في اطار العلاقات الاوربية الأولى، في جدول الدول المستوردة من تركيا، وتستورد ألمانيا المواد الخام مثل معدن الكروم والنحاس والقصدير، فضلاً عن كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية[51].

ولتركيا علاقات سياسية واقتصادية جيدة بكل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا وسويسرا والنيرويج والدانمارك وهولندا والنمسا، الا انها أخذت تنتقد السياسة التي تنتجها حكومات هذه الدول حيال النشاطات التي تمارسها المنظمات الأرمنية ضد الدبلوماسيين الاتراك، وتعد تركيا، ان فرنسا تضم المركز الرئيس لنشاطات الأرمن، الا ان من الضروري توضيح أن هذه المشكلة لم تؤثر على العلاقات الاقتصادية وتواجد عشرات الالوف من العمال الاتراك في هذه البلدان[52].

وقد سعى الزعيم التركي بولند اجويد، في أثناء ترأسه الحكومات التركية، ان يقيم علاقات وثيقة بالسويد، واشاد بالنظام الاقتصادي والاجتماعي فيها، القائم على احترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية، الا ان محدودية العلاقات الاقتصادية، وما يمكن ان تقدمه السويد الى تركيا، أدى إلى عدم تأثير مثل هذه الاتجاهات على

تحسين الاوضاع الاقتصادية التركية، والتي كانت تحتاج إلى قروض ومساعدات أكبر بكثير مما يمكن ان تقدمه لها السويد. ومن ناحية أخرى فان الصحف السويدية وأجهزة الاعلام استمرت في نقد الاوضاع التركية، ولاسيما ابان عهود الحكومات العسكرية، واعربت أجهزة الاعلام عن معارضتها السياسة التي يتبعها القضاء التركي ضد المعارضين[53].

وقد ترددت أو ساءت العلاقات الايطالية-التركية على اثر محاولة الشاب التركي، أقجا اغتيال البابا، وأخذت أجهزة الاعلام والمنظمات اليمينية والدينية المختلفة، تنتهز الفرصة لانتقاد تركيا، وتحاول نبش صفحات الماضي في العداء العثماني-الاوربي وبصيغة دينية جديدة. هذا مع العلم ان السلطات التركية كانت قد حذرت سلطات الأمن الايطالية من هروب(محمد آغا أقجا) وتحركاته في اوربا، وأبلغتهم عن طريق السفارة التركية في روما، ان هذا المغامر التركي قادم لاغتيال البابا[54].

ان تركيا عضو في الكثير من المنظمات الاقتصادية للعالم الغربي، وفي مقدمتها المجلس الاوربي، والمنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي، واجنة الطاقة الدولية، وهي عضو مشارك في السوق الاوربية المشتركة، ومن المفروض ان تصبح تركيا عضواً كاملاً في السوق في نهاية الثمانينات من هذا القرن. وتأمل تركيا من عضويتها في السوق، ان تساعدها على تسويق محاصيلهم الزراعية في أوربا[55].

وهناك في تركيا بعض المعارضة لسياسة تركيا في أوربا الغربية، ومحاولة الاقتصاديين الاتراك، ربط التطور الاقتصادي التركي بأوربا، وقد عارض حزب السلامة الوطنية سياسة تركيا تجاه السوق المشتركة، ودعا إلى عدم الاعتماد على اوربا، التي ايدت وجهة نظر اليونان ضد تركيا في حرب قبرص، والعمل بدلاً من ذلك على قيام سوق اسلامية مشتركة، كما دعا إلى التعاون مع الاقطار العربية المنتجة للنفط[56].

هذا ولاننسى ان العمال الاتراك في اوربا الغربيـة يتعرضـون احيانـاً إلـى مضايقات وتمييز عنصري وديني، تعالجه أجهزة الاعلام التركية، بشن حمـلات ضد الدول التي يتعرض فيها هؤلاء العمال الى المشكلات، ويلاحظ ان المنظمات الاسلامية التركية تنشط في صفوف المراكز العمالية التركية في اوربا، وتشجعهم على التمسك بالمبادئ الاسلامية، كرد فعل للمشاعر الاوربية، كما شهدت هـذه المراكز العمالية نشاطات سياسية يسارية مختلفة(57). وتشارك تركيا أيـضاً فـي عضوية الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة وهي:

1- منظمة الغذاء والزراعة	FAO
2- البنك الدولي للانشاء والتعمير	IBRD
3- محكمة العدل الدولية	ICJ
4- هيئة التنمية الدولية	IDA
5- الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
6- منظمة العمل الدولية	ILO
7- صندوق النقد الدولي	IMF
8- البنك الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
9- الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة	GATT
10- منظمة الطيران المدني الدولية	ICAO
11- الهيئة المالية الدولية	IFC
12- المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم	UNESCO
13- منظمة الصحة الدولية	WHO
14- اتحاد البريد العالمي	UPU
15- المنظمة الاستشارية البحرية	IMCO
16- اتحاد الاتصالات المرئية الأولى	ITU
17- منظمة ممتلكات الثقافة العالمية	WIPO

- العلاقات باليونان ومسألة قبرص:

لعلّ أقوى عناصر الاستمرار في علاقات تركيا الخارجية بعد انتهاء النظام الدولي القائم على قطبين أثنين، هو في العلاقات باليونان وفي الموقف من المسألة القبرصية[58]، وإذا حصل أي تغيير فقد شكل مزيداً من التشدد التركي في هذا الجانب من سياسة تركيا الخارجية. فالعلاقات الثنائية وقبرص، كلتاهما، مالبثتا أن تحولتا إلى نزاعين مزمنين منطويين على احتمال نسف الوضع الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط، إذ لم تتم معالجتهما وإدارتهما بشكل صحيح، لم تبد تركيا ولا اليونان، أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، قادرة على أن تفضي إلى تسوية دائمة. فما حصل هو العكس، إذ بات الموقف التركي، فيما يخص قبرص، أكثر تشدداً، مما لايبشر بأي تقارب على صعيد العلاقات الأخرى باليونان. يستمر الطرفان في اعتماد مواقف جازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالآخر، مواقف لاتخلو، أحياناً، من أصداء طبول الحرب. بيد أن من المؤكد أن ليست ثمّة أية نوايا تركية بالتصعيد غير المحدود، كما لاتوجد أية سياسة يونانية هادفة إلى إحداث خلل في التوازن الهش القائم على أرجل من قصب في حوض بحر ايجه، ومع ذلك، فإن الحرب بين تركيا واليونان، على الرغم من ضآلة احتمالاتها، قد تندلع في أي وقت[59].

- الخلفية التاريخية للصراع على قبرص:

يتعذرُ فهم علاقات تركيا باليونان بعمق مالم يتم أخذ التراث التاريخي بعين الاعتبار[60]، يجري، في اليونان كما في تركيا، تصوير العلاقة بين البلدين مثقلة بركام ثقيل من التجارب التاريخية المؤلمة التي تمس طابع هويتيهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق[61].

وإن اليونان الحديثة تحرص على إسناد هويتها القومية بالماضي الهليني والبيزنطي في آسيا الصغرى الذي وصل إلى نهاية شبه كاملة مع الاجتياح التركي(العثماني) للاناضول، والنضال المظفّر ضد النير العثماني الذي يتقاطع من

وجهة النظر التركية، مع تعجيل عملية انهيار الامبراطورية العثمانية، والجمهورية التركية مدينة بوجودها، بين أسباب أخرى، لحرب استقلال كانت فيها قوات الاحتلال اليونانية في الاناضول الغربي والاوسط هي العدو الرئيس. ومايشكل فيما يخص الاتراك ميلاد دولتهم هو الكارثة الاناضولية، والنهاية الأخيرة لنوع من أنواع الايديولوجية الامبريالية الجديدة، التي عرفت باسم فكرة ميغالي(Megali idea)، برأي اليونانيين. وهكذا، فإن كلا من الدولتين الحديثتين تربط علة وجودها بالذات بأحداث كانت كارثية ومدمرة فيما يخص الأخرى[62].

مارس هذا التصور للتاريخ الذاتي والتاريخ العام، جنباً إلى جنب مع فهم هويتين قوميتين مختلفتين، تأثيراً قوياً على العلاقة الراهنة، ولايلبث هذا الموضع أن يتعزز، عادة، على جانبي المعادلة كليهما، من خلال سلسلة أدوات التدجين والتأهيل، مثل المدارس ووسائل الإعلام والأوساط الجامعية البحثية. وما يجعل السعي إلى التخفيف من حدة التصورات المتبادلة للماضي أكثر صعوبة، هو أن هذه التصورات تجري تغذيتها، بصورة متواصلة، بسيل من الاحداث والأزمات والمجابهات والتهديدات الحربية[63]، الخ... الحالية.

ومن ثم، فان العلاقات التركية اليونانية لاتتسم بالثقة المتبادلة ومحاولات التعاون، بمقدار ماهي مطبوعة بالانعدام المتبادل للثقة وبسلوك سياسي قائم على الردع والتحدي.

وكانت أساس المشكلة بين الدولتين هي قضية جزيرة قبرص، التي كانت جزءاً من الأراضي العثمانية حتى عام(1878م)، عندما حصلت بريطانيا على الجزيرة ثمناً لتوسطها في انهاء الحرب التركية-الروسية، وظلت منذ ذلك التاريخ جزءاً من الممتلكات البريطانية، وفي خلال الحرب العالمية الثانية كانت قبرص قاعدة عسكرية بريطانية مهمة، وبعد انتهاء الحرب تصاعدت في الجزيرة، حركة قومية تأثرت عموماً بالحركة الوطنية اليونانية، وقد قاد هذه الحركة الاسقف مكاريوس الذي طالب باستقلال الجزيرة تساعده في ذلك منظمة..الأيركا... العسكرية التي

حصلت السلاح ضد المحتلين الانجليز. وقد نقل الاسقف مكاريوس قضية بلاده إلى المحافل الدولية في الامم المتحدة ومؤتمرات عدم الانحياز، ونال دعماً كبيراً، وحصل في النهاية على قرار من الأمم المتحدة باستقلال الجزيرة، وتولى هو منصب أول رئيس للجمهورية.

الاّ ان الطائفة التركية التي تؤلف (35٪) من السكان تقريباً اعربت عن قلقها من احتمال احتكار القبارصة اليونانيين السلطة، وابعاد الاتراك عن المساهمة الفعلية في الادارة وتم ظهور تنظيم سياسي تركي اتجه إلى تركيا لمساعدة القبارصة الاتراك، في نيل حقوقهم بالتعاون مع القبارصة اليونانيين[64].

وقد أعربت تركيا عن قلقها لوضع القبارصة الاتراك، وساندت مطالبتهم بنصيب أوفر من السلطة السياسية والحياة الاقتصادية. وقد أدت الخلافات بين الطائفتين، والتي أججتها دعوات لوحدة قبرص مع اليونان إلى اصطدامات دامية، دفعت تركيا واليونان إلى محاولات التدخل المباشر. وفي عام (1961م) جرت ترتيبات تركية عسكرية لغزو قبرص، الا أن هذه الترتيبات أفشلت بتدخل الرئيس الأمريكي كندي، وتهديده الأتراك إذا هم حققوا تهديداتهم[65].

وفي عام (1974م) وعلى أثر الانقلاب العسكري والسياسي الذي حدث في قبرص، والذي أطاح بالرئيس مكاريوس، وأتى بحكومة قبرصية يونانية دعت إلى الوحدة الفورية مع اليونان. قامت القوات المسلحة التركية بانزال عسكري في قبرص، وذلك بعد موافقة حكومة بولند أجويد على هذه الخطوة، وقد تمت السيطرة على (40٪) تقريباً من أراضي الجزيرة، وقد رفضت الحكومات التركية المتعاقبة الانسحاب من الجزيرة، الا بعد ضمان حقوق الطائفة التركية وفق نظام يقوم على أساس الدولة الفدرالية لمنطقتين مستقلتين ذاتياً.

وعلى الرغم من الضغوط الامريكية والغربية المختلفة، والضائقة الاقتصادية التي كانت ولاتزال تعانيها الحكومات التركية، وماتؤلفه قضية احتلال قبرص من عبء مالي واقتصادي وعسكري على تركيا. الا ان الاخيرة لأسباب قومية

واضحة؛ أكدت مراراً وتكراراً رفضها التخلي عن مسؤوليتها تجـاه المـواطنين الاتراك. ويتزعم الجانب التركي في الصراع الطائفي القبرصـي الـسيد رؤوف دنكداش وهو المتحدث الرسمي باسم الطائفة القبرصية[66].

أما القضايا الأخرى التابـة للصراعات الجوهرية بين تركيا واليونان، ليـست أقل من قضية قبرص، فهي تلك المتعلقة بمسائل بحر ايجه وتشكل موضـوعات خلافات خطيرة بين تركيا واليونان. فتركيا ترفض بالاستناد الى ذرائع حقوقيـة، التسليم بمجال اليونان الجوي البالغ عشرة أميال بحرية حول أراضـيها، كمـا أن الطائرات العسكرية التركية تقوم على الدوام بخرق المجال الجوي إلى مسافة ستة أميال بحرية، وهي المسافة التي تقبل بها تركيا، مستفزة سلـسلة متـصلة مـن الاحتجاجات اليونانية على الانتهاكات التركية[67].

غالباً ماتترافق هذه الحوادث باشتباكات جوية بين المقاتلات النفاثـة التركيـة واليونانية، تكون على الدوام منطوية على خطر إمكانية تفجر صدام عسكري؛ لأن الطائرات كثيراً ماتكون مزوّدة بأسلحة فتاكة[68].

بادرت تركيا في السبعينات الى تشكيل جيش رابع ثم نشره على شواطئ بحر ايجه، وجرى تجهيزه بعدد كبير من مراكب الانزال. ليست الاتهامات والتحركات العسكرية التركية، بنظر اليونان، مبرّرة على الاطلاق، بل وتشكل دليلاً آخر على نوايا أنقرة التوسعية. وقد أدى الشجار التركي-اليوناني المتواصل فيما يخص هذه القضية، مرة بعد أخرى، إلى تقييد حركة الناتو في منطقة بحر ايجه[69].

تصاعدت النزاعات الإيجية إلى عتبة المجابهة العسكرية بين تركيا واليونـان ثلاث مرات، في سنوات (1974م، 1976م، 1987)، ولكنها مالبثت أن تراجعت، كل مرة بسرعة لابأس بها، بسبب التدخل السياسي من جانب الشركاء الأطلسيين، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية، أدت الأحداث إلـى اطـلاق مبـادرات تركية-يونانية في سبيل التوصل إلى مصالحة. تمخضت عن اتفاقية(بيـرن) فـي سنة (1976)، وعملية دافوس في سنة(1988م)، لإدارة الوضع؛ على الرغم مـن

أن أي حل جوهري لم يصبح بلوغه ممكناً. وفيما بعد قام الطرفان بوضع الاتفاقيات على نوع من النار الهادئة، لأن أيّاً منهما لم يكن مستعداً أوقادراً على اجتراح الزخم السياسي الضروري لإيجاد صيغ تسوية فعالة وقابلة للتطبيق(70).

وأخيراً ترك الموقف اليوناني من أكراد تركيا، هو الآخر، بصماته على الهواجس التركية من سياسة اليونان. فالساسة اليونانيون، على اختلاف انتماءاتهم وألوانهم، بمن فيهم وزراء وأفراد في حكومات متباينة، عبّروا، علناً، عن تعاطفهم مع القضية الكردية. وكان ذلك يشمل في الغالب تعاطفاً مع توفير قدر معيّن من الدعم لحزب العمال الكردستاني(PKK).

وعلى الرغم من أن الحكومة اليونانية دأبت على إنكار الاتهامات التركية القائلة رسمي مع حزب(PKK)، فإن أطرافاً في البرلمان اليوناني عبّرت بوجود تعاون عن تضامنها مع هذه المنظمة، كما أن السلطات اليونانية لم تفعل شيئاً للحيلولة دون افتتاح مكتب(لجبهة تحرير كردستان القومية ERNK) في أثينا، يمكن اعتباره اعترافاً بأن اليونان كانت أيضاً تقدم دعماً مادياً إلى(PKK)، بما في ذلك تدريب المقاتلين في معسكرات يونانية قريبة من لدفريون. ولكن هذه المعسكرات لم تكن، بحسب ماجاء في تصريحات رسمية يونانية، سوى مخيمات لايواء اللاجئين الأكراد الهاربين من عمليات القمع والاضطهاد في جنوب شرق تركيا. أما السلطات التركية، ومعها الجمهور والشارع، فقد عدت هذه النشاطات استمراراً للعدوان اليوناني على وحدة البلاد وتلاحمها، هذا العدوان الذي كان لابد له من أن يؤدي إلى زيادة التشدد في موقف انقرة من العلاقات الثنائية(71).

لقد تبيّن ان الاتهامات التركية الموجّهة ضد أثينا كانت تنطوي على جزء من الحقيقة، حين اتضح ان اعضاء من الحكومة اليونانية ومسؤولين في السياسة الخارجية، كانوا متورطين في عملية إيواء عبدالله أوج آلان، بعد رحليه عن ايطاليا. سارع رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل إلى إلصاق صفة دولة مارقة باليونان، وإلى مطالبة الغرب بوضعها على القائمة ذاتها مع كل من العراق

وليبيا وايران وكوريا الشمالية. طالبت أنقرة بأن تبادر أثينا، رسمياً، إلى إعلان وقف دعمها لحزب العمال الكردستاني في تركيا، وإلاّ فسوف تواجه رد الفعل التركي الذي كانت سورية قد واجهته في تشرين الأول سنة (1998م).

قامت الحكومة التركية بتجميد جميع مباحثاتها مع أثينا فيما يخص إجراءات بناء الثقة، واطلقت حملة دولية لدفع الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة إلى إدانة اليونان سياسياً. وكذلك، فان الضغوطات الداخلية على الحكومة اليونانية زادت هي الأخرى، حين أحس الشارع اليوناني بقدر كبير من الاحباط، لأن السلطات أثبتت أنها عاجزة عن حماية زعيم حزب العمال الكردستاني(PKK)، أو غير راغبة في توفير مثل هذه الحماية. وفي محاولة منه لتحقيق نوع من الاصلاح للامور أو نوع من الترقيع، بادر رئيس الوزراء سيميتس إلى طرد وزير الخارجية بانغالوس مع عدد من كبار الموظفين ممن تورطوا في عملية أوج آلان[72].

مالبثت إشارات أمريكية وأوربية واضحة، إلى أن أمريكا وأوربا لم تكونا مستعدتين لتأييد الموقف التركي المتشدد ضد اليونان، على الرغم من شجبهما الواضح لقيام الحكومة اليونانية بتدريب مقاتلي(PKK)، ولاسيما بإيواء أوج آلان، أن أدت إلى سحب الصواعق من التوترات التركية–اليونانية. قامت أثينا بتطوير موقف تصالحي من أنقرة نسقه، في المقام الأول، وزير الخارجية الجديد جورجيوس باباندريو المعروف بموقفه المعتدل من العلاقات اليونانية–التركية[73].

وفي تموز سنة (1999م)، أطلقت سلسلة مباحثات ثنائية، بين موظفي وزارتي الخارجية تخص قضايا خلافية، عملية هادفة إلى تحسين أجواء العلاقات التركية–اليونانية. ومدعومين بعدد من اللقاءات، بين وزيري خارجية البلدين، تابع الموظفون مباحثاتهم في خريف سنة (1999م).

غير أنه من المبكر جداً إطلاق أي تخمينات حول حصول اختراق معين على صعيد العلاقات التركية–اليونانية، مالم يصبح الحوار شاملاً للقضايا الخلافية أيضاً[74].

– علاقة تركيا باسرائيل[75]:

بدأت العلاقات الاقتصادية وغيرها بين تركيا واسرائيل منذ وقت مبكر، إذ كانت تنتظر اسرائيل الى تركيا على أنها سوق طبيعية له، وذلك بسبب قربها من اسرائيل من جهة وموقعها الاستراتيجي الدهم من جهة أخرى. وقدمت تركيا في الخمسينات من القرن الماضي عدة أشكال من الدعم للاقتصاد الاسرائيلي، نفي نيسان (1956م)، أرسلت تركيا(25)طائرة من طراز(داكوتا) إلى اسرائيل لاصلاحها وقبل ذلك بعام أي في عام(1955م). هذا فضلاً ان تركيا صدرت أيضاً إلى اسرائيل(50)الف طن من القمح مع مواد غذائية أخرى لمواجهة خطر المجاعة بها، في الوقت الذي نجد ان تركيا في العام نفسه قد استوردت صفقة ضخمة من مادة السكر بلغت قيمتها (871.360)ألف ليرة تركية تقريباً، ولم تقف هذه العلاقات بل تجاوزت هذا الحد، إذ شملت مجالات الانشاء بين تركيا واسرائيل[76]. في الواقع ان اسرائيل قد استفادت كثيراً في تدعيم علاقاتها الاقتصادية بتركيا بموجب قرار الحكومة التركية بشأن البحث عن الوسائل العامة التي تساعد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، لتحل محل ومكان المساعدات الأمريكية المشروطة التي انخفضت بموجب قرار الادارة الأمريكية بعد الانزال العسكري التركي في قبرص عام (1974م).

في هذه الظروف اجرت السلطات الاسرائيلية في تل أبيب، عدة اتصالات غير رسمية مع الخارجية التركية، بهدف قيام الشركات الاسرائيلية باستثمار رؤوس أموالها في تركيا، مقابل قيام الحكومة التركية في أنقرة، بتوطيد علاقاتها باسرائيل في كافة المجالات، منها السياسية والعسكرية والثقافية والسياحية وغيرها[77]. في أنقرة إلى ان العلاقات الاسرائيلية–التركية تأخذ طابع طرف ثالث، وهو ألمانيا الغربية السابقة، في تسوية أية مشكلات اقتصادية أو سياسية بين تركيا واسرائيل، بهدف عدم ازعاج العرب الذين يشكلون المصدر الرئيس لانعاش الاقتصاد التركي بجميع انواعه.عشية وصول رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ الى اسرائيل في

(1998/9/6)، نقلت صحيفة(ميلييت) التركية، عن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قوله: ((نحن نعمل من أجل تحويل التعاون الاسرائيلي-التركي في الشرق الأوسط نظاماً أمنياً اقتصادياً إقليمياً))[78].

ويؤكد ذلك وجود علاقات اقتصادية تجري في خفاء بصورة سرية ومستمرة بين تركيا واسرائيل، على الرغم من قرار الحكومة التركية بتقليص تبادلها التجاري، وقيامها من جانب واحد بالغاء الاتفاقية التجارية المبرمة مع اسرائيل عام (1969م)، ولاسيما ان أكثر الشركات العملاقة المتحكمة في الاقتصاد التركي، هي شركات اما أصحابها يهود أو ادارتها ماسونية تتعاطف وتسير مصالح اسرائيل في تركيا[79].

هذا ولاننسى ان التعاون العسكري الاسرائيلي التركي يجب أن يوسع الى تعاون اقتصادي بحسب قول بنيامين نتنياهو قائلاً: ((أعتقد أن لامفر من تعاون اقتصادي متزايد بين بلدينا، فمبادلاتنا تقدر في الوقت الحالي بأكثر من مليار دولار، وهذه يمكن أن ينمو أكثر، سأقترح على رئيس وزراء تركيا مسعود يلماظ إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين تركيا واسرائيل في المنطقة))[80].

ووصف نتانياهو محادثاته مع يلماظ بأنها كانت مثمرة، موضحاً ان البحث قد تطرق إلى امكان جلب المياه من تركيا إلى اسرائيل، وبثت الاذاعة الاسرائيلية أن الجانبين وقعا ثلاث اتفاقيات للتعاون بينهما في مجالات الزراعة والرياضة والشباب[81].في مناخ الانفتاح على اسرائيل إزداد أيضاً التعاون بين الجماعات الاسرائيلية والتركية، ولاسيما في مجال قطاع الزراعة، وقد بدأ هذا التعاون فعلاً مع قيام عميد كلية الزراعة في الجامعة العبرية بالقدس المحتلة، بزيارة تركيا في شهر آب عام(1964م)، وأمضى فيها مدة ثلاثة أسابيع، حيث إطلع خلال جولاته على مناطق عدة، وأصبح لديه انطباع عن الزراعة في تركيا، بعد ان أجرى دراسة واسعة في ميادين شتى، لذا عرض على وزير الزراعة التركي في أعقاب دراساته هذه، صيغة للتعاون الاسرائيلي التركي في شؤون الزراعة وتبادل

المساعدات الفنية والخبراء، وذلك بهدف الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية المتطورة في هذا المجال.

ان الوقائع تؤكد مدى الخرق الذي تعرضت له الشعوب العربية ومنها الشعب الفلسطيني من الصهانية واسرائيل من خلال العدوان والارهاب المنظم، والنزوح الجماعي للمدنيين الفلسطينيين عام (1948م)، أعقبه نزوح آخر بعد حرب 5 حزيران عام(1967م)... على الرغم من إتخاذ تركيا بعض المواقف دون المستوى المطلوب والطموح السياسي ازاء اسرائيل، كتخفيض التمثيل الدبلوماسي إلى الحد الأدنى، أو اغلاق مكتب الخطوط الجوية الاسرائيلية، بيد ان ذلك يعود بالاساس إلى رغبة أنقرة في تحسين علاقاتها بالبلدان العربية والاسلامية، مع مراعاة شعور وأحاسيس المسلمين، وجذب رؤوس أموالهم، دون أن يتم ذلك من الناحية الفعلية على حساب العلاقات الاقتصادية التركية-الاسرائيلية[83]. وقد كتب في هذا المضمار (مارفن هاو): ((ان المصادر المقربة من الحكومة التركية أكدت ان تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية التركية الاسرائيلية، يرتبط بتزايد العلاقات الاقتصادية العربية العربية[84]، كما تشير مصادر أخرى إلى ذلك.

وإذا ما أضفنا إلى تلك العلاقات الاقتصادية الفعلية بين تركيا واسرائيل، إلى وجود العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية بين تركيا والمنطقة العربية أيضاً، وبعض المشروعات التركية لتدعيم هذه العلاقات الأخيرة، ولاسيما مشروع مياه السلام، فضلاً عما سبق ذكره بخصوص امكانية ضم اسرائيل في مرحلة لاحقة إلى هذا المشروع، إذا ماقدرت له فرصة التنفيذ[85]. إلاّ ان الذي يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كانت هناك علاقة معينة لم يشكف النقاب عنها حتى الآن بين السياسة التركية إزاء العلاقات الاقتصادية مع المنطقة العربية واسرائيل من ناحية، والمشروعات الاسرائيلية التي تم الاعلان عنها بشأن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والعرب، في حالة قبول الأخيرين صيغة السلام الاسرائيلي ولكن بموجب خارطة الطريق وحل الدولتين الاسرائيلية والفلسطينية[86].

هوامش الفصل الرابع:

1- خليل ابراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، ص38؛

Frank Tachan, turkey: The politics of Authority democracy and development New York: peaeger puplishers, inc/1984, p.166.

2- ستيفان براسيموس: تورغول أركونتال تركيا، ثوابت الجغرافيا السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، العدد(13-14)، القاهرة، شباط 1982م، ص28.

3- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص25.

4- ياسر أحمد حسن: تركيا، ص37؛ مركز البحوث والمعلومات، الحكم العسكري في تركيا ومستقبله، مطبعة المعرفة، بغداد، 1988م، ص3.

5- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص42.

6- نفسه، ص26-28.

7- نفسه، ص39-40؛ صلاح بدرالدين: الاكراد شعباً وقضية، دار الكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 1987م، ص41-42؛

G.J.Edmonds, Kurds, Turks and Arabs (New york: Oxford university press, 1957), p.383.

8- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص39-40؛ فرانك كاجوار: سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب، مجلة ميدل ايست رفييو، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985م.

9- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص30.

10- نفسه، ص44.

11- صلاح بدرالدين: المرجع السابق، ص42؛ عائدة العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ص16.

12- ابراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية، ص41؛

Kemal Oke: Abdulhamid siyonistler ve filistin meselesi, Istanbul, 1981, p.15.

13- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص44-45.

14- خليل ابراهيم الناصري: المرجع السابق، ص31-35؛

Akemal H-Karpart: Turk- Arab Iliskilerine Toplu Bir Baksi, and altinda- gecmiste bugunve gelecekte arastimasiyio hacettpe universteive sunulmuctu (Ankara: 18/22/Haziran 1979), pp. 8-10.

15- خليل ابراهيم الناصري: المرجع السابق، ص31-35.

16- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص45؛

Fahir Armoglu, 20 Yuzil siyasi Tarihi 1914-1980, (Ankara: Tisa matbaas, 1987), p.820.

17- صلاح بدرالدين: المرجع السابق، ص42.

18- Cumhuriyet (Istanbul, February/16/1960).

19- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص46.

20- نفسه، ص46.

21- عايدة العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ص19.

22- خليل ابراهيم: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص111؛

Milliyet gazetesi (Istanbul- nisan/13/1987), p.2.

23- والترلاكوبر: الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، بيروت، 1959م، ص15 ومابعدها.

24- ميلكر.أ.ف: لمحات من تاريخ تركيا المعاصر، موسكو، 1948م، ص12 ومابعدها.

25- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص229-231.

26- الوضع الاقتصادي في البلدان الراسمالية والبلدان النامية (سلسلة معلومات للسنوات(1976-1979م)، موسكو، 1977م؛

United nation, year book of industrial strial statistics, 1980.

27- د.ابراهيم خليل وآخرون: المرجع السابق، ص232-233.

28- هرشلاغ.ي.ز: مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، 1973م.

29- محمود علي الداود: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيهـا، مجلـة المستقبل العربي، العدد(45)، 1982م.

30- تقرير عام 1987م عن اقتصاديات تركيا والعلاقات الثنائية بين مصر وتركيـا، المكتب التجاري بالسفارة المصرية بانقرة، ايلول 1988م.

31- صبرية أحمد لافي: مستقبل العلاقات المصرية-التركية على صعيد العسكري، نشرة الشؤون التركية، العدد الأول، بغداد، 1986م؛ خليل ابراهيم الناصري: التطـورات المعاصرة، ص42.

32- Abdur rahman dilipak yagmalaulke. Turkiye, (Istanbul: Beyan yayinlar, nisan/1988), p.67.

33- ينظر: احمد نوري النعيمي: تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، 1981م.

34- Gunes, (Istanbul temmoz/2/1987).

35- Tachu, frank, turkey: the politics of, Authority democracy and development 9New york: praeger puplishers, inc. 1984), p.147.

36- د.ابراهيم خليل وآخرون: تركيا المعاصرة، ص46-48.

37- نفسه، ص48-50.

38- Ahmad feroz: The Turkish experiment in democracy 1950-1973, p.395;

تركيا صعوبات وآفاق، مؤسسة الابحاث العربية، دراسـات اسـتراتيجية، بيـروت، 1980م، ص63.

39- د.ابراهيم خليل أحمد وآخرون: تركيا المعاصرة، ص48.

40- عايدة العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفـاق الجديدة، بيروت، 2000م، ص18.

41- John owen- davies, remote turkey, Iraq crossing point anew gulf war flash point, TDN (April/4/1988), p.6;

خليل ابراهيم: التطورات المعاصرة، ص96.

42- وكالة الصحافة الفرنسية، عن صحيفة الأنباء الكويتية، 1983/3/14م.

43- نفسها.

44- د.وليد رضوان: موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دار النهج للنشر والتوزيع، سوريا، حلب، 2008م، ص174-175.

45- kurkenoglu, turkiyenin Arap ortardogu stuna-karsi politkasish, p. 40-183;

د.ابراهيم خليل وآخرون: تركيا المعاصرة، ص65.

46- كسراتيان م.أ: تركيا خلال السنوات(1960-1963م)، موسكو، 1965م، ص10-15.

47- عوني عبدالرحمن السبعاوي: العلاقات التركية العربية، مقال في كتاب تركيا المعاصرة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987م، ص219.

48- مجلة الحوادث اللبنانية، آذار 1984م؛ ابراهيم خليل وآخرون: تركيا، ص68-69.

49- ابراهيم خليل وآخرون: المرجع السابق، ص106؛

Harris, Georges: Troubled alliance: Turkish- American problems in historical perspective, 1945-1971, (Washington dc: American sirkecl 1987).

50- محمد عزة دروزه: تركيا الحديثة، بيروت، 1946م.

51- المرجع نفسه.

52- التقرير الصحفي الاسبوعي للسفارة العراقية، في أنقرة، 1983/6/6م.

53- المرجع نفسه.

54- المرجع نفسه.

55- نفسه.

56- مجموعة من الباحثين السوفيت، مشاكل تركيا المعاصرة، موسكو، 1963م.

57- كورنينكو.ر.ب: الحركة العمالية في تركيا خلال (1918-1963م)، موسكو، 1965م، 40ومابعدها.

58- For acomprehesive account of Turkish-Greek relations until the end of the 1980, seetozun Bahcheli, greek-turkish relations since 1955 (Boulder, Colo, westview, 1990).

59- هاينتس كرامر: تركيا المتغيرة، ص280.

60- See vamik D.Volkanan Norman itkowitz, turks and greeks: Neigh bours in confict (Huntingdon, cambridgeshire. Uk: Eothen press, 1994); هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص281.

61- Byron Theodopoulos, perception and reality: How Greeks and Turks see each other, in thanos M.veremis and dimitrios triantaphyllou, eds, The southeast European, Year book, 1997-1998, pp.45-52.

62- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص281-282.

63- Thedoropoulos, perception and reality, pp.46-47.

64- ياسر احمد حسن: تركيا تبحث عن مستقبل، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006م، ص234-235.

65- نفسه، ص235.

66- For the Greek position on the disputed issues see Hellenic republic, European prepectives: economic and foreign policy issues, pp.39-46.

67- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص286-287.

68- Thano Veremis, The ongoing Aegean crisis, Thesis, vol.I, (spring 1997), pp.22-23.

69- Petros N. stagos, Le differend Greco- Turc au sujet dela position de Ille de lemons dans le dispositif de Iotan, in semih vaner, ed, Le differend Greco-.Turc (paris: L'Hamattan, 1986), pp.183-198.

70- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص289.

71- For details see Turkish Ministry of foreign affairs, Greece and PKK terrorism(1) Ankara, February 1999.

72- For details see Hasan unal, Caught red- Handed, this time Athens may face difficulties, Turkish probw, no 326, april/11/1999.

73- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص297.

74- نفسه، ص297.

75- صحيفة هآرتس الأسبوعية للابحاث الصادر باللغة العبرية في 1998/10/9م.

76- عبدالرزاق نعاس: الدعائية الاسرائيلية في آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، كانون الاول 1985م، ص177.

77- خليل ابراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص193.

78- عايدة العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ص160.

79- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص194.

80- صحيفة ميلييت التركية ليوم 1998/9/6م؛ عائدة العلي: المرجع السابق، ص160.

81- عائدة العلي: نفسه، ص160-161.

82- خلف زامل حسين الساعدي: الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، مطبعة الفرات، بغداد، 1986م، ص67 ومابعدها.

83- فرج الله صالح ديب: صحيفة السفير 1998/10/5م، الوظيفة العدائية للنظام التركي.

84- ابراهيم عبدالكريم: السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الاسرائيلية، مجلة التعاون الرياضي، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، السنة(3)، العدد(10)، نيسان 1988م، ص23-40.

85- عايدة العلي: المرجع السابق، ص161؛ Israil 20 yasinda 1948-1968.

86- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص194؛ عايدة العلي: المرجع السابق، ص160-162.

الفصل الخامس

العلاقات بين تركيا والدول الاسلامية

منذ الثورة الاسلامية في طهران عام(1979م)، ظلّت العلاقات التركية-الايرانية متسمة بالانعدام المتبادل للثقة، لأن البلدين ينطلقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم، ومن ايديولوجتين متباينتين يكاد يكون التوفيق الكامل بينهما أن يكون مستحيلاً[1]. غير ان الطرفين كليهما، ينطلقان من تقاليد ذرائعية في السياسة الخارجية أيضاً، تمكنهما من السعي الى اجتراح علاقات حسن جوار، قد تجلب الخير لكل من الجانبين: طوال بقاء كل منهما بعيداً عن الاحساس بالخطر جراء تحركات الطرف الآخر، ومن ثم، فإن العلاقات التركية-الايرانية مرت، وفقاً للعنصر الطاغي من العلاقة، بسلسلة من فترات الصعود والهبوط خلال الاعوام العشرين الماضية. باستثناء إيربكان وأتباعه، تبقى المؤسسة التركية مقتنعة بأن الحكومة الايرانية دائبة على خطها المرسوم على دعم الحركات الاسلامية في تركيا، على الرغم من قلة ماهو مشترك بين الضبعتين التركية والايرانية للإسلام، فضلاً عن اختلافهما في المذهب.

نظرت نُخبة الدولة الكمالية في تركيا بشيء من القلق وعدم الارتياح إلى تحسن العلاقات التركية-الايرانية خلال حقبة ولاية رئيس الوزراء الاسلامي إيربكان، ذلك التحسن الذي جرى تتويجه بزيارة صاحبها ضجيج إعلامي صاخب لرئيس الجمهورية الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى تركيا في كانون الأول عام(1996م)[2]. لم يُحدث وصول الرئيس محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً إلى السلطة في سنة(1997م)، تغييراً باقياً في التصور التركي للعلاقات الثنائية. فأنقرة تراقب عن كثب وبحذر عملية الصراع على السلطة الجارية في طهران بين المعتدلين والمتشددين، ومازالت ترى ان هناك قوى تحاول التدخل في نظام تركيا السياسي العلماني. مالبثت سلسلة من التعليقات المعادية لتركيا والصادرة من مسؤولين

إيرانيين مع تظاهرات مناوئة لتركيا رداً على حادثة مَرْوَة قاواقجي خلال جلسة أداء القَسم للبرلمان المنتخب حديثاً في أيار سنة (1999م). أن تمخضت عن احتجاج رسمي عنيف من جانب وزارة الخارجية التركية، وعدت مؤشراً جديداً على إصرار الاوساط الرسمية الايرانية على الاستمرار في اتخاذ مواقف معادية لتركيا[3].

صرَّحَتْ السلطات الأمنية التركية، مرة بعد أخرى، أنها قادرة على إثبات وجود محاولات ايرانية لنسف النظام العلماني في تركيا بطريقة تكثيف الدعاية الإسلامية، بل وحتى تدريب ودعم منظمات مناوئة إسلامية في تركيا مثل حزب الله.أدى هذا إلى إبعاد متبادل للدبلوماسيين. ففي نيسان سنة (1996م)، جرى إتهام ثمانية دبلوماسيين إيرانيين من قبل جهاز الأمن التركي بالتورط في نشاطات إرهابية بعد شهادة أدلى بها عميل معتقل من الاسلاميين الاتراك[4]. وفي شهر شباط سنة (1997م)، تم إجبار السفير الإيراني على مغادرة البلاد بعد قيامه بإلقاء خطاب جماهيري، في مناسبة عرفت باسم(ليلة القدس) في ضاحية سنجان القريبة من أنقرة، امتدح فيه على الملأ جملة المواقف الأصولية المناوئة للعلمانية[5].

وانتقاماً لما جرى بادرت إيران في المرتين إلى طرد عدد مواز من الدبلوماسيين الاتراك. وفي المرة الأخيرة، مضى عام واحد قبل أن يصبح البلدان كلاهما ممثلين سفيرين من ذوي الصلاحيات الكاملة.

ليس غريباً إذا قلنا، ان قيادة الجيش التركي تؤمن بأن الحكومة الايرانية، بصرف النظر عن التصريحات المتكررة التي تقول العكس، لاتبدي أي تصميم على منع حزب العمال الكردستاني(PKK) من إقامة قواعد مؤقتة على الحدود التركية-الإيرانية ينطلق منها مقاتلوه لتنفيذ أعمالهم الإرهابية ويتلقون فيها العلاج الطبي. ثمّة اتهام صادر من رسميين عسكريين في أنقرة يقول بأن إيران لاتطبق الاتفاقات المعقودة فيما يخص اتخاذ تدابير مشتركة لغرض السيطرة على الحدود ضد نشاطات(PKK)، ومن ثم تسعى سعياً مباشراً إلى نسف الأمن الداخلي في

تركيا[6]. وهذا الريب لم يهدأ حتى بعد استبدال رفسنجاني بخاتمي، هذا الاستبدال الذي قوبل بالترحيب من جانب النخبة السياسية. وفي وقت لاحق كانت ثمّة مرة أخرى تقارير استخباراتية في أنقرة تخص مبادرة ايران إلى الاضطلاع بدور الداعم الرئيس لحزب العمال الكردستاني(PKK) بعد طرد عبدالله أوج آلان من سورية. وقد قيل إن عثمان أوج آلان، الشقيق الأصغر لعبدالله وأحد القادة الميدانيين في الحزب، قد نقل قاعدته الرئيسة إلى منطقة داخل الحدود الايرانية[7].

فوق هذا وذاك يشعر الجيش التركي بالقلق أيضاً إزاء نشاطات إيران الخاصة بتكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، فالاختبار الناجح يستطيع الوصول إلى اجزاء واسعة من تركيا، مالبث أن ذكّر الجيش التركي بقدرات البلاد غير الكافية على صعيد الأسلحة المضادة للصواريخ، في منطقة باتت حيازة الصواريخ ذات المدى المتوسط فيها عنصراً مشتركاً بين برامج التسلح[8]. وتكسب القدرة الإيرانية المتطورة، التي قد يتم استكمالها عما قريب بانتاج حتى صاورخ شهاب-4 الأكثر تقدماً، معناها التهديدي الكامل إذا ما أخذنا في الاعتبار سيل الاشاعات المستمرة فيما يخص المحاولات الايرانية الرامية الى تطوير قدرة نووية[9].

في الوقت الذي تتابع الاوساط التركية عن كثب، بكثير من عدم الارتياح، الدعم الروسي لإنجاز المجمّع النووي الإيراني بالقرب من بوشهر. يفترض أن نقل التكنولوجيا ذات العلاقة بهذا المشروع من شأنه ان يزود طهران بالوسائل اللازمة لإنتاج مواد نووية عسكرية. وعلى الرغم من أن المرء ليس بحاجة لأن يفترض أن مساعي إيران على صعيد التسلح ليست موجهة ضد تركيا، بل تخدم هدفاً استراتيجياً أعم في التنافس من أجل الهيمنة على منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تشكيلها رادعاً ضد تهديد إسرائيلي متصور، فإن الجيش في أنقرة لايستطيع تجاهل هذه التطورات في بلد مجاور[10].

لا لبس فيه أنه تتم موازنة الهواجس السياسية والأمنية لدى الأوساط القيادية التركية فيما يخص ايران، إلى حدود معينة، بمحاولات تعاونية على صعيد

العلاقات الاقتصادية التي شهدت ازدهاراً في الثمانينات خلال الحرب بين ايـران والعراق، حين نجح تركيا في فرض نفسها بوصفها شريكاً اقتصادياً مهمـاً فيمـا يخص الطرفين. ولكن هذه العلاقات مالبثت أن شهدت تدهوراً شديداً موازياً بعـد انتهاء الحرب حين باتت الخلافات السياسية والايديولوجية تتمتع بقدر أكبـر مـن الأهمية في العلاقات التركية-الإيرانية. ومع ذلك، فإن الصلات الاقتصادية بقيـت مستمرة على مستوى أدنى، لاسيما بسبب الحرص التركي على استيراد الطاقة من إيران[11].

وفي هذا المجال مالبثت الصدفة أن تضافرت مع قدر موازٍ من السياسة الواعية ودفعت رئيس الوزراء الاسلامي الجديد في تركيا، نجم الدين إيربكان، خلال أولى جولاته الخارجية في آب (1996م)، إلى إبرام صفقة الغاز الايراني الشهيرة التي أحدثت كثيراً من الضجيج في الدوائر السياسة الامريكية[12]. أقدم إيربكان علـى إنجاز اتفاقية معدة منذ زمن طويل بقيمة (23)ملياراً من الدولارات لتزويد تركيـا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الايراني خلال الـسنوات الـثلاث والعـشرين القادمة، بما في ذلك إنشاء خطوط الأنابيب الضرورية، بعد أيام فقـط مـن قيـام الرئيس كلينتون بتوقيع قانون العقوبات مايزيد عن (40)مليوناً من الدولارات في السنة على صناعات النفط والغاز الإيرانية أو الليبية. استطاع إيربكان، بـضربة واحدة، أن يثبت أنه حريص على تلبية حاجة تركيا إلى الطاقة، وأن يؤكد مـدى جدية سياسته القائمة على الأخوة الإسلامية في العلاقة مع ايـران. وأن يتظـاهر بامتلاك مباديء سياسية ثابتة أمام أعين أتباعه على الصعيد الداخلي، وأن يوّجـه صفعة مدوية إلى وجه الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ ظل فـي المـشروع مستمراً، وإن تباطأ قليلاً بعد إزاحة إيربكان من منـصبه فـي حزيـران عـام (1997م)[13]، وبحسب أقوى الاحتمالات لن تصل توريدات الغاز الايـراني، التي كان من المتوقع أن تبدأ بالوصول خلال سنة(1999م)، بصورة فعلية قبـل سـنة (2000م).

ويلاحظ المراقبون، على الرغم من أن إيربكان تعرض لبعض النقد على توقيعه، فإن الصفقة بحد ذاتها لم تؤدٍ إلى إثارة أية مساءلة جدية في تركيا. لقد عدت خطوة ضرورية للحفاظ على أمن البلاد في مجال الطاقة، ولم يتمكن السخط الامريكي في هذا المجال من دفع تركيا إلى الالتحاق بركب سياسة الولايات المتحدة القائمة على الاحتواء المزدوج. ففي أنقرة تُعد إيران شريكاً اقتصادياً مهماً ليس فقط بسبب إمكانياتها الطاقية، بل ولكونها معبراً للعلاقات التجارية التركية مع دول آسيا الوسطى. وطوال بقاء عدم الاستقرار سيد الموقف في القفقاس، ستظل ايران توفر سبيل العبور الرئيس لقوافل الشحن البري التركية الى الجمهوريات الجديدة. قامت الى فتح خط جديد يوفر الإتصال بشبكة الخطوط الحديدية الشغالة من طريق الحرير الجديد، حتى يتم إنجاز المخططات الخاصة بايصال سكة حديدية متصلة بالعبارات التي تخترق بحر قزوين. ومن ثم، فإن تشريعات النقل والشحن تنطوي على أهمية كبيرة فيما يخص العلاقات الاقتصادية التركية-الايرانية الرسمية، لأن تركيا تشكل أيضاً المنفذ الرئيس لتجارة إيران مع أوربا[14].

وعليه تبقى العلاقات الاقتصادية التركية-الإيرانية، ولاسيما فيما يخص الطاقة، مغلفة بشيء من الضباب جراء الإرتباطات بسياسات إقليمية في منطقة بحر قزوين نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فتركيا وايران تتنافسان على امتلاك النفوذ السياسي والاقتصادي، على الرغم من أن هذه المنافسة لم تكتسب الحدة التي تُوقعها الكثير من العراقيين أوائل عقد التسعينات في أي من الأوقات[15].

هذا ولاننسى ان اذربيجان تشكل ذات العلاقة القائمة على التاريخ والقرابة مع البلدين إحدى القضايا الخلافية المحتملة. فطهران تخشى من نشوء نزعة تحررية وحدية محتملة قادرة على أن تفضي إلى حركة انفصالية أوسع في شمال إيران، لأن عدد الآذريين الموجودين في الجزء الشمالي من إيران يفوق عددهم في اذربيجان نفسها. وعملية التحريض على تطور كهذا يمكن أن تأتي من قوى

طورانية في اذربيجان قد تجدد دعماً قوياً لها بين أنصار الوحدة الطورانية في تركيا. وسياستها المكشوفة الموالية لتركيا مع سياستها المقنعة الداعية إلى وحدة جميع الاذربيين شكلت حكومة إيلجيبي (1992-1993م)، إنذاراً منبهاً لطهران، وعلى الأخيرة أن تعيد النظر في سياساتها. ومنذ ذلك الحين وضعت إيران يدها بيد روسيا في العمل من أجل إبعاد النفوذ التركي المتنامي في المنطقة ولاسيما في باكو. فمن جهة تحاول إيران أن تثبت وجودها بوصفها شريكاً واعداً للقيادة الاذرية تحت قيادة الرئيس حيدر علييف، ومن الجهة الثانية تسعى لإبقاء نزاع ناغورنو قره باغ مسمتراً بطريقة الوقوف في وجه تركيا في القفقاس[16].

هذا في الوقت الذي تشكل إيران أيضاً تهديداً محتملاً للتطلعات التركية الحالمة بأن تصبح المعبر الطبيعي للنفط، وربما الغاز، للقزوينيين إلى الأسواق العالمية عن طريق مشروع خط أنابيب باكو-جيهان. من شأن هذه المخططات أن تتعرض لضربة قاسية إذا ما أصبحت إيران طرفاً فعالاً، وهو أمر لايمنعه حالياً سوى استمرار سياسة حكومة الولايات المتحدة القائمة على عزل طهران دولياً[17].

وما أن يتم التخلي عن سياسة الاحتواء المزدوج، حتى تتراجع حظوظ تركيا في نقل الطاقة القزوينية بصورة جدية. ومن شأن عملية التخلي أيضاً أن تؤدي الى تحسين فرص طهران في أن تغدو مَنْفذاً عاماً لتجارة آسيا الوسطى، لأن إيران دونما حاجة إلى الاعتماد على تركيا، تملك القدرة على ربط آسيا الوسطى بأسواق العالم. بيد أن حصول ذلك يتوقف إلى حدما، على ارتقاء إيران إلى مستوى علاقات تركيا الاقتصادية المزدهرة مع دول آسيا الوسطى، وهو أمر لن يكون سهلاً جراء تخلف إيران عن تركيا على الصعيد الاقتصادي.

وعليه يشكل السعي التركي الحثيث للحصول على الدعم الامريكي في تحقيق مشروع باكو-جيهان، على الرغم من أنه صادر، في المقام الأول، من الطموحات السياسية القومية-التركية فيما يخص آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تأكيداً آخر، لدى القيادة الايرانية، لحقيقة أن تركيا ليست سوى إحدى الدول العميلة

للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وهي مكلفة بالعمل ضد المصلحة الطبيعية لسائر دول المنطقة باستثناء إسرائيل. ومن ثم فإن إيران بادرت إلى توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية بموسكو في سبيل إبطاء التطورات المرشحة لأن تخدم مصالح تركيا وأمريكا معاً(18).

ومما يلاحظ أنه ليس هذا الربط بين العلاقات الثنائية من جهة، وجملة الاعتبارات الإقليمية بل وحتى الدولية من جهة أخرى، إلاّ أحد عناصر العلاقات التركية-الايرانية المشتركة مع سائر علاقات تركيا الشرق الأوسطية. سوف يتعين على أنقرة أن تطورّ خطة شاملة لسياستها الشرق الأوسطية. بيد أن هذا يكاد أن يكون مستحيلاً نظراً للعوامل المتناقضة إلى تميز الصلات التركية بأطراف المنطقة. فتحسين العلاقات باسرائيل، مثلاً، لاسيما على الصعيد العسكري خصوصاً، يلحق الضرر بصورة آلية، بالعلاقات التركية-السورية-الايرانية، والتركية-العربية الأعم.

ومن شأن إدخال تحسين ذي شأن على العلاقات بطهران وبغداد في سبيل تخفيف ضغوط المسألة الكردية داخلياً وعبر الحدود، أن يخلق مشكلات جدية في العلاقات بواشنطن، فضلاً عن أن اسرائيل ستنظر إلى مثل هذا التحسين بعين الشك والريبة، ومن ثم، فإن أنقرة تبدو محكومة بموازنة تورطاتها المختلفة في الشرق الأوسط، ولاتستطيع وحدها امتلاك فرصة مقنعة لرسم حدود التطورات في المنطقة الحيوية، مالم تلحق الضرر ببعض مصالحها القومية الخاصة(19).

- العلاقات التجارية بين تركيا وايران:

يمتد التعاون الاقتصادية التركي-الايراني إلى مجالات أخرى، منها الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة التركية وشركات النقل البحرية، لنقل النفط من جزيرة خرج(خارك) الايرانية إلى تركيا. وذكرت صحيفة (ميلليت) التركية، ان الاتفاق يأتي بعد مطالبة شركات النقل البحري التركية بزيادة أجورها، نتيجة للمخاطر والمخاوف التي تتعرض لها في أثناء نقل النفط من ايران بسبب حرب الخليج،

وكانت الحكومة التركية تقدم دعماً إلى شركات النقل البحري، التي تتعامل مع جزيرة(خرج) نتيجة المخاطر التي قد تتعرض لها ناقلاتها، الا ان الدعم قطع بعد فضيحة الرشاوي التي نسبت إلى السيد(اسماعيل اوزد اوغلو) وزير الدولة السابق، والذي كان يشرف على العلاقات الاقتصادية بين تركيا وايران[20].

وعليه نرى أن هناك مجالاً آخر للنقل البري وتجارة(الترانزيت)، إذ تنقل الشاحنات التركية سنوياً مالايقل عن ثلثي تجارة(الترانزيت) الايرانية من الموانيء التركية المطلة على البحر الاسود (طرابزون-هوبا-صامسون) الى ايران، عبر الطريق البري بين البلدين، فضلاً عن للسكك الحديدية، وقد بلغت واردات ايران من الدول عائدات تركيا من تجارة الترانزيت مع ايران، عبر هذه الموانيء التي انخفضت بنسبة(30٪) في عام (1987م) مقارنة بعام (1984م)، وهو الأمر الذي فسرته بعض المصادر التركية، بانخفاض حجم واردات ايران من الدول الأخرى بسبب ظروف الحرب، فضلاً عن لجوء ايران، منذ التحسن الذي طرأ على علاقاتها بالاتحاد السوفيتي، عام (1985م)، إلى نقل جزء من هذه الواردات من ميناء(باطوم) الروسي عبر خط حديدي بين البلدين، وكان هذا الخط نادراً مايستخدم قبل ذلك[21].

وفي خضم ذلك تردد الحديث عن جهود لاحياء منظمة التعاون الاقتصادي الأقليمي التي اطلق عليها فيما بعد اسم(منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي) وذلك في نهاية عام(1983م). وفي هذا الاطار صرح (زادة يعقوب خان) وزير خارجية باكستان في 13كانون أول عام(1983م)، ان منظمة التعاون الاقليمي للتنمية، تعود الى الحياة؛ إذ بدأت تغييرات كثيرة تظهر على البيئة التي ولدت فيها المنظمة، بعد أن شهدت ايران ثورة كبيرة، وهي التي ترغب في احياء هذه المنظمة[22].

وعليه نجد ان ايران هي همزة الوصل بين باكستان وتركيا لتوسطها اياهما؛ ان ايران تريد لهذه المنظمة ان تتقدم وباكستان تؤيد ذلك[23]، وفي هذا ذكر رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال، ان عمل منظمة التعاون الأقليمي للتنمية كان قد

علق وتم تجميده، بعد أن أوضحت ايران عقب سقوط الشاه محمد رضا البهلوي عام(1979م) انها لن تستمر في ذلك التعاون الثلاثي مع تركيا وباكستان، أما في أواخر الثمانينات فقد وصل حجم التجارة بين تركيا وايران الى (2.5) بليون دولار، كما شهد حجم التجارة نمواً بنسب متشابهة بين كل من ايران وباكستان. وقد كان الايرانيون انفسهم هم الذين تطرقوا خلال الزيارات الأخيرة إلى هذا الموضوع، وأكد(اوزال) اننا لم نتوان في مساعدتهم، ونحن بصدد تهيئة الاعمال الضرورية لتحقيق ذلك الهدف، ولازال لمنظمة التعاون الأقليمي للتنمية سكرتير عام وهو مواطن تركي الجنسية[24].

ونتيجة لهذه التطورات والتغييرات في العلاقات، أعلن في طهران في 27كانون الثاني عام (1985م)، عن قيام منظمة(E.C.O)، التي لاتختلف عن منظمة(R.C.D) سوى في التسمية[25].

ومما يلاحظ وينبغي الاشارة إليه ان ايران قد باركت هذه الفكرة في حينها، بسبب خشيتها من الحركات الوحدوية وانعكاساتها على منظمة الاحواز(الاهواز-خوزستان) العربية. اما فيما يتعلق بتركيا، فإنها رحبت بالفكرة وعلقت عليها آمالها، على أساس انها ستدعم التعاون الثقافي والفني ضمن اطار الحلف المركزي، فضلاً عن نظرتها إليها كتنظيم اقتصادي قد يؤدي إلى تحسين الاقتصاد التركي[26].

ولا لبس في ان هذه المنظمة تستهدف، تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الدول الثلاث، وفقاً لما جاء في البيان الختامي لاجتماع الدورة الخامسة للمجلس الاعلى للمنظمة في آذار عام(1988م) في أنقرة[27]. وان كان ذلك لايمنع من وجود توترات في العلاقات السياسية بين ايران من ناحية وتركيا وباكستان بعلاقاتهما الوثيقة بالولايات المتحدة من ناحية أخرى.

واشارت مصادر الحكومة التركية، انه سيتم انشاء هيئة مشتركة بين تركيا وايران، لاجراء دراسات جدوى متعلقة بمد خط لنقل الغاز الطبيعي، المقترح من

غاز(بارس) البحري إلى تركيا. ثم يمد إلى اليونان وايطاليا بطول(4000)كليومتر، وكانت اليونان قد اعلنت ان هذا المشروع غير مجد اقتصادياً[28].

أما بخصوص موقف تركيا، من تسهيل توريد السلاح نطرفي الحرب، فقد تحدث صحفيان، احدهما بلجيكي والآخر فرنسي، فيما يخص عملية نقل الأسلحة والمستلزمات العسكرية الى ايران، عن طريق تركيا، وأشارا إلى ان مصنع (اورليكوف يوهري) قد لعب دوراً كبيراً وريادياً في تنفيذ هذه العملية. هذا ولا نخفى ان مسؤولي هذا المصنع قد التقوا بالسموؤلين الاتراك، وعلى رأسهم، وزير الدفاع التركي(آرجان اورال) في أثناء زيارة(اوزال) الى داقوس، في كانون الثاني عام (1988م)، مالبث ان التقى(اوزال) بمسؤولي هذا المصنع. وبعد مدة وجيزة أكد ممثل هذا المصنع لدى تركيا(نبيل هوفير) صحة ذلك[29].

وهناك من الضروري أن نقف على نقطة مهمة وهو ان الصحفيين المذكورين، قد ألفا كتاباً تحت عنوان(السلاح من أجل ايران)، والذي يشرحان فيه، عمليات نقل الأسلحة لايران بطرق غير مشروعة، ومخالفة للقرارات الدولية، هذا ولم تتوقف التحركات عند هذا الحد، بل سبق لرئيس دائرة التطوير الصناعي لوزارة الدفاع التركية، ان التقى في نهاية شهر كانون الثاني عام(1988م)، في أثناء زيارة(أوزال) لسويسرا، برئيس ومسؤولي هذا المصنع، حيث تم التطرق بالتفصيل في ذلك اللقاء، إلى موضوع اجازة المصنع الذي اسس في تركيا وكيفية امكانية تطوير انتاجه[30].

نسمع فوق هذا وذاك، تعليقاً للاذاعة السوفيتية، يخص نقل الأسلحة الامريكية الى ايران عبر الاجواء التركية، جاء فيه: ان أمريكا لعبت لعبة كبيرة ورابحة مع حليفتها تركيا، ولانستبعد ان هناك احتمال الاستمرار بنقل هذه الاسلحة الى ايران، وان استمرارها وتدفقها بهذا الشكل، سيسبب مشكلات كثيرة، وذكر ان الطائرات، كانت تحمل الصواريخ الى ايران، على الرغم من ادعاء طياريها، بانها كانت محملة بمستلزمات منشآت تكرير النفط لايران، وتستند الاذاعة السوفيتية في ذلك

الى وجود(60) مؤسسة عسكرية امريكية في تركيا، وهذا سيسهل مساعدة ايـران بالأسلحة[31].

هذا وليس غريباً ان الخارجية التركية قد ردت، انها لاتعلم بوجود أسلحة داخل الطائرات الثلاث، التي تقدم بطالب الموافقة على مرورها بالأجواء التركية مسؤول على مستوى عال في السفارة الأمريكية(بأنقرة) في شهر تـشرين الثـاني عـام (1985م)، والذي ادعى فيها أنها لاغراض قطع غيار لمنشآت تكرير النفط، وان خط الطيران من مطار(لزيون) الى طهران عبر الأجواء التركية، وان الخارجيـة الأخيرة قد رفضت مرور الطائرات الثلاث، بيد ان احدى هذه الطائرات قامت ليلة 25تشرين الثاني عام(1985م) بالمرور هو عبر الاجواء التركية. وقد ذكر أنـه ينبغي على رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ان لايكونا من الذين قابلهم مسؤولون من المخابرات المركزية الامريكية لتأمين مرور الطائرات[32].

كما طلبت وزارة الاعمار الأيرانية من السفارة التركية في طهران، مساعدتها في اجراء اتصالات، مع الشركات التركية، والتي تصنع القوارب السريعة، وكانت ايران تحتاج هذه القوارب ومحركاتها في الهجوم علـى النـاقلات والمؤسـسات النفطية في حربها مع العراق[33].

هذا ولاننسى ان مثل هذا الأمر الذي شغل المسؤولين الاتراك، هو الاقتـراح الايراني لزج موضوع التعاون الدفاعي فـي اجتماعـات التعـاون الاقتـصادي المشترك، ويقول المسؤولون الاتراك ان ايران تقترح بحث الموضوع الـدفاعي، كما تحاول ضم سوريا إلى عضوية هذه المنظمة، وان التقييمات التي تم التوصل لها من قبل المسؤولين في وزارة الخارجية التركية وخبراء الـسياسة الخارجيـة المقربين من رئيس الوزراء(توركورت اوزال) هي ان الحكومة الايرانية تحـاول تغيير بنيان منظمة التعاون الاقتصادية بين تركيا وايران وباكستان، وبهذا تحاول ايران اثبات مسألة وجود القوة في المنطقة من خلال الدول الثلاث[34].

هذا في الوقت الذي نشرت صحيفة(سوز) التركية موضوعاً يخص مرور الطائرات التي ابتاعها العراق من فرنسا عبر الأجواء التركية، وكانت فرنسا قد سلمت رسالة طلبت فيها السماح بمرور هذه الطائرات الى رئيس الدولة التركية(كنعان افرين) علماً بانه في الحالات الطبيعية يتم السماح لمرور الطائرات الحربية من وزارة الخارجية للدولة المعنية، وان اسباب عدم اجراء ذلك هو الوضع الحساس لتركيا ازاء الحرب العراقية-الايرانية، واشارت الصحيفة المذكورة، ان رئيس الدولة (كنعان افرين) ابلغ رئيس وزرائه(بولند) بالمسألة، وان الجانب العراقي قد وعد بدعم تركيا في مجال النفط[35].

ولما كانت الامور في العلاقات كانت مضطربة، على اثر ذلك اعلن رئيس الجمهورية التركي(كنعان افرين) لتلطيف الجو المتلبد بالغيوم، انه لن يعلق على الأخبار التي نشرتها صحيفة (سوز) عن السماح للطائرات الفرنسية بالمرور الى العراق عبر الاجواء التركية[36].

ثم حدثت بعض التطورات في هذا المجال، لاسيما في مجال الوساطة التي تقوم بها تركيا بين ايران ودول الخليج، إذ صرح السفير الايراني في أنقرة(منوشهرمتكي)، في حديث خاص أدلى بها لصحيفة (حريت) قائلاً: ((ان الوفد الايراني الذي زار تركيا برئاسة(محيري)، اجرى مباحثات مكثفة مع رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال))، فيما يخص التطورات الجارية في المنطقة، واضاف انه من الضروري أن تغير الكويت مواقفها من ايران، وطلب من تركيا دعم بلاده بهذا الصدد، ونرى من خلال الزيارة التي قام بها وكيل وزارة الخارجية التركي(نزهت قاند مير) للكويت وطهران بأن تركيا خطت خطوات مهمة لإزالة التوتر القائم بين ايران والكويت، وقد ذكر السفير الايراني بخصوص الوساطة التركية لاحلال السلام، ان لتركيا خصائص تختلف عن خصائص الدول الأخرى في المنطقة، ولذلك نتهافت وتهتم ايران كثيراً بالتشاور السياسي

الدبلوماسي مع تركيا. وقد كانت تركيا تقوم بجولة مكوكية بين ايران والسعودية والكويت، لتقريب وجهات النظر بينها[37].

ولم يستكن الموقف، بل عملت تركياً أيضاً، على نقل الاراء ووجهات النظر بين الدول المعنية، من اجل اعداد جو التفاهم في ظل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة وسط تجاذبات ونشابكات المصالح، وعليه نرى ان تركيا أصبحت في هذه الاجواء عاملاً مؤثراً وفعالاً، في عدم اتخاذ قرار راديكالي صارم ضد ايران في مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في عمان، وقال مسؤول تركي على مستوى عال: ((إن الموقف التركي المحايد سبب التوصل الى نتائج ايجابية للغاية، وتمكنت من التوصل الى جو من التفاهم مع الدول المعنية، وكان لتركيا الدور الأكبر في عدم الاقدام على نشر بيان صارم ضد ايران من قبل مؤتمر القمة العربي، لأن ذلك سوف يسبب في تقارب ايران مع الاتحاد السوفيتي[38].

وهكذا يتضح ان تركيا قد استفادت من المستجدات التي ظهرت على الساحة الاقليمية في تطوير اقتصادها على جميع الأصعدة وزيادة مكانتها الاقليمية والشرق الأوسطية، ومن هذه المستجدات وأبرزها بل أهمها الحرب العراقية-الايرانية، إذ عتمدت كل من العراق وايران على تركيا لتلبية احتياجاتها الضرورية الملحة، أما المستجد الآخر فهو ظهور مشكلة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، ولايمكن القفز على هذا التطور الخطير، الذي أثار قلق وخوف وعدم إرتياح دول الخليج المحدودة السكان والامكانات العسكرية، ومن هنا جاء التقارب التركي-الخليجي من أجل الحفاظ على أمن هذه الدول من تهديدات دول جوار تطمح في الهيمنة على شكل أو آخر، أو زعزعة أمنها، عبر تدخلاتها المستمرة هنا وهناك، مقابل مساعدة هذه الدول التي تتكلف تركيا بحمايتها دعم أنقرة اقتصادياً. هذا ولانغفل ان هذا التقارب المبني على المصالحة المشتركة، يخدم مصالح ومخططات الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية وحلف الناتو في المنطقة والخليج العربي[39].

ولعل هذا التقارب والتحالف يفسر من قبل الجانب الايراني توتراً اضافياً جديداً في المنطقة، بطريقة مشاركة وحدات عسكرية تركية في مناورات عسكرية أجريت في منطقة الحدود بين الاردن والعراق والسعودية مع وحدات عسكرية أخرى من الاردن ومصر وأمريكا، لاختبار قدرة القوات الامريكية على القيام بعمل عسكري واسع النطاق في الخليج ضد ايران إذا ماحاولت هي أو استدعت الحاجة لذلك[40].

لقد كانت هذه المحاولات كلها مقدمات ارتكز عليها رئيس الوزراء التركي(توركوت اوزال) لايقاف حرب المدن بين ايران والعراق في آذار عام(1988م)، كان من الممكن ان تكون إلى حدما نقطة تحول في تسوية الحرب العراقية-الايرانية، بيد ان ذلك لم يحدث، لان ايقاف اطلاق الصواريخ استمر(53)ساعة فقط.

هذا في الوقت الذي نجد ان التصريح الذي أدلى به(جواد لاريجاني) نائب وزير الخارجية الايراني خلال زيارته تركيا، والذي قال فيه: (ان حرب المدن توقفت بمساعي رئيس الوزراء التركي، يتناقض تناقضاً تاماً مع ماصرح به وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، لراديو(بي بي سي) : ((إن الايقاف المؤقت لحرب المدن لم يتحقق بمساعي(اوزال)، ولكن العراق قد حقق ذلك برغبة منه[41].

ومما يلاحظ انذاك، ان تركيا قد أعلنت إغلاق مجالها الجوي، أمام الرحلات العراقية والايرانية، وصرح اوزال في هذا المضمار: ((ان الغاية من غلق الاجواء التركية غاية انسانية بحتة، لأن الاطفال والنساء والمواطنين الابرياء يقتلون ويجب ايقاف هذا القتل غير المبررين المسامين، ولنا الحق الكامل في معرفة ماتحمله الطائرات التي تمر عبر أجوائنا، واتخاذنا لهذه الاجراءات يعد لصالح أصدقائنا)). في الحقيقة والواقع ان(توركوت) كان ينوي ويرغب من ذلك وضع كل ثقله من اجل ايقاف وانهاء الحرب الدائرة بين العراق وايران. وجاءت جهود(اوزال) بناء على رغبة وطلب ايران نتيجة مجدية تمثلت في وقف حرب المدن، إذ وصل إلى

تركيا نائب وزير خارجيتها، حاملاً رسالة خطية من نظيره الايراني، والذي صرح قائلاً: ((اننا سوف نستجيب باحترام للمساعي ان بذلت من أجل ايقاف حرب المدن))[42].

والجدير بالذكر هنا ان تركيا قد عبرت عن حزنها العميق وبالغ الحزن والأسى، تجاه سقوط طائرة الركاب الايرانية في الخليج، وكان مضمون البيان الصادر من وزارة الخارجية التركية في هذا الصدد: ((تتمنى تركيا بوجه عام التوصل في أقرب وقت الى حل سلمي للحرب الايرانية-العراقية، لاسيما للوضع في الخليج))، وضمن هذا الاطار أكدت تركيا مراراً وتكراراً ضرورة بدء الحوار بين الدول المعنية في الخليج في جويسوده التفاهم، لايجاد حل لحرب الخليج ومعالجة هذه القضية بين دول الخليج المعنية دون تدخل القوى الخارجية[43].

ومن الملاحظ ان تركيا قدمت تعازيها لايران، ودعت الاطراف المعنية الى ضبط النفس، والابتعاد عن اصدار تصريحات معادية أو القيام بأفعال يكون من شأنها تصعيد الموقف[44].

لقد وافقت تركيا على المشاركة بمجموعة من (15)ضابطاً في فريق مراقبة وقف اطلاق النار بين ايران والعراق، بناءً على اقتراح الامين العام للأمم المتحدة، وجاء هذا الاقتراح من منطلق سياسة الحياد التي انتهجتها تركيا ازاء حرب الخليج ومانتمتع به تركيا من ثقة من الجانبين[45].

هذا في الوقت الذي ذكر متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية التركية قائلاً: ((ان وزير الخارجية جدد وجهة النظر التركية، وأظهر عزم تركيا على الاستمرار في سياسة الحياد الايجابي والموقف المتزن، وأكد الأهمية التي توليها تركيا للاسراع بتنفيذ القرار(598)، ووضع حد للحرب التي أدت إلى الحاق خسائر جسيمة بالبلدين))[46].

ويجب الاشارة إلى أن أنقرة اعلنت عن السماح بمرور وحدات الاتصال والتجهيز التابعة لفريق الأمم المتحدة، عبر الاراضي التركية لمراقبة وقف إطلاق

النار بين ايران والعراق، استجابة لطلب السكرتير العام للأمــم المتحــدة، وقــد اصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً بهذا الصدد، ذكرت فيه: ((ان تركيا اتخذت هذا القرار للاسهام في الجهود السلمية للأمم المتحدة ولأسباب انسانية، وقد جرت عمليات مرور(الترانزيت) من منشآت القوات المسلحة التركية في قاعدة انجرليك، تحت الاشراف المطلق لقادة الاتراك، بشرط ان تكــون هــذه الحالــة اســتثناء لايتكرر))[47].

هوامش الفصل الخامس:

1- Tschanguiz H. pahlavan, Turkish- Iranian relations: An Iranian view, in barkey, ed, reluctant neighbor, p.76;

هاينتس كرامر: تركيا المتغيرة، ص172.

2- Iranian president arrives in Ankara, Turkish daily news, electronic edition, December/20/1996; and Iran- Turquie: une relation quisaffirme, lefigaro December/23/1996, p.4;

ندوة عن الحرب العراقية-الايرانية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد من 11-12/أيار/1985، ص36.

3- Turkey Toughens stance on Iran, Turkish daily news electronic edition, May/17/1999.

4- Nazlan Ertan, Take back your spies, Turkish probe, no.174 (April/12/1996), pp.8-9.

5- Semih D.Idiz, Crisis with Iran, Turkish daily news electronic edition, March/5/1997.

6- Ayse karabat and metehan demir, Ankara shkeptical of Iranian proposal against PKK, Turkish daily news electronic Tēhēran, lifgar, March/26/1997.

7- Turkish official suspect iran and Greece Are cooperating to help PKK, Turkish daily news electronic edition, May/26/1999.

8- Geoffrey kemp and Robert E. Harkavy, strategic geography and the changing middle east (Washington: Carnegie endowment for peace and brookings, 1997), pp.262-294.

9- Carus, Iranian nuclear, bidogical and Chemical weapons.

10- هاينتس كرامر: تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م، ص248؛

هاربر كولينز:رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الامريكي وضروراته الجيو-سياسية، 1997م، ص30-56.

11- المرجع السابق، ص248.

12- John Barham, Erbakan`s vist to Iran Irk us. Financial times, august/9/1996, p.4.

13- The Gas deal with Iran should not be polictized experts say, Turkish daily news electronic edition Agusts/14/1996.

14- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص250.

15- American embarrassment over the project also calmed down, and in summer 1997 washington not only gave its consent to another gas pipeline project with which Turkmen gas would be transported to Turkey through Iran but also encouraged the American unocal company to participate in the construction of the Turkish leg of the Turkis-Iranian gas deal. See sadet oruc, Turkey`s botas, us unocal company to cooperate for the transportation of Iranian gas. Turkis daily news electronic edition, July/30/1997.

16- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص251.

17- Bruce pannier Turkey ans Iran former soviet central Asia and Azerbaijan: The battle for influence that never happened, perspective on central Asia, vol.2, (April/1998).

18- هاينتس كرامر: المرجع السابق، ص251-252.

19- نفسه، ص252؛ Iskit, Turkey: Anew Actor, pp. 68-70.

20- Gunes Gazetesi, Istanbul, 18/6/1985, p.2.

21- Huge pope, Iran import collapse hits trabzon, Turkish daily news, (April/4/1988).

22- خليل ابراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، بغداد، 1990م، ص23-231.

23- دراسة اعدتها وزارة الخارجية العراقية، بغداد، د.ت، ص1-3؛ خليل ابراهيم، المرجع السابق، ص230.

24- دراسة أعدتها وزارة الخارجية العراقية، ص4.

25- وزارة الخارجية العراقية: دراسة مقارنة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الاقليمي للتنمية(R.C.D) الدولية الثانية، د.ت، ص1؛ نقلاً عن خليل ابراهيم: التطورات، ص231.

26- Newspot, Turkish digest, (Ankara: March/15/1988), p.5.

27- عالم النفط نشرة اسبوعية، العدد(49) المجلد السابع عشر، 6تموز، 1985م، ص6؛ خليل ابراهيم: المرجع نفسه، ص232.

28- أمين اوزكونول: لم تنقل السلاح لايران، صحيفة حريت التركية، في 1988/8/7م، ص2؛ خليل ابراهيم: المرجع نفسه، ص232.

29- Hurriyet Gazetesi, Istanbul, 26/11/1987, p.3.

30- سميح كونور سفير تركي متقاعد: تركيا وايران جيت(طيت) صحيفة ميلييت في 1987/11/30م؛ خليل: نفسه، ص233.

31- Miliyet Gzetesi, Istanbul, 1/11/1987, p.1;

خليل ابراهيم: المرجع نفسه، ص53-54.

32- Hurriyet Gazetes, Istanbul, 12/11/1987, p.1.

33- Soz Gazetesi, Istanbul, 27/11/1987, p.3.

34- Soz Gazetesi, Istanbul, 28/11/1987, p.2;

عصام عبدالعزيز: المعضلة التركية: الشرق الأوسط أم الحلف الأطلسي، مجلة كل العرب باريس، العدد(204) في 23تموز، 1986، ص20.

35- Hurriyety Gazetesi, Istanbul. 29/1/1987, p.3.

36- نيدوفر يالجين: تركيا تدرك خطورة السياسة الامريكية ازاء منطقة الخليج، صحيفة ميلليت، استانبول، في 1987/11/21، ص2.

37- Dilipak, op.cit, p.77; ابراهيم خليل: نفسه، ص235;

J.D.Norotan, Islam as afactor in Turkish Arab relation Durhum, 1982, Affacrs, 1983, p.174.

38- Tercumen Gazetesi, Istanbul, 17/3/1988, p.2.

39- Sabah Gazetesi, Istanbul, 17/3/1988, p.1.

40- Newspot (Ankara, july/8/1988), p.1.

41- Ibid, p.6; خليل: نفسه، ص237.

42- Newspot (Ankara, August/5/1988), p.7.

43- خليل: نفسه، ص237.

44- Newspot (Ankara, August/19/1988), p.1.

45- Ibid, p.4.

46- Newspot, op.cit, p.5.

47- خليل: نفسه، ص237.

الفصل السادس
العلاقات التركية العربية والإسلامية

كانت استانبول في عهد الامبراطورية العثمانية مركزاً للخلافة الإسلامية، وكان نفوذها على الرغم من ضعفها، يعم مختلف انحاء العالم الاسلامي بما في ذلك القارة الهندية. وبعد انهيار السلطنة العثمانية وظهور الجمهورية التركية، تغيرت النظرة التركية إلى العالم الاسلامي، كما تغيرت نظرة العالم الاسلامي إلى تركيا. وفي حقبة عهد الرئيسين مصطفى كمال واينونو انعزلت تركيا عن قضايا العالم الاسلامي، كما تم تركيز الثقافة العلمانية الغربية الاتجاه، وجرى عزوف عن العلاقات الثقافية مع الدول الاسلامية، وفي خلال حقبة مابين الحربين العالميتين وقعت تركيا على معاهدة حلف سعد آباد عام (1937م)، مع ثلاثة أقطار اسلامية، وهي العراق وأفغانستان وايران[1].

ولم يكن لهذا الحلف أي مضمون اسلامي، سوى الاسم، إذ كانت تركيا تهدف إلى استخدام الحلف ضد اوربا، وقد فشل الحلف المذكور من تحقيق أي هدف على اثر وقوع الحرب العالمية الثانية، واستمرت السياسة التركية مهتمة بتوطيد العلاقات باوربا، بعد الحرب العالمية الثانية، وحاولت في حقبة الخمسينات فرض احلاف عسكرية على الدول العربية، الأمر الذي خلق لها الكثير من المشكلات في المنطقة العربية، وفي مقدمتها تصاعد المعارضة العربية لسياستها في قضية فلسطين والاحلاف العسكرية[2].

في منتصف الستينات حاولت حكومة ديميريل تحسين العلاقات بالدول الاسلامية، ولاسيما بباكستان التي كانت هي الأخرى تحاول استخدام الحلف المركزي للوقوف معها ضد الهند. وقد ظلت العلاقات بباكستان صميمية، كما ظلت تركيا محتفظة بعلاقات صداقة بباكستان. أما فيما يخص العلاقات بايران فإن تركيا على الرغم من مشاركتها في(الحلف المركزي)، إلا أنها رفضت قيام ايران

باستخدام الحلف لتحقيق مطامعها ضد العراق؛ أو في منطقة الخليج العربي[3].
وفي بداية السبعينات حصل فتور في العلاقات التركية-الايرانية. وكان للموقف الذي وقفته ايران من حرب قبرص عام(1974م)، أثر في هذا الفتور حيث لم تزود ايران تركيا بما احتاجته خلال الحرب، كما فضلت ايران الاتحاد السوفيتي على تركيا، لتنفيذ مشروع خط انابيب الغاز الذي كانت تركيا تأمل أن ينتهي في ميناء أزمير على بحر ايجه[4].

وكانت أجهزة الاعلام التركية تشن باستمرار حملات مناهضة لنظام الشاه، وانتقدت موقفه في دعم الحركة الكردية ضد العراق، كما عارضت سياسته الداخلية في القضاء على المعارضة. وعندما اطاحت الثورة الايرانية بالشاه عام(1979م). رحبت أجهزة الاعلام بالتغيير الجديد انها سرعان ما انتقدت النظام الجديد، فور ادراكها السياسة الطائفية التي ينتهجها والمطامع الاقليمية التي أعلن عن تصميمه على تحقيقها على حساب دول المنطقة. ونبهت أجهزة الاعلام الى المخاطر التي من شأنها ان تجر المنطقة إليها، إذا استمرت السلطات الايرانية في سياستها العدوانية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

وقد أخذت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة، تدرك أهمية مساهمتها في المؤتمرات الاسلامية، فقد استضافت مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في استانبول في مايس (1976م)، والذي كان أول مؤتمر اسلامي على هذا المستوى يعقد في تركيا، منذ قيام الجمهورية التركية، وقد استقبل الشعب التركي هذه المناسبة استقبالاً حماسياً. واستمرت تركيا في حضور المؤتمرات الاسلامية وقد حصلت من المؤتمر الاسلامي على قرض ليساهم في التخفيف من حدة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد التركي. وفي المؤتمرات الاسلامية أيضاً، جرى تذكير تركيا بضرورة اتخاذ موقف حاسم من قضية فلسطين وذلك بالمبادرة الى قطع العلاقات بالكيان الصهيوني[5].

وهناك شعور متزايد على المستوى الرسمي والشعبي في تركيا، بأهمية زيادة التقارب مع الاقطار العربية والاسلامية، ومع المؤتمرات الاسلامية.

- **الموقف التركي من قضية فلسطين:**

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، رفض السلطان العثماني عبدالحميد الثاني طلباً تقدمت به المنظمات الصهيونية في اوربا، لشراء أرض فلسطين لتكون وطناً قومياً لليهود. وكان هذا الرفض من العوامل التي أدت بالصهاينة للتآمر مع من تآمر للاطاحة بالسلطان عبدالحميد الثاني، الذي مهما قيل في حكمه الا ان أحداً لايستطيع ان ينكر انه رفض المشروع الصهيوني، على الرغم من الاغراء المالي الكبير الذي تضمنه، وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي المتردي الذي كانت عليه الامبراطورية العثمانية. وقد رفض السلطان المذكور وساطات أوربية لقبوله بالعرض الصهيوني مؤكداً تمسكه بأرض فلسطين(6).

وعلى الرغم من سياسة العزلة التي عاشتها تركيا ابان عهد مصطفى كمال حيال الاقطار العربية وقضاياها، فان مشاعر الشعب التركي المسلم ظلت بجانب اخوانه العرب، وحتى في عام (1947م) وعلى الرغم من التقارب التركي-الامريكي، فان الوفد التركي في الأمم المتحدة، صوت ضد قرار التقسيم.

الا ان الأمور قد أخذت تسوء تدريجياً كلما ازداد النفوذ الامريكي في تركيا، وقبيل دخول تركيا حلف الأطلسي عام (1952م)، اعترفت تركيا بالنظام الصهيوني، وقد جابه الشعب التركي هذه الخطوة بمعارضة قوية، وقد حاولت الحكومات التركية ان تبرر هذا التمثيل قائلة انه روتيني اسوة بغيرها من الدول، وانها قد حددت مستوى التمثيل الدبلوماسي، وان خطوتها هذه قد تساعد الحرب، الا ان كافة التبريرات التي قدمتها الحكومة التركية، كانت مرفوضة من الشعب العربي ومن الشعب التركي معاً. وقد تميزت حقبة الخمسينات الصهيونية للضغوط الاقتصادية والسياسية والاعلامية على الدولة التركية(7).

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرضت لها الحكومات التركية، لقطع العلاقات بالكيان الصهيوني، الا ان خطوة لم تتخذ بهذا الصدد نتيجة للنفوذ الأمريكي- الصهيوني، ولم يكن الموقف الرسمي التركي ايجابياً خلال العدوان الصهيوني على مصر عام (1956م)، كما لم يكن الموقف الرسمي مرضياً خلال العدوان الصهيوني عام(1967م) على الشعب الفلسطيني والاقطار العربية الأخرى، وان اتخذت الحكومة التركية بعض الخطوات لتقليص علاقاتها الاقتصادية واصدارها بياناً يعارض العدوان[8].

وقد حصل تحسن في الموقف الرسمي التركي من القضية الفلسطينية في حقبة السبعينات[9].

1- خلال حرب تشرين عام(1973م)، كان الموقف الرسمي التركي متقدماً على المواقف السابقة، إذ طالبت تركيا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، كما طالبت بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ومن مدينة القدس، فضلاً عن كون الموقف الاعلامي جيداً[10].

2- اعلنت تركيا في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في استانبول عام(1976م)، عن مساندتها لنضال الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكانت تركيا قد استقبلت في بداية تلك السنة، وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة فاروق قدومي مدير الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية.

3- وافقت تركيا على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة. وقد كانت هناك عدة دوافع دفعت الحكومة التركية الى تحسين موقفها من قضية فلسطين في مقدمتها.

1- مشاعر الشعب التركي المؤيدة للقضية الفلسطينية.

2- حاجة تركيا للإمكانات الاقتصادية للاقطار العربية المنتجة للنفط، لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المتفاقمة التي تواجهها.

3- ان أي تعاون مع الاقطار الاسلامية، لابد أن يمر بالقضية الفلسطينية.

4- الضغوط التي مارستها الاقطار العربية وفي مقدمتها الجمهورية العراقية بضرورة اتخاذ مواقف واضحة وصريحة في دعم القضية الفلسطينية.

5- أصبحت القضية الفلسطينية من الأمور المهمة في برامج بعض الاحزاب التركية، وفيم مقدمتها حزب السلامة الوطنية، الذي طالب بضرورة تصفية كافة العلاقات بالكيان الصهيوني، ودعم النضال العربي الفلسطيني.

إلاّ ان تركيا استمرت على الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية بالكيان الصهيوني، على الرغم من انها اتخذت عام(1979م)، خطوة جديدة في تخفيف درجة التمثيل الدبلوماسية، وتعد قضية دعم النضال الفلسطيني من الأمور التي أخذت تكسب شعبية متزايدة في صفوف الشعب التركي[11].

- العلاقات التركية-المصرية وبعض دول عربية أخرى:

كانت العلاقات بمصر توصف بأنها دائماً قلقة منذ أيام المرحوم جمال عبدالناصر، الذي عارض تأييد تركيا للمواقف الغربية حيال المنطقة العربية، ولاسيما في عهد عدنان مندرس الذي تحمس لسياسة الاحلاف، كحلف بغداد مثلاً الذي عقد في عام (1955م).

وفي عهد أنور السادات تردت العلاقات التركية المصرية، بسبب الموقف الذي اتخذه الأخير في دعم وجهة النظر اليونانية في قضية قبرص، وتقديمه الدعم المادي والمعنوي للحكومة القبرصية، بزعامة مكاريوس أو بزعامة سبيوركبريانو. وعلى العكس من ذلك فان العلاقات بليبيا قد تطورت كثيراً، وقد قدمت ليبيا عدداً من القروض المالية لتركيا، كما استعانت بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية التركية، في تنفيذ عدد من المشاريع التنموية، وكذلك استعانت بعدد من العسكريين الاتراك لتدريب القوات الليبية، وعشرات الالوف من العمال الاتراك للعمل في الموانيء والمؤسسات الصناعية الليبية، وقد أيدت الأخيرة مواقف تركيا فيما يخص قضية قبرص[13].

وتتمتع تركيا بعلاقات ودية بكل من تونس والجزائر والمغرب والسودان، وجمهورية اليمن وموريتانيا ولبنان[14].

وقد حصل تطور كبير في علاقات تركيا بالاقطار العربية في الخليج العربي، فتأسست علاقات دبلوماسية بينها وبين كل من الكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان[15].

وتحاول تركيا الاستفادة من العلاقات الاقتصادية بالدول المنتجة للبترول، وذلك لمساعدتها في قضايا التنمية ومعالجة حالة التأزم التي يعيشها الاقتصاد التركي[16].

وقد تقدمت العلاقات بالمملكة العربية السعودية، التي منحت لتركيا عدداً من القروض، وحصل على ملحوظ في العلاقات الثقافية والدينية. ولابد من التأكيد على وجود عدة عوامل دفعت تركيا، لتطوير علاقتها بشكل واسع بالاقطار العربية منها[17]:

1- حاجة الاقتصاد التركي إلى رأس المال العربي.

2- عزوف السوق الاوربية المشتركة من الاهتمام بالتعاون الاقتصادي مع تركيا.

3- رغبة تركيا في امكانية استفادة الاقطار العربية من فائض العمال الاتراك، ولاسيما على ضوء المضايقات والعوائق التي تضعها أمامهم أقطار اوربا الغربية.

4- الشعور المتزايد لدى صفوف الرأي العام التركي والمنظمات والاحزاب، ان من الأفضل والأجدر لتركيا، التوجه للتعاون مع جيرانها العرب والاقطار الاسلامية، ولاسيما بعد الموقف الاوربي المؤيد لليونان في قضية قبرص، والخطر الامريكي على تزويد تركيا بالأسلحة بعد غزو قبرص من قبل القوات المسلحة التركية لها[18].

هذا ولاننسى دور الرئيس المصري حسني مبارك أن يكون صاحب المبادرة في الأزمة التركية السورية عام(1998م)، الذي توجه إلى أنقرة يوم

السبت(1998/12/5م)(19)، وسعى إلى عقد قمة ثلاثية تضمه والرئيسين السوري حافظ الأسد والتركي سليمان ديميريل من أجل تكريس المصالحة التي تمت أخيراً بين دمشق وأنقرة على قاعدة اتفاق أضنة الذي تعهدت الأولى بموجبه ملاحقة أفراد(PKK)، وعدم توفير الدعم أو ملجأ لهم في الأراضي السورية[20].

- العلاقات التركية-السورية:

في الحقبة الواقعة بين ربيع عام(1940م) وحتى انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو عام(1954م)، اشتركت سوريا في الصراعات الناتجة عن هزيمة فرنسا أمام القوات الالمانية. وقد سبقت استقلال سوريا التام أحداث، منها مطالبات سوريا المتكررة بانهاء الانتداب، واعلان الجنرال كارتو باستقلال سوريا في (28شباط 1941م)، ومن ثم الخلافات الطويلة الأمد بين سوريا وفرنسا فيما يخص تطبيق هذا الوعد[21].

وبعد مؤتمر سان فرانسيسكو بدأت المفاوضات لحل خلافات تركيا مع دولة سوريا المستقلة، ولتمهيد الطريق أمام اعترافها بها، وفي عام(1945م) في 6آب اجتمع وزير خارجية تركيا بوزير خارجية سوريا، وقد وصلت المفاوضات بينهما إلى اعتراف تركيا باستقلال سوريا إلى طريق مسدود، فقد أصرت تركيا على اعتراف صريح سوري رسمي بضمها للواء اسكندرون بينما رفضت سوريا الاعتراف بتنازل فرنسا عنها[22].

شرعت الصحافة التركية ببدء حملة اعلامية شعواء، ونفت مشكلة الاسكندرون، وأصرت على أن المنطقة التي كانت تتمتع بحكم ذاتي منذ سنة(1921م)، قد أعيدت بكامل إرادتها إلى الوطن التركي الأم في عام(1939م)[23].

وفي (1947/1/11م) استأنفت الصحافتان السورية والتركية معاركهما الاعلامية العنيفة حول لواء الاسكندرون[24].

ومما يلاحظ بعد أول انقلاب عسكري، على حكم الرئيس شكري القوتلي، في (1949/3/31م)، قاده الزعيم حسني الزعيم، القائد العام للجيش السوري، ابتدأت نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الدولتين السورية-التركية[25].

ولقد صرح الزعيم للصحفيين الترك في دمشق، بانه يحاور في التوصل إلى صداقة خالصة مع جارتها تركيا، وانه يحاول تقليد اتاتورك بإدخال اصلاحات سياسية واجتماعية في سوريا.

وأعلن الوزير السوري الأمير كاظم الجزائري في مؤتمر صحفي عقد في أنقرة في(1949/7/1م)، أن سوريا قد تنازلت عن مطالبتها بمقاطعة الاسكندرون، وجرى حل الاحزاب السورية التي تدعو إلى اعادة اللواء الى الحكومة السورية، وبدأت الصحف التركية تكيل المديح لحسن نوايا الزعيم وصداقته المخلصة مع تركيا شعباً وحكومة. هذا في الوقت الذي كان الرأي العام السوري ممتعظاً وغير راضٍ من ميول ورغبات الزعيم الموالية للترك، ولاسيما عن نياته المبيتة وتنازله عن حقوق سوريا في اللواء.

ولم تمض الامدة قصيرة حتى اطيح بحكومة حسني الزعيم، شرعت الصحافة التركية تعبر عن سخطها الشديد عن ازاحة أشد الدعاة للصداقة التركية-السورية، فبدأت الأخيرة تثير ثانية وثالثة مشكلة اللواء[26].

لقد استلم العقيد أديب الشيشكلي رئيس أركان الجيش زمام الامور في سوريا في (1951/11/29م)، وأظهر أبان حكمه عداءً واضحاً لتركيا، وهكذا تعكرت العلاقات بين الدولتين بشكل مخيف، بسبب تبادل التهم من خلال الصحف والاذاعات والمؤتمرات الصحفية لدى الحكومتين.

وبعد ازاحة الشيشكلي على المسرح السياسي في سوريا في (1954/2/24م) على يد بعض الضباط الوطنيين الغيارى، واستمرت قضية اسكندرون بالوتيرة نفسها مع جارتها تركيا، وتوترت العلاقات وتعاظمت الهجمات والهجمات واللهجات المعاكسة، إذ أقدمت الحكومة التركية على مصادرة جميع الجرائد

السورية في الاسواق التركية، لأنها استمرت بإظهار منطقة لواء الأسكندرون على صدر صحفها بأنها مقاطعة سورية لايمكن التفريط بها[27].

حتى عام(1948م) كانت مسألة اللواء هي المشكلة الوحيدة بين الدولتين الجارتين، بيد ان نشوء الكيان الاسرائيلي في (14\15/أيار/1948م) والدعم الغربي لها، ولاسيما اعتراف تركيا بها وانشاء علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية بينهما. فضلاً عن تبني تركيا السياسة الغربية في الشرق الأوسط. كل ذلك اثار حفيظة سوريا واستياءها من الدول الغربية وتركيا، وكان لهذه التطورات الدولية أثرها على مشكلة لواء الاسكندرون حقاً لاغبار عليه، وتبقى الأمور تحدد وتسير وفق موازين القوى ومواقف الدول العربية والاسلامية في الهيئات الدولية بما فيها مجلس الأمن الدولي[28].

هذا ولاننسى ان مسألة اللواء، أصبحت برمتها بلاشك مشكلة ثانوية لسوريا بالمقارنة بقضية فلسطين الأكثر الأهمية، إن مشاعر الشعوب والجماهير العربية والاسلامية في العالم العربي عامة، هي أكبر بكثير من تلك التي أثارتها الاسكندرون[29].

لاجرم إذا قلنا ان الصحافة الغربية كشفت، بعد العدوان الثلاثي على مصر عام(1956م)، عن وجود مؤامرة أمريكية-إسرائيلية-تركية، لغزو سوريا وإجبارها على التخلي عن مواقفها، التي كانت تميل إلى المعسكر الشرقي وتقف ضد حلف بغداد لعام(1955م).

فضلاً عن تأييدها الموقف القومي للرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، الذي بادر بارسال قوات مصرية إلى اللاذقية لحماية سوريا من التهديدات والتحشدات التركية أوشن الأخيرة الحرب ضدها. ومن المعروف ان التقدم والتهديد التركي والتحرك الانكلو الامريكي لم يوقفا إلاّ بفعل الموقف السوفيتي الشهير[30].

لقد عاد التأزم الى العلاقات التركية السورية، بعد إنقلاب (1960م) العسكري في تركيا ومجيء عصمت اينونو إلى رئاسة الوزارة التركية، إذ بلغ هذا التوتر والتأزم مداه الأقصى في احداث قبرص، الذي جرى التصويت عليها في أروقة الأمم المتحدة عام (1964م)، إذ صوتت الدول العربية بما فيها سوريا لصالح الحكومة القبرصية ضد تركيا[31].

بعد هذا التوتر وسياسة الأحلاف في العلاقات السورية التركية، أتت مرحلة السبعينات لتشهد نوعاً من الإنفراج في هذه العلاقات، كانت محطتها الأبرز تمثلت في حرب 5حزيران (1967م)، ونيدت بعدوان اسرائيل على سوريا ومصر والأردن، إذ وقفت في هيئة الأمم المتحدة مطالبة بانسحاب اسرائيل من الجولان السورية وسيناء المصرية وأخيراً في الضفة الغربية التي احتلتها[32].

وفي عام(1974م) اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت تقترب شيئاً فشيئاً من سوريا والدول العربية، وكذلك أيدت القرار الصادر من الأمم المتحدة في تشرين الثاني عام(1975م)، باعتبار اسرائيل شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري[33].

برزت انعطافة تاريخية خطيرة في العلاقات التركية السورية، بعد الاطاحة الشاه في ايران عام(1979م) من قبل الخميني ورجالات دينه، إذ بدأت تركيا تتوب عن ايران خير نيابة كمركز مهم لجمع المعلومات الاستخباراتية عن سوريا لصالح اسرائيل وربيبتها زعيمة الامبريالية والعدوان الولايات المتحدة الامريكية التي تمثل في وقتنا الحاضر بمغول العصر[34].

وفي خطوة غير مسبوقة أعدت رئاسة الأركان التركية عام(1980م) تقريراً جاء فيه ...إن الخطر قادم من الجنوب، وإن العدو الأكبر لتركيا هو سوريا. وعدّ التقرير ان مسألة الاسكندرون بؤرة التفجر في العلاقات بين الدولتين.

وكتب كنعان ايفرين في التقرير المذكور يقول: ((منذ اللحظة التي تحررت فيها سوريا من الانتداب الفرنسي، وهي تسعى من أجل الحاق أراضي

هاتاي(الاسكندرون) بها... وتسعى سوريا كذلك إلى ضمانة اجراء استفتاء في الأسكندرون في اللحظة التي يكون فيها المناخ الدولي ملائماً لذلك[35].

هذا وليس غريباً، لو أشرنا إلى تقرير رئاسة الأركان الجيش التركي، الذي يتضمن أرقاماً تخص التوزيع الأثني في لواء الاسكندرون[36]، إذ يشكل العلويون(الشيعة) فيه نسبة(32.8٪) من سكان اللواء، فيما شكلت المجموعات الأثنية غير التركية نسبة(69.49٪) بحسب تقرير رئاسة الأركان كالآتي:

الأرقام بالألف			العنصر الأثني
381.908			الترك
331.000	السوريون		العرب
31.400			الكرد
450			اليونان
305			اليهود
9.070			اليونان

لقد وصلت العلاقات الاقتصادية التركية السورية والعربية إلى أوجها في عام(1981م)، إذ بلغت حجوم أو مجمل المقاولات التركية مع سوريا وحدها(7)مليارات دولار أمريكي.

إذ أثر هذا الأمر تأثيراً كبيراً على معدل التضخم الذي انخفض بدوره من (100٪) إلى (35٪)؛ وبلغ عدد العمال الاتراك العاملين في الاقطار العربية ربع مليون عامل تقريباً عام(1985م)[37].

لقد بدأت فكرة أقدام تركيا على خطوة مفاجئة، غير مفهومة وغير مسبوقة تخامر العسكريين الترك، إذ بدأت بحشد جيوشها على الحدود السورية، بذريعة أن صواريخ سام -5- الموجودة في سوريا، تشكل تهديداً للأمن التركي، وسارعت

إلى عقد اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية لنصب صواريخ بيرشنغ الأمريكية الصنع لمواجهة الصواريخ السوفيتية في الأراضي السورية[38].

وبعد الانقلاب العسكري في تركيا في أيلول عام(1980م)، ولاسيما خلال سنوات(1982-1983م)، تورطت سوريا من جديد في نشاطات مضادة لتركيا، وقد نجح الجنرالات الحاكمون في تركيا في القضاء على المنظمات الارهابية اليسارية واليمينية على السواء، ولكنهم هذه المرة وجدوا من الصعوبة بمكان معالجة الموجة الجديدة من الارهاب الأرمني التي كانت تنشط غالباً في الخارج وضد الدبلوماسيين الترك[39].

وان القضية الأرمنية من القضايا الخطيرة التي تهدد استقرار تركيا. وعلى الرغم مما يعلن من ان الأرمن يحاربون من قبل فرنسا، الا ان الأخيرة في الحقيقة من أكثر المتجاورين فكرياً ومادياً مع الأرمن. وكذلك سوريا التي تشرف على تدريبهم وتسليحهم وايواءهم، ضمن عملية تساوم بها سوريا تركيا في اطار حسابات سورية دقيقة[40].

وترى الأوساط التركية ان سوريا تلعب دوراً ما في مسألة دعم الجماعات الأرمنية والكردية في تركيا إذا استوجب الأمر، من خلال التغاضي عن نشاطات الأرمن والكرد في الأراضي السورية بشكل من الأشكال، وفي الواقع يشكل دور سوريا في تسهيل عمليات كل من الكرد والأرمن ضد تركيا المشكلة الكبرى في العلاقات التركية السورية[41].

لقد وجه رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز في(1996/5/18م) تحذيراً شديد اللهجة إلى سوريا قائلاً؛ انه لن يتغاضى طويلاً عن موقفها العدائي، متهماً إياها بدعم حزب العمال الكردستاني(PKK). وقال بعد لقائه المستشار الألماني هيلموت كول في بون: إذا واصلت سوريا دعمها للارهاب ضد تركيا، فإن علاقاتنا بها ستزداد سوءاً، وأضاف أن الحكومة السورية وضعت معسكرات تدريب تحت تصرف حزب عبدالله أوج الآن[42].

وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل في(1998/5/7م) تهديداً مبطناً الى سوريا، متهماً إياها بتحريض الدول العربية ضد بلاده، بسبب تحالفها العسكري مع اسرائيل، وقال ديميريل في أثناء زيارته إلى تونس، بأنه يعد حملة الدعاية، التي تقوم بها بلدان مثل سوريا ضد التعاون مع اسرائيل، حملة خاطئة. وأضاف ان سوريا تحرض العالم العربي. وإذا كانت سوريا تريد أن تكون عدوة لتركيا فعليها أن تتحمل العواقب.

وهكذا نرى أن هنالك الكثير من الملفات الساخنة بين سوريا وتركيا تمثلت في(43):

1- ملف لواء الأسكندرون.

2- ملف المياه (الفرات، دجلة، العاصي، مشروع غاب).

3- الملف الأمني(حزب العمال الكردستاني(PKK)، عبدالله أوج الآن).

4- ملف ضريح سليمان شاه: وهو أحد أجداد العثمانيين، ويعد ضريحه عبارة عن مسمار جحا في الأراضي السورية.

5- ملف التهريب والتجارة. وتجدر الاشارة إلى أن حجم التجارة الحدودية غير المشروعة بين سوريا وتركيا تصل أحياناً إلى(500)مليون دولار سنوياً.

6- ملف الحلف الاسرائيلي-التركي: إذ تعد سوريا أنه موجه بشكل خاص ضد سوريا وضد العرب بشكل عام.

في بداية الشهر العاشر من عام(1998م) استفحلت أزمة جديدة في العلاقات السورية التركية ابتدأتها أنقرة بالتهويش ضد سوريا معيدة تكرار الاتهام القديم، الجديد، بأن سوريا موطئ قدم للارهاب، المتأتي من حزب العمال الكردستاني(PKK) إلى الأراضي التركية[44].

انطلاقاً من ذلك، وكما العادة عندما تقرع طبول الحرب، قال الرئيس التركي سليمان ديميريل في خطاب قرب الحدود السورية: ((ليست لنا أطماع في أراضي

الآخرين والذي يطمع في أراضينا سيصطدم رأسه بالحائط)). وأضاف: ((نقول إن هذا يكفي))[45].

واتهم وزير الدفاع التركي عصمت سيزغين في مقابلة مع التلفزيون التركي الحكومي؛ الجيش السوري بارسال ضباط سراً للقتال الى جانب ثوار(PKK).

وقالت شبكة(تي جي أر.تي) التركية للتلفزيون أن كلاً من ديميريل ورئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ سيعلنان بعد يومين المكان الذي يقيم فيه أوج الآن[46].

هوامش الفصل السادس:

1- Vall, Ferenc The Turkish straitsand NATO/ (Stanford californial hoover institution press, 1972, p.22.

2- د.حامد عبدالله ربيع: الحوار العربي الأوربي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م، ص278.

3- Ahmed Feroz, The Turkish experiment in demoecracy 1950-1975 (Boulder colordo: westriew press, 1977), p.40.

4- خليل ابراهيم: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص47-48.

5- Hikmet Tanyu, Yahudiler retukler, (Istanbul, Bilge yayinevi), pp.734-748.

6- تقرير وثائقي: العلاقات التركية الاسرائيلية، مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، أنقرة، 1987م، ص4.

7- جورج أي غروين: علاقات تركيا مع اسرائيل ومع جيرانها العرب، تأثير المصالح الاساسية والظروف المتغيرة، مجلة ميدل أيست رفييو، لندن، 1985م، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ص7.

8- علي آل كارسمونغلو: أمن تركيا الشرق الأوسط، الولايات المتحدة، مجلة فورن أفيرز الفصلية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، خريف، 1983م، ص22.

9- تركيا وسياسة التقارب الحذر تجاه اسرائيل عن صحيفة معاريف الاسرائيلية، 1986/7/3م، ترجمة ش.كاهين.

10- نجدة فتحي صفوة: موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل الغربي، بيروت، السنة(5)، العدد(45) تشرين الثاني 1986م، ص93.

11- عبدالمجيد فريد: محرر الندوة الدولية الثالثة، تركيا العرب، درهام إنجلترا، 14\15/1/1982م.

12- وزارة الخارجية العراقية: دراسة مقارنة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الأقليمي، الدولية الثانية، بدون تاريخ، ص1؛ فؤاد مطر خليف: لماذا يحاربون العراق ويتفاهمون مع الكمالية، مجلة الدستور، العدد(468)، لندن، 1987م.

13- نجدة فتحي صفوة: موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م، ص97؛ د.ابراهيم خليل الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، ص213. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: تقرير الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين مصر وتركيا خلال شهر شباط، 1988م بالقاهرة أنقرة، المكتب التجاري بسفارة جمهورية مصر العربية بأنقرة، 12آذار 1988م، ص1-3.

14- جورج، أي غروين: علاقات تركيا مع اسرئيل ومع جيرانها العرب، مجلة ميدل إيست ريفيو، لندن، 1985م؛ د.خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص199.

15- زهير عبدالحسين مهدي: الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب وانفتاحها على الشرق الأوسط، نشرة الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية بالجامعة المستنصرية، العدد(الثالث)، بغداد، 1987م، ص9.

16- د.جلال عبدالله معوض: تركيا وحرب الخليج، بحث غير منشور، 1988م، ص1-3.

17- نجدة فتحي: المرجع السابق، ص213.

18- صبرية احمد لافي: مستقبل العلاقات المصرية التركية على الصعيد العسكري، نشرة الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية بالجامعة المستنصرية، العدد(1)، 1986م، ص29.

19- عايدة، العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ص134.

20- صحيفة ميلييت التركية (1998/12/4م)، صحيفة الاهرام، القاهرة، 1998/9/17؛ صحيفة رايديكان التركية، 1998/12/6م؛ طلال سليمان: مبارك ومهمته العربية في أنقرة، صحيفة السفير، 1998/10/5.

21- محمد ملا أحمد: صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، رابطة كاوة، الطبعة الأولى، كردستان العراق، أربيل، 2001م، ص24.

22- عايدة العلي سري الدين: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 2000م، ص28.

23- المرجع السابق، ص27؛ سام ثابت: جنرالات تركيا، صحيفة النهار 1998/10/14م.

24- عدنان شعبان: من السلطان عبدالحميد الى الرئيس ديميريل، صحيفة النهار، 15تشرين الأول، 1998م.

25- محمد ملا أحمد: المرجع السابق، ص20-21.

26- يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي: تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1999م، ص60ومابعدها.

27- يوسف ابراهيم: المرجع السابق، ص62ومابعدها.

28- ابراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، مطبعة المربد، بغداد، 1987م، ص43؛ نجدة فتحي صفوة: موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، العدد(45)، بيروت، 1982م، ص93.

29- عدنان شعبان: المرجع السابق؛ خليل ابراهيم: التطورات المعاصرة: ص34-35؛

Kemal H.Karpat: Turk- Arap lliskilerine Toplu bir baski, adaltinds- gelmiste, bugunve gelecekte, arastirmasiylo- Hacettepe universitesinc sunulmuctur, (Ankare: 18-22Hazitan 1979), p.8-10.

30- صلاح بدرالدين: الاكراد شعباً وقضية، دار الكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 1987م، ص42؛ عايدة العلي: المرجع السابق، ص8.

31- ياسر أحمد حسن: تركيا، ص105؛ ابراهيم الداقوقي: المرجع السابق، ص82.

32- عايدة العلي: المرجع السابق، ص28-29؛ ابراهيم الداقوقي: المرجع السابق، ص166؛ لمزيد من التفاصيل ينظر العدد الخاص من جريدة(بوكون) التركية الذي صدر بمناسبة الذكرى الأولى لعدوان 5حزيران(1967م في 1968/6/6م).

33- ابراهيم الداقوقي: المرجع السابق، ص120-121؛ شاكماك: موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، ص106.

34- د.أحمد نوري النعيمي: العلاقات التركية-الايرانية، حاضرة القيت في جامعة البكر، بغداد، 1987م.

35- عدنان شعبان: المرجع السابق؛
Sehnez Kapian, Turcumen Gazetesi, (Istanbul, 24/8/1988), p.1; Gunsydin Gazetesi, (Istanbul, 13/10/1988), p.3.

36- خليل ابراهيم الناصري: التطورات في العلاقات العربية-التركية، ص266؛
Hurriyet Gazetesi, Istanbul, 1/1/1988, p.4.

37- عايدة العلي: المرجع السابق، ص22؛ العمالة الأجنبية في دول الخليج، صحيفة الانباء الكويتية، 1986/4/18م.

38- عايدة العلي: المرجع السابق، ص89؛ لمزيد من التفاصيل ينظر إلى وكالة الأناضول التركية في 14و1998/15م، وصحيفتي(حريت)و (وميلييت) أيام الأزمة بين تركيا وسوريا.

39- مجلة الوطن العربي العدد(312)، 4شباط، 1983م، ص47.

40- خليل ابراهيم الناصري: المرجع السابق، ص264؛ السفارة العراقية، أنقرة، الدائرة الصحفية، 1988م، ص1.

41- خليل ابراهيم: المرجع السابق، ص265.

42- يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي: تركيا وسوريا، ص66؛ عايدة العلي: المرجع السابق، ص53، 77، 78.

43- يوسف ابراهيم الجهماني: المرجع السابق، ص77-78.

44- نفسه، ص78-79.

45- عائدة العلي: المرجع السابق، ص96.

46- نفسه، ص98.

الفصل السابع

العراق وتركيا: دراسة في أوجه العلاقات الثنائية

تحكم العلاقات القائمة بين العراق وتركيا جملة عوامل وأسس تأريخية واقتصادية ودينية وثقافية..نابعة من علاقات الصداقة وحسن الجيرة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولم تصادف تلك العلاقات وفي أصعب ظروفها مايسيء إليها أو يعكر جوها الطبيعي، إذ سرعان ماتحل المعضلات والمشكلات بتوافر حسن النية والثقة المتبادلة والحرص على مصلحة البلدين الجارين. وتستمد هذه العلاقات ديمومتها ونشاطها من المصالح المتبادلة بين البلدين بحكم تجاورها وتشابك مصالحهما الثنائية في حقول مختلفة، سياسية واقتصادية وتجارية ونفطية ومائية وأمنية، تطورت بشكل متطرد بعد قيام ثورة (14تموز 1958 و 17تموز 1968) في العراق(واعلان تركيا الاعتراف الفوري بالحكومات العراقية التي لاقت ترحيباً حاراً، على أقوال المسؤولين الاتراك، ان العراق بحاجة إلى اقامة علاقات تعاون وطيد مع تركيا)[1].

وشهدت حقبة الخمسينات وحتى الثمانينة تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين على مختلف الأصعدة السياسية منها، قيام الرئيس العراقي احمد حسن البكر بزيارة رسمية إلى تركيا عام(1972م)، واجرائه مباحثات ناجمة مع رئيس الوزراء التركي بولند أجويد[2]، وفي آذار (1976م)، قام الرئيس التركي فخري كوروتوك بزيارة رسمية للعراق. اعقبتها زيارة مماثلة لرئيس الوزراء التركي بولند أجويد. كما استمرت العلاقات والتعاون وتبادل الزيارات بعد الانقلاب العسكري في تركيا عام(1980م)، وتسلم الجنرال كنعان افرين رئاسة الجمهورية التركية، حيث تحققت اتصالات مهمة بينه وبين الرئيس العراقي، الذي عبر في أكثر من مناسبة عن تمنياته لتركيا في ان تكون مزدهرة ومستقرة وفي وضع جيد دائماً. ((واضاف ان العلاقات بين العراق وتركيا كانت ومازالت طيبة وايجابية،

وتربطنا مصالح جدية، وهناك تفهم مشترك لأهمية هذه المصالح ولأهمية علاقات جيدة حسنة بين بلدين نحن نحترمها والاتراك من جانبهم يحترمونها، وعلاقاتنا الآن مع تركيا في ظل حكم الجنرال كنعان جيدة كذلك. ونأمل ان تتطور الى ما هو أفضل))[3]. وقد تجسدت العلاقات المتطورة بين العراق وتركيا بالتعاون المشترك في النواحي الآتية:

أولاً/ التعاون الاقتصادي والتجاري:

سبق للعراق ان وقع اتفاقيتين تجاريتين مع تركيا الأولى وقعت عام(1932م). والثانية وقعت عام(1965م)، التي تضمنت احدى عشرة مادة مع ملحقين لكل من الصادرات العراقية والتركية، وأهم ماركزت عليه هذه الاتفاقية هو منح الطرفين كل منهما الآخر معاملة الأمم الأكثر حظوة، فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب والتكاليف المفروضة على استيراد وتصدير السلع[4]، وتطورت علاقات البلدين الاقتصادية بتوقيع البروتوكول الاقتصادي ولاسيما الاقتصادي الذي تم التوصل إليه بينهما عام(1972م) لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي، ولاسيما في مجالات التجارة والترانزيت والنفط[5].

ومنذ عام (1974م) بذل العراق جهوداً لدعم الاقتصاد التركي من خلال زيادة مشترياته من المواد الأولية أو المصنعة في تركيا التي تتلاءم واحتياجات السوق العراقية[6]، وازدياد حجم التعاون الثنائي في مجال التجارة حظي باهتمام وتشجيع كافة الاحزاب والقوى السياسية في تركيا على اختلاف مبادئها وسياستها[7] وتصاعد حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ منذ عام(1975م)، وتم عقد اتفاقيات جديدة بين البلدين عام(1975م)، وشخصت هذه الاتفاقيات القطاعات التي اتفق الطرفان، للتعاون الاقتصادي والفني التي دخلت حيز التنفيذ في (10نيسان 1976)، وشملت هذه الاتفاقيات الصناعة والزراعة والنفط والاشغال العامة (بضمنها مشاريع الري والاسكان)، والنقل والسياحة[8]، ولتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات أقر الطرفان بموجب المادة التاسعة من موادها انشاء لجنة مشتركة للتعاون

الاقتصادي والفني مهمتهما اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات وازالة العراقيل والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تنفيذها، وكذلك تنظيم البرامج السنوية وتحديد مجالات تعاون جديدة ذات فائدة للطرفين. وتقديم التوصيات بهذا الصدد الى حكومتيهما، وقد جددت هذه الاتفاقيات عام(1978م)، واحتل العراق موقع الشريك التجاري الأول مع تركيا الذي كانت تحتله في السابق ألمانيا الاتحادية[9].

وهكذا شهدت الاعوام (1976-1980م) تحقيق توسع كبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا، اذ تعد تركيا العراق مفتاح علاقاته الاقتصادية والتجارية بالإقطار العربية الأخرى. فازداد استخدام تركيا لموقع العراق الجغرافي وطرق مواصلاته لطريق الترانزيت الرئيس، لنقل البضائع والسلع المختلفة من تركيا إلى الكويت والمملكة العربية السعوية وبقية أقطار الخليج العربي وأصبح طريق استانبول، أنقرة، الموصل، بغداد، البصرة، الكويت، الدمام، مسقط. منطقة ترانزيت واحدة تكمل الأخرى[10]، واسفر ذلك عن زيادة كبيرة في حجم تجارة الترانزيت التركية التي عادت على تركيا بايرادات تقدر بـ(134)مليون دولار تقريباً لعام(1981م) فقط[11].وفي أعقاب الانقلاب العسكري في تركيا في أيلول(1980م) الذي عمل على استتباب الأمن والاستقرار الداخلي فيها، زادت ثقة العراق في التعامل مع تركيا على الصعيدين الاقتصادي والتجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين العراق وتركيا[12]، وأصبح العراق الدولة الأولى في قائمة الدول المصدرة لتركيا للاعوام(1981، 1982، 1987)[13]، إذ ارتفعت إلى حوالي(900)مليون دولار نهاية عام(1987م)[14].

في أيلول (1981م) تم التوقيع على اتفاق تجاري بين العراق وتركيا يقضي بتوثيق علاقات البلدين التجارية، جعلت من تركيا احدى المنافذ الرئيسة المهمة لتلبية احتياجات العراق الاقتصادية والعسكرية من مصادر التموين الدولية المختلفة، بعد اضطرار العراق لاقفال موانئه المطلة على الخليج العربي، بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت في(4أيلول 1980م)، وقد نص

الاتفاق أيضاً على تنفيذ عدة مشاريع مشتركة ولاسيما في حقلي المواصلات والثروات الطبيعية، وتوليد الطاقة الكهربائية[15]، وفتحت تركيا موانئها ومرافقها وطرق مواصلاتها لاستقبال البضائع والسلع المستوردة لحساب العراق، وتسهيل مرورها إليه عبر أراضيها، وقد ضمن ذلك زيادة واردات تركيا من العراق من (4و11٪) قبل الحرب العراقية الايرانية إلى (18.1٪) عام(1981م) بعد الحرب[16].

وقد تضاعفت عمليات التبادل التجاري بين البلدين اثر التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة العراقية التركية الذي تضمن اتفاق الجانبين على زيادة وتوسيع حجم التبادل التجاري الذي بلغ أواخر عام(1984م) مايقارب المليار و(300)مليون دولار[17]. كم تم في (23تشرين الأول 1984م)، توقيع بروتوكول بين العراق وتركيا في مجال النقل والمواصلات الذي يقضي بضرورة توسيع الاتصالات وتطوير مجالات التعاون السلكي واللاسلكي ووسائل النقل البري بين البلدين[18].

وكان عام (1985م) حافلاً بالتطورات على الصعيد التجاري، إذ بلغ قرابة ألفي مليون دولار[19]، وشهد شهر تموز (1986م) التوقيع على بروتوكول جديد لتنمية العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية في اطار تطوير ونوسيع العلاقات الثنائية[20]. ومما يلفت النظر تصدر العراق قائمة الدول التي تستورد منها تركيا ليتجاوز بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مجتمعة باستثناء ألمانيا الاتحادية، ليشغل بعدها الموقع الثاني وذلك بفضل تشغيل الخط الستراتيجي والوفاء بالتزامات وتصدير النفط العراقي الى تركيا[21]، مقابل ذلك لم تتمكن الصادرات التركية الى العراق من ان تغطي قيمة مستوردات تركيا من النفط العراقي، مما يضطر تركيا إلى تسديد الفرق بين مستورداتها من النفط وصادراتها للعراق بالعملات الأجنبية الصعبة[22]، إلاّ أن تركيا استفادت كثيراً من خلال سني الحرب الثماني بين العراق وايران، من خلال موقفها الحيادي ازاء طرفي النزاع واستغلالها موقعها الجغرافي المتميز لتكون احدى المنافذ الحيوية الرئيسة لتموين

الدولتين المتحاربتين، حيث استطاعت ان تتغلب على الكثير من متاعبها الاقتصادية، ففي مقال لوزير الدولة التركية السابق(علي بوزر) بعنوان (تركيا واوربا) ذكر فيه ان تركيا سجلت طفرة نوعية عما كانت عليه أواخر العقد الماضي، حيث ارتفعت وارداتها من العملات الاجنبية الصعبة من (2\3) بليون دولار عام(1989م) إلى (8) بلايين دولار عام(1985م) وبنمو اقتصادي بنسبة (7.8٪) عام (1986م)[23] من جانب آخر ازداد نشاط الشركات التركية العاملة في العراق لتنفيذ المشاريع التنموية فيه. إذ بلغت قيمة العقود في مجال الانشاءات للمقاولين الاتراك في العراق نحو(1.6) بليار دولار.لـ(23) عقداً محتلاً بذلك المركز الثالث في قائمة الدول التي تعمل فيها شركات تركية[24] وبلغ عدد العاملين الاتراك في الشركات التركية العاملة في العراق عام(1982م) نحو(24873)[25]، وقد اشتملت على تنفيذ عدة مشاريع أبرزها مشروع اسكان العزيزية ومشروع صلاح الدين، ومشروع جسر شط العرب، ومشاريع أخرى للري والبزل واستصلاح الأراضي في منطقة أبي غريب والاسكندرية ومصنع سكائر بغداد وتوسيع محطة كهرباء الدورة[26]. كما وقع العراق وتركيا اتفاقاً هو الأول من نوعه بين البلدين يقضي بتزويد تركيا بالطاقة الكهربائية من العراق، بحيث تعطي تركيا نحو(400) مايون كيلو واط من الكهرباء سنوياً، لغرض استخدامها في الأغراض الصناعية والمنزلية في المناطق الجنوبية من تركيا التي تتركز فيها الصناعات الثقيلة.

وتأتي الزيارات المتكررة التي يقوم بها كبار المسؤولين في بغداد وأنقرة لكلا البلدين من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، التي تحتاج إلى مزيد من اللقاءات والمباحثات، لتحديد السلع والبضائع والمنتجات التركية التي تتركز فيها الصناعات الثقيلة[27].وتأتي الزيارة المتكررة التي يقوم بها كبار المسؤولين في بغداد وأنقرة لكلا البلدين، من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، التي تحتاج إلى مزيد من اللقاءات والمباحثات لتحديد السلع

والبضائع والمنتجات التركية يمكن تصديرها للعراق، وبالمقابل تحديد السلع والبضائع والمنتجات العراقية التي يمكن تصديرها الى تركيا.

ثانياً/ التعاون الأمني الحدودي:

يعد الموقف التركي ازاء قضايا الأمن الحدودي مع العراق لاسيما كردستان ايجابياً بشكل عام، اذ أكدت الحكومة التركية، وفي مناسبات عدة احترامها لوحدة العراق الوطنية النابعة من علاقات المودة والصداقة التي تربط البلدين، وتقوم على مباديء حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منهما في شؤون الطرف الآخر.ولم تؤيد تركيا سياسات وخطط دول حلف السينتو[28]، على الرغم من اشتراكها فيه ولاسيما ايران والولايات المتحدة الأمريكية بدعم الحركة الكردية في كردستان العراق[29].

فخلال الحقبة التي اعقبت ثورة(14تموز 1958م)، وخروج العراق من حلف بغداد عام(1959م)، وإلى منتصف السبعينات حاول شاه ايران محمد رضا بهلوي، استخدام حلف(السينتو) ضد العراق وعرض في أجتماع القمة لدول الحلف في أزمير بتركيا عام(1972م)، مشروعاً لدعم وتأييد السيد المرحوم مصطفى البارزاني الذي كان يقود ثورة ايلول عام(1961م) المسلحة، لكن تركيا وقفت ضد هذا المشروع موقفاً حازماً وعملت على احباطه.

وحث الرئيس التركي جودت صوناي شاه ايران على ضرورة ايقاف دعم ايران للسيد البارزاني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وعد قضية تهديد الأمن الداخلي في العراق، أنها تؤدي بالنتيجة الى تهديد الأمن الداخلي في تركيا، وتهديد المناطق الحدودية المشتركة التي تربط بين العراق وتركيا[30]. وعندما واجه العراق الحركة التحررية الكردية بين عامي (1974-1975م) رفضت تركيا تقديم ملجأ لكرد العراق على أراضيها[31].

وفيما يتعلق بوضعية المواطنين التركمان العراقيين، فقد حاول أفراد منهم القيام ببعض النشاطات المعادية للسلطة في كردستان ومناطق أخرى في العراق،

ولاسيما في منطقة كركوك، حاولت استغلالها بعض الاوساط التركيــة، لاثــارة المشكلات والعداء بين العراق وتركيا، وصلت إلى اتهام رئيس الحكومة التركية، آنذاك سليمان ديميريل السلطات العراقية بإعدام سبعة عشر شخصاً تركمانياً. ومع ان العراق لم يرد على إتهامات ديميريل فانه حتى إذا صح الاتهام فــان هــؤلاء الأشخاص هم مواطنون عراقيون يخضعون للقانون العراقي الذي يمنــع القيــام باعمال عدائية، لاسيما إذا كانت هذه الاعمال تسيء الى الوحدة الوطنية، وتخــدم مصالح دولة أجنبية.وهذا ما أكده الرئيس العراقي بشكل واضــح حاســم بقولــه: ((...الاتراك يحرصون على علاقاتهم الايجابية معنا وتطويرها، ونحن نحــرص على تطوير العلاقة معهم بما يخدم مصلحة البلدين الجارين. ولكن بعض الاوساط في تركيا مع الأسف الشديد بتــأثير مــن الــصهيونية ومراكزهــا والماســونية وارتباطاتها، وبعضها بتأثير مراكز التعصب القومي التركي الممتد خارج الحدود في نظرية التعصبية يجعل أحياناً بعض أجهزة الاعلام، وربما بعــض الأوســاط الرسمية ترتكب أخطاء في طريقة التصور، فمنها مثلاً كانوا في السنوات الماضية يسألون عن مواطنين عراقيين تركمان. ماذا جرى للمواطن التركماني الفلانــي؟ نحن لم يضع أحد عندنا مواطنين هنا، هؤلاء مواطنون عراقيون والــذي وضــع عندنا أحد فليأخذه ويذهب هذه الأرض عراقية هــذه الأرض ليــست تركيــة ولا ايرانية، فيجب ان يعرف الايرانيون والاتراك وكل واحد، الذي عنده هنــا أحــد يأخذه ويمشي ... نحن لانقبل أن يسأل أحد عن مواطن عراقي، لانقبل لأحــد ان يُعمل وصاية على المواطن العراقي...))[32].ان عناصر الأمن المشتركة متوافرة بين العراق وتركيا، للعراق حدوداً مع تركيا تمتد مــسافة (331)كــم، ولايــشكل العراق أي تهديد مستقبلي للأمن التركي، بل على العكس من ذلك، وقع العــراق اتفاقاً وقتياً بينه وبين تركيا يسمح بموجبه لقوات البلدين الدخول لمــسافة محــددة داخل الحدود الدولية للبلد الآخر، عند نقاط الحدود المــشتركة بينهمــا لمطــاردة المتسللين من العناصر المسلحة هنا وهناك.

وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة مفاوضات مستمرة بين المفاوضين العراقيين والاتراك، ابتدأت منذ آذار (1981م) في أنقرة، شكلت على أثرها لجنة عراقية تركية مشتركة قامت بتحديد خط الحدود المشترك بينهم بعد مراجعتها وثائق وخرائط لجنة الحدود العراقية التركية لعام(1927م ومعاهدة عام(1926م)، التي تولت أيضاً مسؤولية إعادة بناء الاشارات الحدودية القديمة، واقامة اشارات جديدة، والقيام بمسح جوي لمنطقة الحدود وتسوية نقاط الخلاف المتبقية، خلال زيارة النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي، طه ياسين رمضان تركيا في آب عام(1981م)[33].وقد نص المحضر المشترك الذي وقعه وزيرا خارجية العراق وتركيا ببغداد، في(15تشرين الأول 1984م)اللذين أكدا على علاقات الصداقة وحسن الجوار القائمة بين البلدين الجارين؛ والوضع الأمني في منطقة الحدود المشتركة على مجموعة من الاجراءات لمواجهة الاعمال المسلحة التي اعتمدت على أيران في الوقت الذي يتعرض فيه العراق للعدوان الايراني، والمتضمنة مايأتي:

1- الاتفاق على مكافحة العناصر المسلحة، انطلاقاً من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين الجارين، ولضمان الأمن والاستقرار على حدودهما المشتركة.

2- الاتفاق على القيام بالاجراءات المطلوبة على أساس التعامل بالمثل، فقد يسمح لقوات متابعة أو مطاردة من أحد الطرفين، لملاحقة العناصر المسلحة المعارضة في أراضي الطرف الآخر، في حالة الضرورة القصوى فقط، ومسافة خمسة كيلومترات ومدة لاتتجاوز ثلاثة أيام.

3- الاتفاق على التنسيق وتبادل المعلومات الخاصة بضمان الأمن والاستقرار في مناطقهما الحدودية في المستقبل[34].

وقد سمح الجانب العراقي بموجب هذا الاتفاق، دخول قوات تركية إلى منطقة(هكاري) تقدر بوحدة قوات خاصة من (بولو) شمال غربي تركيا، وكتيبة

مظليين من مدينة(قيصري)، قامت بتحقيق أهـدافها المرسـومة فـي ضـرب المجموعات المسلحة، التي كانت تقوم باعمال مسلحة علـى الحـدود العراقيـة التركية[35]. وضمن اطار هذا الاتفاق أيضاً، قامت ثلاثون طائرة حربية تركية في (4آذار 1987م)، بقصف معسكرات(PKK) والمعارضة على الحـدود العراقيـة التركية في(سينا دوايرا والامنيشق) الذين سبقوا، وان قاموا باعمال مـسلحة فـي المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا(كردستان) قتلوا مـن جرائـه (14)شخـصاً، وصرح وزير الدفاع التركي، بأن الطائرات التركية قصفت تسعة أهداف مختلفة، وعادت الى قواعدها سالمة وقد استغرقت العملية نصف ساعة[36].

وساهمت الطائرات المروحية العسكرية التركية في حراسـة خـط الأنابيـب العراقي، الذي يمتد في أراضيها، خشية تحـرك العناصـر المـسلحة الكرديـة المعارضة لتدميره، وفي الوقت نفسه قال مسؤول ايراني رفيع المستوى: ((إن خط الانابيب ليس ملك العراق فحسب بل هو أيضاً ملكنا. وإذا كنا لانمـس مـصالح ايران بالأذى فاننا أيضاً لانتوقع ان تقوم طهران بعمل ماضد مصالحنا))[37].

كما وقفت تركيا موقفاً ايجابياً تجاه العـراق خـلال الأزمـة التـي إفتعلهـا الكونغريس الأمريكي ضد العراق، بعد ايقاف اطلاق النار بين العراق وايران في (8آب 1988م)، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (598)باتهام العراق انه استخدم الأسلحة الكيمياوية المحرمة دولياً في ضرب تجمعات المسلحين السياسيين المعارضين من الحركة الكردية في كردستان العراق، الذين فروا إلى تركيا، حيث أكد المسؤولون الاتراك مراراً وعلى لسان أكثر من مسؤول تركي رفيع المستوى، عدم صحة الاتهام الامريكي فقد صرح توركت أوزال رئيس الـوزراء التركـي لصحيفة وول ستريت جورنال الامريكية بأن بلاده لم تجد أي دليل مادي يعـزز الاتهامات الموجهة إلى العراق فيما يخص مزاعم استخدامه الأسلحة الكيمياوية في العمليات العسكرية التي جرت مؤخراً في كردستان العراق[38].

وانتقد اينال باتور الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية التركية بشدة الاتهامات الأوربية الموجهة ضد تركيا، بسبب اعلانها رسمياً عدم استخدام العراق الأسلحة الكيمياوية ضد المسلحين الكرد الذين هربوا الى تركيا، حيث أشار المسؤول التركي إلى أن هذه الحملة لاتحمل أي معنى، وانما هي مجرد محاولة للمساومة والابتزاز(39).

ورفضت الحكومة التركية طلباً من الأمم المتحدة لارسال مجموعة من خبراء الطب لفحص الاكراد العراقيين في تركيا بحثاً عن أدلة تخص مزاعم استخدام الأسلحة الكيمياوية ويمكن الرجوع في هذه المسألة الحساسة والمهمة إلى سير جلسات محاكم التحقيق التي جرت مع القيادات العراقية حول هذا الموضوع أولاً، من ثم الاعتماد على ما كتبه السيد علي بابير أمير جماعة الحركة الإسلامية في كردستان العراق ثانياً، في أثناء جسنه من قبل القوات الأمريكية المحتلة ومعايشته في السجن مع بعض قيادات ومسؤولين في النظام السابق ولاسيما مع علي حسن المجيد ومادار بينهما فيما يخص هذا الموضوع ومن المسؤول عن هذه العملية.

وقد أشار السيد علي بابير في كتابه قائلاً: ((ويقسم علي حسن المجيد بأغلظ الإيمان، بأنه لم يكن متورطاً في قضية حلبجة أبداً، ويقول بأنه كان مسؤولاً حزبياً، والمسؤول عن ذلك هو (نزار الخزرجي) الذي كان قائداً لنفيلق في السليمانية آنذاك، المنطقة من الناحية العسكرية كانت جميعها تتبع له، وهو الذي أمر باستعمال تلك الأسلحة، بل أنه كان يقول بان صدام نفسه لم يكن على علم بذلك، وأنه غضب عليه فيما بعد وحاسبه وأراد معاقبته، قال: له كيف فعلت ذلك؟ قال: لو لم نكن فعلنا ذلك لدخلت القوات الإيرانية، وان صدام قال له: كلا، ماكان ينبغي أن تفعل هذا بشعبنا، هذا ماقاله علي حسن المجيد))(40). من جانب آخر اعلنت وزارة الخارجية التركية عن دهشتها، وعدم ارتياحها لاستقبال مسؤولين رسميين في وزارة الخارجية الأمريكية أعضاء في الكونغرس الأمريكي السيد جلال الطالباني في واشنطن(41).

ثالثاً/ قضايا التعاون النفطي:

اهتمت تركيا بتطوير علاقاتها بالعراق الذي ضمن لها احتياجاتها من النفط الذي يعد المادة الأكثر تداولاً بين البلدين. حيث تستورد تركيا مايزيد على (9.5)مليون طن سنوياً من النفط الخام العراقي منذ عام(1981م)(42)، وتراوحت حصة النفط العراقي، فيما

تستورده تركيا من النفط الخام مابين 2\3 إلى 3\4 مقابل ماتستورده من ليبيا وايران والمملكة العربية السعودية لتطمين المتبقي من حاجاتها النفطية[43].

لقد أيدت تركيا قرار الحكومة العراقية تأميم شركة نفط العراق في الأول من حزيران عام(1972م)، واشاد وزير الخارجية التركية، حينئذ(خلوق بايولكان) بهذا القرار، وقال ان تركيا تؤيد سيطرة العراق على موارده النفطية وثرواته المعدنية الأخرى[44]، تبع ذلك في العام نفسه التوقيع على بروتوكول بين العراق وتركيا، تناول قضية توسيع التعاون في مجال النفط، اعقبه بمدة وجيزة التوقيع على تنفيذ مشروع انبوب لنقل النفط العراقي إلى الأسواق النفطية العالمية عبر الأراضي التركية، الذي ضمن أيضاً تزويد تركيا باحتياجاتها من النفط الخام، كما سهل للعراق ايجاد منفذ آخر لتصدير نفطه الخام، ويمتد هذا الانبوب النفطي بين حقول كركوك وميناء(دوريتول) قرب الاسكندرية على البحر المتوسط، ويبلغ طوله(992)كيلومتراً وهو ملكية مشتركة بين العراق وشركة تابعة لمؤسسة بترو ليوم التركية(بتاو) وقد تم انجاز تنفيذ هذا الانبوب عام(1977م)[45]، بكلفة(750)مليون دولار[46]، وتبلغ طاقته (35)مليون طن سنويا[47].

وقد افتتح المشروع والمنشآت النفطية في(يومورناليك) التي تمثل نهاية خط الانبوب على الساحل التركي على البحر المتوسط، رئيس وزراء تركيا الاسبق سليمان ديميريل، ونائب رئيس الجمهورية العراقية طه محي الدين معروف، وصرح ديميريل في أثناء الاحتفال بقوله: ((إن العراق وتركيا تتقاسمان شرف هذا المشروع الكبير الذي حققناه معاً.. وانه مثل رائع للنتائج المثمرة التي يمكن ان تحققها العلاقات الودية الدولية المبنية على صدق النوايا[48].

وإزاء تباطؤ تركيا في تسديد الديون التي بذمتها للعراق ثمناً لشحنات نفط سابقة وصلت إلى حوالي(300) مليون دولار أوقف العراق عملية ضخ النفط عبر تركيا في كانون الثاني(1978م) ثم وافق على اعادة الضخ في آب من العام نفسه، بعد ان تعهدت الحكومة التركية بتسديد مابذمتها من دين للعراق على شكل شحنات كبيرة من القمح التركي، تقدر بحوالي(700.000)طن ومئة سيارة ركاب كبيرة، والباقي يدفع نقداً في الأعوام (1979، 1980، 1981م)[49].

وقد مثل الانبوب النفطي عبر الأراضي التركية أهمية للعراق خلال السنوات الأخيرة، بسبب اغلاق منافذه التصديرية الأخرى في الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط، نتيجة الحرب العراقية الايرانية ومواقف الحكومة السورية غير المحببة للعراق أيامئذ، وانحيازها الى جانب ايران التي اتفقت على غلق أنبوب النفط العراقي المار عبر الأراضي السورية في عام(1982م)، في محاولة للضغط على العراق وإضعاف صموده بوجه العدوان الايراني. كما اتفق الطرفان العراقي والتركي على بناء مصفاة لتكرير النفط مخصصة للتصدير في منطقة (كيريكالي) بالقرب من العاصمة التركية أنقرة، واقامة مصنع للبتروكيمياويات في(يوورتاليك) حيث ينتهي خط أنابيب النفط. واستخدام النفط العراقي الثقيل لانتاج الطاقة الكهربائية، وبناء انبوب لنقل الغاز العراقي إلى تركيا[50].

واقترحت تركيا في آب (1981م) زيادة طاقة خط الأنابيب الى (80)مليون طن سنوياً، شريطة ان يوافق على تشغيل الخط بكامل طاقته مع رفع رسوم العبور من (35)سنتاً إلى (45)سنتاً للبرميل الواحد[51]. وقد وافق العراق على مقترحات الجانب التركي، وتم التوسيع الأول لأنبوب النفط بزيادة طاقته التصديرية من (700)ألف برميل يومياً عام(1982م)، إلى مليون برميل يومياً منتصف عام(1984م)[52]، فأصبح مايصدره العراق مايقرب من نصف انتاجه من النفط عبر الأراضي التركية[53].

وطرحت تركيا إنشاء مشروع الخط الثاني للانبوب العراقي التركي للنفط الخام في أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي، توركوت أوزال إلى العراق في نيسان(1984م)، وقد رحب العراق بالفكرة واعرب عن استعداده لوضعها موضع التنفيذ بعد دراسة المشروع من كافة جوانبه (المالية، ومدة التنفيذ، والشركات المنفذة)[54].

وفي (11تشرين الأول 1984م) وقع العراق وتركيا على محضر تنفيذ مشروع التوسيع الثاني للخط العراقي التركي للنفط الخام، وقعه عن الجانب العراقي وزير النفط السابق قاسم أحمد العريبي، وعن الجانب التركي وزير الدولة السابق أحمد كروجه يتموجين، وبموجب المحضر المشترك تمت المصادقة على توصيات لجنة الفنيين المشتركة، الخاصة بتحليل العروض التي تقدمت بها الشركات الهندسية الاستشارية،

واختيار شركة من تلك الشركات لتقوم بمشاركة الفنيين من كلا البلدين في اعداد التصاميم الأساسية[55].

وفي أنقرة تم التعاقد على تنفيذ الشطر الثاني من خط الانابيب الذي يربط مناطق انتاج النفط في العراق والساحل التركي، بين ممثلين عن الجانبين العراقي والتركي وممثل شركة(سابيم) الايطالية التي تراسل تجمع الشركات المنفذة للمشروع، وصرح وزير النفط العراقي، بأن هذا المشروع قد نوقش من قبل القيادتين السياسيتين في البلدين وعدّتاه من المشاريع المهمة التي تحقق المنفعة المشتركة لهما، ومن ثم اعطيت الى المسؤولين التوجيهات اللازمة للاسراع بالتنفيذ[56]، وقد عبر الرئيس التركي كنعان افرين عن سروره البالغ لاتفاق تنفيذ الانبوب الثاني بقوله: ((انني سعيد جداً ومسرور لما تم الاتفاق عليه لاسيما في تنفيذ خط انبوب النفط العراقي الثاني عبر تركيا))[57].

وتم افتتاحه في آب (1987م) ضمن حفل في منشآت (بوتاش) بمدينة (يومرولتيك) حضره رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال ووزير النفط العراقي عصام عبدالرحيم الجلبي. وقد عمل توسيع خط الانبوب الثاني الذي ينقل النفط العراقي الخام في كل من البصرة وكركوك إلى البحر المتوسط على رفع طاقة العراق التصديرية عبر تركيا لتصبح مليوناً و (500)ألف برميل يومياً[58].

وفيما يتعلق بتصدير النفط العراقي الخام عبر تركيا والاردن بواسطة الشاحنات فقد قرر العراق، ايقاف عملية التصدير هذه البالغة كميتها (90) ألف برميل يومياً منذ كانون الثاني(1989م)، تنفيذاً لتأكيد مبدأ التزام العراق التام بحصبته المقررة من النفط العراقي البالغة مليونين و (640) ألف برميل يومياً لدعم هيكل اسعار النفط الخام بما يحقق استقرار السوق التي اتخذها المجلس الوزاري الأخير لمنظمة الدول المصدرة للنفط(اوبك) في تحديد السقف الانتاجي[59].

وقد بلغت قيمة عائدات تركيا من مرور النفط العراقي عبر أراضيها نحو (200)مليون دولار سنوياً[60] إلى جانب تأمين أغلب احتياجاتها النفطية المحلية.

رابعاً/ مجالات التعاون الأخرى:

شمل التعاون العراقي التركي أيضاً، التوقيع على بروتوكولات توسيع الاتصالات وتطوير مجالات التعاون السلكي واللاسلكي ووسائل النقل البري بين البلدين[61] وتحقيق

توسع في التعامل الثقافي، حيث جرى تبادل وتعاون علمي وثقافي بين الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية والثقافية بين البلدين وتبادل الزيارات بين المسؤولين في أجهزة الصحافة والاعلام وأندية الشباب والرياضة.

الى جانب ذلك اهتمت الأجهزة العراقية الرسمية برعاية الحجاج الاتراك، الذين يمرون عبر الاراضي العراقية في الطريق البري والسهر على راحتهم، ويتم فتح كافة المراكز الدينية لاستقبالهم في مدن الموصل وبغداد وتكريت وكربلاء وتشكيل فرق للدلالة المرورية، وفرق للارشاد الديني، ومضاعفة العاملين في المناطق الحدودية لانجاز تسهيل معاملات الحجاج الاتراك، ووضعت الأسس الزمنية، لمرحلة برنامج مرورهم الذي يتزامن مع مرور الحجاج.

وقد اشاد المسؤولون الاتراك بالرعاية المتميزة التي يقدمها العراق للحجاج الاتراك، خلال الزيارة التي قام بها وزير الاوقاف العراقي(عبدالله فاضل) إلى تركيا في حزيران (1988م)، وقالوا: ((سيبقى الحجاج الاتراك يذكرون هذا العمل الجليل طيلة حياتهم)) واشادوا بالخدمات التي يقدمها العراق ولاسيما في منطقة(عرعر) التي تسهم في راحة الحجاج الاتراك[62].

كما وقع العراق وتركيا في أنقرة اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين، في ختام اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون المشتركة بين البلدين في (3آذار 1989م)، التي رأسها عن الجانب العراقي النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان، وعن الجانب التركي، رئيس الوزراء توركوت أوزال تضمنت توسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين: وإقامة مشاريع نفطية مشتركة ومشاريع صناعية، وتكثيف اسهام الشركات التركية في المشاريع التنموية التي تقام في العراق، وانضاج مشروع ربط العراق بتركيا بسكة حديد، وتوسيع حجم النقل البري، والربط الكهربائي، وتحقيق برنامج موسع في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا، واستمرار الاتصال بين مسؤولي البنوك في كلا البلدين، للاتفاق على المسائل المالية المشتركة، وتعزيز التعاون والعمل المشترك بين وزارتي خارجية العراق وتركيا، وتنظيم اتفاقية للتعاون في المجال القنصلي والقانوني، ومسألة الاملاك وغيرها من المسائل الفنية المتعلقة باعمال وزارة الخارجية[63].

- مستقبل علاقات البلدين:

تأسست العلاقات العراقية التركية على جملة مصالح وطنية، عدت فيها قضايا النفط والاقتصاد والتجارة والأمن الحدودي والترانزيت. مرتكزات التعامل بينهما واستمراريتها. ومما لاشك فيه ان زيادة التبادل التجاري التركي مع العراق، يساعد على تخفيض العجز في ميزان تركيا التجاري مع العراق الذي يصدر الى تركيا سنوياً مايقارب العشرة ملايين برميل نفط سنوياً. ولكن هناك بعض الموضوعات التي تثار فيما يخص تطور علاقات البلدين مثل موضوع زيادة رسوم مرور انبوب النفط العراقي عبر الأراضي التركية من (45) سنتاً للبرميل الواحد، إلى مايقارب الدولار، مما يؤثر على مدخولات العراق النفطية، ولاسيما في هذه المرحلة التي يواجه فيها صعوبات مالية بسبب ظروف الحرب ومرحلة مابعد الحرب.وكذلك مسألة اصرار تركيا على ان يكون الاستيراد العراقي، ونقله وشحنه بوسائل النقل التركية التي تؤدي إلى تعطيل وسائل النفط العراقية، وزيادة مدخولات تركيا على حساب العراق، وكذلك تحسب العراق بعد انجاز تركيا مشاريعها من الخزانات والسدود، سواء للري أو الطاقة الكهربائية على نهر الفرات، من ان تتصرف تصرفاً تعد من خلاله المشروعات المائية في أراضيها منافذ للضغط والاختراق السياسي للاقطار العربية المجاورة، ولاسيما في سوريا والعراق والخليج العربي.

وتحقيق مكاسب مادية غير مشروعة على حساب هذه الاقطار، سيما وان تركيا قد شرعت بتنفيذ مشروعاتها في جنوب شرقي الأناضول(غاب)، في ظل ظروف سياسية عربية واقليمية ملائمة لها، والمتمثلة بالخلاف العراقي السوري الذي انعكس على عدم اتفاق القطرين على موقف موحد تجاه قضية المياه والسدود والخزانات المائية، وبالذات على نهر الفرات من جهة، وانشغال العراق في دفاعه عن حدوده الاقليمية ضد العدوان الايراني طول ثماني سنوات متواصلة من جهة أخرى[64].

كما يخشى من ان تحاول تركيا استغلال الورقة المائية لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على الاقطار العربية في المشرق العربي، من خلال دعوتها حالياً هذه الاقطار واقناعها بضرورة تنفيذ فكرة انشاء مايسمى(انبوب السلام) لنقل المياه من

الأنهار التركية في أراضيها(دجلة، الفرات، سيحان، جيهان) وبيعه عبر هذا الأنبوب لهذه الاقطار وللكيان الصهيوني[65].

ومع ذلك فإن مستقبل العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، يمكن ترشيح اسسها من خلال عدة عوامل تربط بين هذه العلاقات وتعمقها جاء توضيحها على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان بقوله: ((نحن متفقون على عقد لقاءات سنوية على مستوى رؤساء الحكومات مرة في تركيا ومرة في العراق، وقد أخذت الكثير من جوانب العلاقات أبعاداً جيدة من أجل مستقبل أفضل لصالح البلدين)).

ونحن نرى انه كلما تشابكت المصالح بين الدول المتجاورة، توافرت ظروف أفضل للتعايش السلمي والاستقرار في المنطقة. ونحن نترجم هذا المبدأ مع تركيا...ونجد لديهم الاستعداد نفسه وليست انابيب النفط، وربط الطاقة الكهربائية ومشاريع مد السكة الحديدية والطرق السريعة والدراسات القائمة لمشاريع صناعية مشتركة ذات صلة بالنفط غير سياسات ترتبط بهذا المنهج. وهو المزيد من المصالح المشتركة والمتشابكة بين البلدين. فالطبيعة الجغرافية للبلدين وطبيعة الموارد في البلدين توفران آفاقاً كبيرة وجيدة، لتطوير العلاقات الثنائية أو في توفير الجسور التي تربط أوباما بالخليج[66].

ومن الثابت القول ان علاقات تركيا بالعراق، تعد أفضل العلاقات التي تربط تركيا وكافة جاراتها الأخرى. فما يميز العلاقات العراقية التركية، هو طبيعة التعاون الواسعة بعيدة المدى، والاتراك يكنون الاحترام للعراق، ويعدونه مفتاح تعاملهم مع أقطار الوطن العربي، حيث أخذ الاهتمام التركي يتركز في السنوات الأخيرة، فيما يخص تطوير العلاقات الاقتصادية بالأقطار العربية، ومنها العراق بشكل خاص بعد ادراك تركيا، بأن المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية لايفي بتدقيق احتياجاتها ومتطلباتها، وبذلك يشكل العامل الاقتصادي في المرحلة الراهنة محور أهداف السياسة الخارجية التركية في توجيهاتها نحو العراق والوطن العربي.

هوامش الفصل السابع:

1- Ference. A. Vali: Bridge across the Bosporus the foreign policy of Turkey the Johns Hopkins press, Baltimore and London, 1971, p.302.

2- محمود علي الداؤد: تركيا والخليج العربي، مجلة المنار، العددان الثالث عشر والرابع عشر، كانون الثاني-شباط،1986م، ص23.

3- المؤتمرات الصحفية للرئيس العراقي، صدام حسين، بغداد، 10تشرين الثاني 1981م، عمان 27تشرين الثاني 1981م، دار الخلود، بيروت، 1980م، ص50.

4- تعريف موجز تركيا وخصائصها الاقتصادية، الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية مديرية الابحاث والنشر، ص26.

5- Vali: op.cit, p.303.

6- تركيا والدول العربية في الشرق الأوسط، ترجمة الدكتور غازي فيصل، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية سلسلة الدراسات المترجمة، رقم(20)، ص15.

7- غازي فيصل: تركيا بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونة الدبلوماسية، مجلة الأمن القومين العدد الأول، 1986م، ص18.

8- تصريف موجز بتركيا وخصائصها الاقتصادية، المرجع السابق، ص26-27.

9- Smith Vaner, Laturguic enter larecherche de etrangene, Iequlibre et I isolement, in politique etrangene, parise, Ifri, N.I, 1982, p.145.

نقلاً عن غازي فيصل: تركيا بين الثوابت الجيويستراتيجية والمرونة الدبلوماسية، المرجع السابق، ص19.

10- محمود الزواي: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها مجلة المستقبل العربي العدد الخامس والاربعون، بيروت، 1982م، ص80.

11- وليام هيل: العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد، الخامس والاربعون، 1982م، ص78.

12- تعريف موجز بتركيا وخصائصها الاقتصادية، المصدر السابق، ص27.

13- Turkey year book 1983, prime Minister Directorate General and press in formation Ankara, 1983, pp.575-576.

14- نشرة غراند استراتيجي الامريكية، في 1تشرين الأول 1981م، مركز البحوث والمعلومات العدد(93) في 2كانون الأول، 1981م.

15- مجلة الاسبوع العربي العدد(1150) في 26تشرين الأول، 1981م، ص16.

16- Turkey year Book, op.cit, p.576.

17- تصريح لمستشار الخزانة والتجارة الخارجية التركية، أكرم باك ديويرلي لمجلة الف باء العدد(807)، السنة السابعة عشر في 20نيسان 1984م، ص14.

18- جريدة الجمهورية في 24تشرين الأول 1984م.

19- تصريح لرئيس الوزراء التركي توركوت أوزال، الجريدة الجمهورية العراقية في 24آذار 1986م.

20- النشرة التجارية الصناعية في 24شهر أيلول 1986م، ص19.

21- مركز البحوث والمعلومات، التقرير الشهري، العدد الأول، السنة الرابعة كانون الثاني 1985م، ص55.

22- المرجع نفسه، ص83.

23- جريدة اضواء الانباء التركية، انقرة، العدد(10) 85 في 6آذار 1987م.

24- مركز البحوث والمعلومات، نقلاً عن صحيفة الفاينانشال تايمز في 7كانون الأول 1982م.

25- جريدة الوطن الكويتية، العدد(2922) في 10نيسان 1987م.

26- تعريف موجز تركيا وخصائصها الاقتصادية، المرجع السابق، ص28.

27- مجلة البنوك، العدد(234)، تشرين الثاني، 1986م.

28- شكل حلف(السينتو) بديلاً لحلف بغداد، بعد خروج العراق منه في آذار (1959م)، الذي يضم كل من تركيا وايران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وقد انتهى هذا الحلف رسمياً منذ أواخر السبعينات بعد خروج باكستان وايران وتركيا منه اعقبتهم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

29- تركيا والدول العربية في الشرق الأول، المرجع السابق، ص18.

30- محمود علي الداؤد: تركيا والخليج العربي، المرجع السابق، ص23.

31- دويفوبازوغلوسيزر: سياسات تركيا الأمنية، مؤسسة الأبحاث العربية للدراسة رقم(37) العدد(13) السنة الثانية(1981م)، ص28.

32- مجلة الاسبوع العربي، العدد(1090) في أيلول 1980م.

33- نشرة غراند ستراتيجي الامريكية في 1تشرين الأول 1981م، مركز البحوث والمعلومات العدد(93)في 2كانون الأول 1981م.

34- جريدة ثورة، العدد(5274) في 25تشرين الأول 1984م.

35- The Times, London, 28/11/1984.

36- جريدة أضواء الانباء التركية في 26 آذار، 1987م.

37- جريدة السياسة الكويتية، العدد(5758) في 19 آب 1984م.

38- جريدة الثورة العدد(6686) في 16أيلول 1988م.

39- جريدة العراق، العدد(3850) في 17أيلول 1988م.

40- علي بابير: أمير وراء القضبان، دار الحكمة، لندن، 2009م، ص174-175.

41- جريدة الثورة، العدد(6593) في 15 حزيران 1988م.

42- مركز البحوث والمعلومات، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في 13آب 1981م.

43- مركز البحوث والمعلومات، اتجاهات التجارة الخارجية التركية العدد(2)في 4آذار، 1982م، ص61.

44- محمود علي الداؤد، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المرجع السابق، ص68.

45- وليام هيل: المرجع السابق، ص80.

46- نبيه الاصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية العدد(52) 1978م، ص105.

47- وليام هيل: المرجع السابق.

48- مجلة العروبة، العدد(359) في كانون الثاني، 1977م.

49- نشرة عالم النفط، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، أيلول 1981م، ص3.

50- نشرة عالم النفط، المجلد الثالث عشر، العدد(22) في 3كانون الثاني، 1981م، ص11.

51- وليام هيل: المرجع السابق، ص80.

52- جريدة الجمهورية، العدد(5518) في 12تشرين الأول 1984م.

53- Seyfi Tashan, Contem porary Turkish policies in the middle East, p.22.

54- مجلة ألف باء، العدد(829) السنة السابعة عشر في 15آب 1984م.

55- جريدة الجمهورية، العدد(5518) في 12تشرين الأول 1984م.

56- مجلة البنوك، العدد(222)، السنة(20) تشرين الثاني 1985م.

57- مجلة ألف باء، العدد(829) المرجع السابق.

58- استغرق انجاز مشروع انبوب الخط الثاني مدة (20)شهراً وبلغت كلفتــه نحــو (300)مليون دولار. جريدة اضواء الانباء التركية، 18/33 في 21آب 1987م، جريــدة الثورة، العدد(6295) في 20آب 1987م.

59- تصريح لوزير النفط العراقي عصام عبدالرحيم الجلبــي لجريــدة الثــورة فــي 15كانون الأول 1988م.

60- جريدة الوطن الكويتية العدد(4488) في 19آب 1987م، نقلاً عن جريدة(آرابي) الفرنسية.

61- جريدة الجمهورية في 25تشرين الأول 1984م.

62- جريدة العراق، في 25حزيران، 1988م.

63- جريدة أضواء الانباء التركية 1989/9؛ أنقرة في آذار 1989م، جريدة الثــورة، العدد(6853)، في 3آذار 1989م.

64- للتفاصيل ينظر: عوني عبدالرحمن السبعاوي، ابعاد ومؤثرات مشروع جنــوب شرقي الاناضول التركي(غاب) في الأمن المائي العربي، نشره أوراق تركية معاصــرة، العدد الثالث، 1989م.

65- للتفاصيل ينظر: ابراهيم خليل أحمد: خط انابيب السلام والأمن المائي العربــي، بحث مقدم الى ندوة المياه والسدود وأثرها في العلاقات العربية التركيــة التــي نظمهــا مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل في 10كانون الثاني 1988م.

66- جريدة السياسة الكويتية في 29نيسان 1986م.

المصادر والمراجع

ابراهيم الداقوقي(الدكتور):

- فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد، 1987م. - أكراد تركيا، دار المدى، دمشق، 2003م.

ابراهيم خليل وآخرون(الدكتور):

- تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، الموصل، 1987م.

ابن الفقيه الهمداني:

- مختصر كتاب البلدان، نشردى غوبه، مطبعة بزيل، ليدن، 1885م.

أحمد عبدالعزيز محمود(الدكتور):

- الامارة الهذبانية الكردية في اذربيجان وأربيل والجزيرة الفراتية، (293-656هـ/905-1258م)، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، أربيل، 2001م.

أحمد نوري النعيمي:

- تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، 1981م.
- ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، (1945-1980م)، دار الحرية، بغداد، 1990م.
- الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان، 1992م.

أرنست رامزور:

- تركيا الفتاة وثورة 1908م، ترجمة أحمد صالح العلي، بيروت، 1960م.

اسماعيل شوقي:

- العالم بين يديك، سلسلة أقرأ، دار المعارف، القاهرة، 1987م.

الأمير شكيب أرسلان:

- تاريخ الدولة العثمانية، جمع اصوله، وحققه وعلق عليه حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، دار التربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.

حامد عبدالله ربيع(الدكتور):

- الحوار العربي الاوربي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.
حامد محمود عيسى:
- مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002م.
خلف زامل حسين الساعدي:
- الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، مطبعة الفرات، بغداد، 1986م.
خليل ابراهيم الناصري:
- التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، بغداد، 1980م.
داد اشيف، ن.أي:
- التعليم في تركيا في الفترة المعاصرة، 1923م-1960م، موسكو، 1968م.
دانيلوف.ن.أي:
- الفئات الوسطى في الحياة السياسية التركية المعاصرة، موسكو، 1946م.
روزاليف.يو.ن:
- خصوصيات تطور في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في تركيا، موسكو، 1972م.
سيزائي اوركونت:
- العلاقات التركية- الأمريكية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985م.
صلاح بدرالدين:
- الاكراد شعباً وقضية، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، بيروت، 1987م.
عايدة العلي سري الدين:
- المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الأولى، بيروت، 2000م.
عبدالمجيد فريد:
- محرر الندوة الدولية الثالثة، تركيا والعرب، درهام انجلترا، 1982م.
عبدالنعيم محمد حسنين(الدكتور):
- دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.

علي بابير:

- أمير وراء القضبان، حوار هاوذين عمر، ترجمة: احسان برهان الدين، دار الحكمة، الطبعة الأولى، لندن، 2009م.

فيليب روبنس:

- تركيا والشرق الأوسط، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1993م.

كسراتيان م.أ:

- تركيا خلال السنوات (1960-1963م)، موسكو، 1965م.

كورنينكو.ر.ب:

- الحركة العمالية في تركيا خلال (1918-1963م)، موسكو، 1965م.

م.أ.حسرتيان:

- القضايا القومية في تركيا، ترجمة سيامند سيرتي، بلا تاريخ.

مايسييف.ب.ب:

- العلاقات الزراعية في تركيا المعاصرة، موسكو، 1960م.

محمد الجابري:

- موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، الطبعة الثانية، مدينة نصر، القاهرة، دون تاريخ.

محمد عزة دروزة:

- تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946م.

محمد ملا أحمد:

- صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردي في سورية، رابطة كاوة، الطبعة الأولى، كردستان العراق، اربيل، 2001م.

مطيع بكر:

- الموسوعة الجغرافية، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004م.

ميلكر.أ.ف:

- لمحات من تاريخ تركيا المعاصر، موسكو، 1948م.

نوربار هوفسبيان وفيروز احمد وآخرون:

- تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحـاث العربيـة، الطبعـة الأولى، بيروت، 1985م.

نوفيجيف.أ.د:

- فلاحو تركيا في العهد المعاصر، موسكو، 1959م.

- تعريف موجز تركيا وخصائصها الاقتصادية، الاتحاد العـالم للغـرف التجاريـة، مديرية أبحاث والنشر، 1984م.

هاربر كولينز:

- رقعة الشطرنج الكبرى، التفوق الأمريكي وضروراته الجيو-سياسية، 1997م.

هاينتس كرامر:

- تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جتكـر، مكتبـة العبيكـان، الرياض، 2001م.

هرشلاغ.ي.ز:

- مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت، 1973م.

- مجموعة من الباحثين السوفيت: مشاكل تركيا المعاصرة، موسكو، 1963م.

والترلاكوير:

-الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، بيروت، 1959م.

وفاء هاشم حسين:

- موسوعة بلدان وعواصم العالم، الطبعة الأولى، دار صـنعاء للنـشر والتوزيـع، عمان، 2004م.

وليد رضوان(الدكتور):

- موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، دار الـنهج للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، حلب، 2008م.

- تركيا بين العلمانية والاسلام، الطبعة الأولى، بيروت، 2006م.

ياسر أحمد:

- تركيا البحث عن مستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م.

يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي:

- تركيا وسوريا، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1999م.

يوسف ابراهيم الجهماني:

- أوج الآن تركيا والاكراد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1999م.
- تركيا واسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق،1999م.

المجلات:

- 27 آذار محطة فاصلة بين مرحلتين، مجلة شؤون تركية، العدد الحادي عشر، 1994م.
- ابراهيم عبدالكريم: السلام الاقتصادي مع العرب في التقديرات الاسرائيلية، مجلة التعاون الرياضي، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، السنة(3) العدد(10)، 1988م.
- أوركوتقال ستيفان برامسيموس تورغول: تركيا، ثوابت الجغرافيا السياسية والاستراتجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، العدد(13-14)، القاهرة، 1986م.
- باسل عبدالعزيز الساعاتي(الدكتور): جغرافية تركيا المعاصرة، مقال نشر في مركز الدراسات التركية، الموصل، 1987م.
- تصريح لمستشار الخزانة والتجارة الخارجية التركية، أكرم باك ديميريلن لمجلة ألف باء، العدد(807)، السنة (17) في 1984/4/20م.
- جروج أي غروين: علاقات تركيا مع اسرائيل ومع جيرانها العرب، تأثير المصالح الاساسية والظروف المتغيرة، مجلة ميدل ايست ريفيو، لندن، 1985م، ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد.
- حزب الله التركي، القصة الكاملة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2000م.
- ستيفان براسيموس تورغول أركونتال: تركيا ثوابت الجغرافيا السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، العدد(13-14)، القاهرة، 1982م.

- سيم شاكماك(الدكتور): موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة(5)، العدد(45)، بيروت، 1982م.
- عصام عبدالعزيز: المعضلة التركية، الشرق الأوسط أم الحلف الأطلسي، مجلة كل العرب، العدد(204)، باريس، 1986م.
- علي آل كارسمو نغلو: أمن تركيا الشرق الأوسط، الولايات المتحدة، مجلة فون افيرز الفصلية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، خريف، 1983م.
- علي آل كارنفلو: أمن تركيا الشرق الأوسط الولايات المتحدة، مجلة فون أفيرز الفصلية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1983م.
- عماد أحمد الجواهري(الدكتور): البنية الاجتماعية في تركيا، مقال في كتاب تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، الموصل، 1987م.
- غازي فيصل: تركيا بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونة الدبلوماسية، مجلة الأمن القومي، العدد الأول، 1986م.
- فرانك كاجوار: سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب، مجلة ميدل ايست رفييو، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985م.
- مجلة الاسبوع العربي، العدد(1150)، في 26تشرين الأول، 1981م.
- مجلة الأمن القومي(1) السنة السابعة، بغداد، 1985م.
- مجلة البنوك، العدد(222)، السنة(20)، تشرين الثاني 1985م.
- مجلة الحوادث اللبنانية، آذار، 1984م.
- مجلة العروبة، العدد(359)، كانون الثاني/1977م.
- مجلة الف باء، العدد(829)، السنة(17)، 15/آب/1984م.
- مجلة الوطن العربي، العدد(312)، 4شباط، 1983م.
- محمد عادل: العلويون في تركيا هي ورقة سورية؟ مجلة الوطن العربي، العدد(1064)، باريس، 1997م.
- محمد علي الداود: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد(45)، بيروت، 1982م.

- محمد نورالدين: تانسو شيللر، الزعامة المثلثة المعلقة، مجلة شؤون تركية، العدد الثامن، 1993م.

- محمود علي الداؤد: تركيا والخليج العربي، مجلة المنار، العددان الثالث عشر والرابع عشر، كانون الثاني-شباط(1986م).

- محمود علي الراوي: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد(45)، بيروت، 1982م.

- موسى أوزنور: وجهة نظر في انتفاضة حي غازي في استانبول، مجلة دمشق، 1995م.

- نبيه الاصفهاني: تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد(52)، 1978م.

- نجدة فتحي صفوة: موقف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، السنة(5)، العدد(45)، بيروت، 1982م.

- وليام هيل: العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد(45)، بيروت، 1982م.

الندوات:

- ابراهيم خليل أحمد(الدكتور): تركيا والحرب العراقية الايرانية، بحث مقدم الى ندوة مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل في 1987/4/16م.

- ابراهيم خليل أحمد: خط أنابيب السلام والأمن المائي العربي، بحث مقدم إلى ندوة المياه والسدود وأثرها في العلاقات العربية التركية التي نظمها مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل في 8كانون الثاني/1988م.

- المؤتمرات الصحفية للرئيس العراقي صدام حسين، بغداد، 10تشرين الثاني 1981م؛ 27تشرين الثاني، 1981م، دار الخلود، بيروت، 1980م.

- دويغو بازوغلوسيزر: سياسات تركيا الأمنية، مؤسسة الابحاث العربية للدراسة، رقم(37)، العدد(13)، 1981م.

- عبدالرزاق نعاس: الدعائية الاسرائيلية في آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، كانون الأول، 1985م.

- عبدالمجيد فريد: محرر الندوة الدولية الثالثة، تركيا الغرب، درهام انجلترا، 14-1982/1/15م.

- ندوة عن الحرب العراقية-الايرانية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد من 11-12/آذار/1985م.

التقارير:

- الأحزاب السياسية في تركيا، ترجمة الدكتور أوردغان تريح، مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، بغداد، 1980م.

- التقرير السنوي عن تركيا لعام 1979م، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1979م.

- التقرير السنوي عن تركيا لعام(1982م)، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1982م.

- التقرير الصحفي الاسبوعي للسفارة العراقية، أنقرة، 1983/6/6م.

- الجمهورية التركية، مجلس قيادة الثورة،مركز البحوث والمعلومات،بغداد،1981م.

- الحزب الشيوعي التركي، تقرير مديرية الأمن العامة، بغداد، 1981م.

- النشرة التجارية الصناعية، 24/أيلول/1986م.

- الوضع الاقتصادي في البلدان الراسمالية والبلدان النامية(سلسلة معلومات)، للسنوات (1976-1979م)، موسكو، 1977م.

- تركيا صعوبات وآفاق،مؤسسة الأبحاث العربية،دراسات استراتيجية، بيروت،1980م.

- تركيا والدول العربية في الشرق الأوسط، ترجمة الدكتور غازي فيصل، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات المترجمة، رقم(20).

- تعريف موجز تركيا وخصائصها الاقتصادية، الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية، مديرية الابحاث والنشر.

- تقرير الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين مصر وتركيا خلال شهر شباط، 1988م، بالقاهرة أنقرة، المكتب التجاري بسفارة جمهورية مصر العربية بأنقرة، 12/آذار/1988م.

- تقرير الاستخبارات السنوي عن تركيا لعام 1980م، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1980م.

- تقرير سنوي من أرشيف السفارة العراقية، انقرة، 1982م.

- تقرير عام(1987م) عن اقتصاديات تركيا والعلاقات الثانية بين مصر وتركيا، المكتب التجاري بالسفارة المصرية بأنقرة، 1987م.

- تقرير وثائقي: العلاقات التركية الاسرائيلية، مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، أنقرة، 1987م.

- دراسات استراتيجية: تركيا صعوبات وآفاق، مؤسسة الأبحاث العربية، اعداد دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، رقم(12)، إدارة أبحاث الكونغرس، 3مارس 1980م.

- دراسة عن المنظمات اليسارية في تركيا، مجلس قيادة الثورة تقرير عن مركز لبحوث والمعلومات، ترجمة عن صحيفة صون حوادث تركية. 1981/3/20م.

- زهير عبدالحسين مهدي: الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب وانفتاحها على الشرق الأوسط، نشرة الشؤون التركية، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية بالجامعة المستنصرية، العدد(الثالث)، بغداد، 1987م.

- صبرية أحمد لافي: مستقبل العلاقات المصرية-التركية على الصعيد العسكري، نشرة الشؤون التركية، العدد الأول، بغداد، 1986م.

- صحافة العالم، نشرة اسبوعية، العدد(99)، في 1981/6/6م، مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1981م.

- عالم النفط، نشرة اسبوعية، العدد(49) المجلد السابع عشر(17)، 6تموز/1985م.

- علم الأمن القومي التركي، تقرير مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، بغداد، 1981م.

- عوني عبدالرحمن السبعاوي(الدكتور): أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرقي الاناضول التركي(غاب = طاب) في الأمن المائي العربي، نشرة أوراق تركية معاصرة، العدد(3)، 1989م.

- فؤاد مر خليف: لماذا يحاربون العراق ويتفاهمون مع الكمالية، مجلة الدستور، العدد(468)، لندن، 1987م.

- مركز البحوث والمعلومات، اتجاهات التجارة الخارجية التركية، العدد(2)، 4/آذار/1982م.
- مركز البحوث والمعلومات، التقرير الشهري، العدد(1)، السنة(4)، كانون الثاني/1985م.
- مركز البحوث والمعلومات، تقرير السفارة العراقية، أنقرة، 13/آب/1981م.
- منظمة جبهة الحزب الشيوعي لتحرير الشعب التركي، ترجمة عن صحيفة يني دفير 1981/4/2م من قبل مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، بغداد، 1981م.
- نشرة عالم النفط، المجلد(12)، العدد(4)، أيلول/1981م.
- نشرة عالم النفط، المجلد(13)، العدد(22)، كانون الثاني/1981م.
- نشرة غراد استراتيجي الامريكية في 1 تشرين الأول 1981م، مركز البحوث والمعلومات، العدد(93)، في 2كانون الأول، 1981م.
- وزارة الخارجية العراقية: دراسة مقارنة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الاقليمي للتنمية(R.C.D) الدولية الثانية، د.ت.

الصحف:

- جريدة أضواء الانباء التركية، أنقرة، 16/آذار/1987م.
- جريدة الوطن الكويتية، العدد(2922)، 10/نيسان/1987م.
- جريدة الثورة، العدد(5274)، في 25تشرين الثاني/1984م.
- جريدة اضواء الانباء التركية، 26/آذار/1987م.
- جريدة السياسة الكويتية، العدد(5758)، 19/آب/1984م.
- جريدة الثورة، العدد(6685)، 6/أيلول/1988م.
- جريدة العراق، العدد(3850)، 17/أيلول/1988م.
- جريدة العراق، العدد(3849)، 15/أيلول/1988م.
- جريدة الثورة، العدد(6593)، 5/حزيران/1988م.
- جريدة الوطن الكويتية، العدد(4488)، 19/آب/1987م.
- جريدة آرابي الفرنسية، 19/آب/1987م.

- جريدة الجمهورية العراقية، 25/تشرين الأول/1984م.
- جريدة العراق، 25/حزيران/1988م.
- جريدة الثورة، العدد(6853)، 3/آذار/1989م.
- جريدة السياسة الكويتية، 29/نيسان/1986م.
- جدرية الثورة، 15/كانون الأول/1988م.
- جريدة الثورة، العدد(6295)، 20/آب/1987م.
- جريدة اضواء الانباء التركية، 1989/3/9م.
- جريدة الجمهورية العراقية، العدد(5518)، 12/تشرين الأول/1984م.
- الفاينانشال تايمز، عدد(18)مايس 1981م.
- جريدة أيد نيليك: تركيا، السبت 15آذار، 1980م.
- صحيفة الفانشال تايمز، 7/كانون الأول/1982م.
- صحيفة الجمهورية العراقية، 24/آذار/1986م.
- صحيفة دار السلام، الولايات المتحدة، العدد(75)، 30شوال 1415هـ/1995/3/31م.
- صحيفة العصر الجديد، المنظمات السرية التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1981/3/26م.
- صحيفة القبس الكيوتية، العدد الصادر في 2آب 1980م.
- صحيفة العصر الجديد: المنظمات السرية التركية دون تاريخ.
- صحيفة Atilem.
- صحيفة بوكون التركية، 1968/6/6م.
- صحيفة بني دفير 1981/4/2م.
- صحيفة صون: دراسة عن المنظمات اليسارية في تركيا، 1981/3/20م.
- صحيفة صون: حوادث تركيا، 1981/3/26م.
- صحيفة الانباء الكويتية، 1983/3/14م.
- صحيفة معاريف الاسرائيلية، 1986/7/3م.
- صحيفة الانباء الكويتية، 1986/4/18م.

- صحيفة ميلييت التركية، 1987/11/21م.
- صحيفة ميلييت التركية، 1987/11/30م.
- صحيفة حريت التركية، 1988/8/7م.
- صحيفة ميلييت التركية، 1998/10/5م.
- صحيفة السفير، 1998/10/5م.
- صحيفة رايديكان التركية، 1998/12/6م.
- صحيفة الاهرام، القاهرة، 1998/9/19م.
- صحيفة النهار، 1998/10/14م.
- صحيفة النهار، 1998/10/14م.
- وكالة اشيتديريس، آب، 1980م.
- وكالة الصحافة الفرنسية، 1983/3/14م.
- وكالة الاناضول التركية، 14و 1998/10/15م.

Abdnr rahman Dilipak:

- yagmalanuke. Turkiye, (Istanbul: beyan yayinlar, nisan, 1988).

Ahmad feroz:

- The Turkish experiment in democracy, 1950-1973.

Akemal. H. Karpart:

- Turk-Arab lliskilerine toplu bir baksi, and altinda-gecmiste bugunve geleceke arastimasiyio hacettpe universiteive sunulmuctu, (Ankara, 18-22/Haziran/1979).

Byron Theodoropouls:

- perception and reality: How Greeks and Turks see each other, in Thanson M. veremis and dimitrios triantaphyllou, eds, The southeast European, year book, 1997-1998.

- For the Greek position on the disputed issues see Hellenic republic, European prepectives: economic and foreign policy issues 1980.

Carus:

- Iranian nuclear, bidogical and chemical weapons.

C.H. Dodd:

- Democracy and development in Turkey unin of Hull, 1970.
- Demographic year book u.n. 1970.

- Demographic year book u.n. 1976.
Fahir Armoglu:
- 20 yuzil siyasi Tarihi (1914-1980), (Ankara: Tisa Matbass, 1987).
- For acomprehensivw account of Turkis greek relations until the edn of the 1980, see to zun bahcheli, greek-Turkish relations since 1955 (Boulder, colo., westvieu, 1990).
Frank Tachan, Turkey:
- The politics of Authority democracy and development, Newyork: peaeger puplishers, inc, 1984.
G.J.Edmonds:
- Kurds, Turks and Arabs, (Newyork: oxford university press, 1957).
Harris, Georges; Troubled alliance:
- Turkish American problems in historical perspective, 1945-1971(Washington d.c: American enterprise institute for puplic research, 1982.
Ichanguiz H. pahlavan:
- Turkis-Iranian relations: An Iranian view, in Barkey, ed, reluctant neighbou.
John owen- davies, Remote Turkey:
- Iraq crossing point anew Gulf war flash point, TDN (April/4/1988).
Karpart, K.H:
- Ideology in Turkey after the revolution in Turkey and their social back ground, international affairs, vol.38, no. 8, july/1962.
Kemal oke:
- Abdul hamid siyonistler- ve filistin meselesi, Istanbul, 1981.
Kur Kenoglu:
- Turkiyenin Arap, or todog usuna karsi politikasish.
Mehmet Salah:
- The Turkish left in perspective.
Petros. N. stagos:
- le differend Greco-Trc au sujet dela position de Ille de lemons dans Le dispositif de Iotan, in semih vaner, ed, ledifferend Greco-Turc (paris: L'Hamattan, 1986).
Richash. D. Robinson:

- The first Turkish republic acase study in national development mass. Havard university press.

Robinson Richard:

- The first Turkis republic, Acase study in national development, Harvard, unvi, press, 1963.

See vamik D. Volkan an Norman Itzkowitz:

- Turks and Greek: Neigt bours in confict (Huntingdon, Cambridgeshire. UK: Eothen press, 1994).

Tachu frank, Turkey:

- The politics of authority democracy and development, (newyork: praeger puplishers, inc, 1984).

Taufiq wabby:

- kurdies studies, published by kurdis journal of the committes, London, 1982.

Thana Veremis:

- Theongoing Aegean crisis, Thesis, vol.1, (spring/1997).

- W.G. Moore:

- ADictionary of Geography, 3ed, London, penguin books, 1964.- Turkey year book 1983 prime Minister directorate general and press in formation, Ankara, 1983..

- AHistory of Turkey from empire to republic, by M.philps sprice, George Allen and unwin, London, 1965.

- Ataturk Revolution: Aparadigm of modern ization-sunakili, Is bankasi kultur- yayinlari, Janiuary, 2003.

- The world Encyclopedie of the nations horper and brethers,1976.

- United nation, year book of industrial strial statistics, 1980.

- Ahmed Feroz: The Turkish experiment democracy(1950-1975) (Boulder Colorado: westview press, 1977).

- American embarrassment over the project also calmed down, and in summer 1997, Washington not only gave its consent to another gas pipeline project with which Turkmen gas would be teansported to Turkey throwgh Iran but also encouraged the American unocal company to participate in the constrction of the Turkish leg of the Turkis-Iranian gas deal. Şee sadet oruc, Turkey's Botan, us transportation of Iranian gas. Turkis daily news, electronic edition, July/30/1997.

- Ayse Karabat and Metehan demir, Ankara skeptical of Iranian proposal aginst, PKK Turkis daily news electronic, June/20/1997; and Larmee torque accuse Teheran, lifgaro, March/26/1997.

- Barkey and fuller, Turkey's Kurdish Question, 70-72, and kriisci and winrow, Kurdish question.

- Beriker-Atiyas, Kurdish conflict in Turkey.

- Bruce pannier, Turkey and Iran in former soviet contral Asia and Azerbaijan: The Battle for in fluence that never happened perspectives on contral Asia, vol.2, April/1/1998.

- Cum huriyet, Istanbul, February/15/1960.

- Cumhuriyet, (Istanbul, February,/16/1960).

- Finoncal Times survet, May/18/1981.

- For details see Hasan unal, caught Red-Hande, This Time Athens May face difficulties, Turkish probe, no.326, April/11/1999.

- For details see Turkis. Ministry of forgin Affairs Greece and PKK Terrorism (1) Ankara, February, 1999.

- Geoffrey kemp and Robert E.Harkavy, strategic Geography and the changing middle east (Washington: Carnegic endow ment for peace and brookings, 1997).

- Gunes (Istanbul, Temmoz/1-2/1987).

- Gunes Gazetesi, (Istanbul, 18/6/1985).

- Gunes, (Istanbul temmoz/12/1987).

- Gunsydin Gazetesi, (Istanbul, 13/10/1988).

- Hikmet Tanyu, Yahudiler returkler, (Istanbul Bilge yayinrvi).

- Huge pope, Iran import collapse hits trabzon, Turkis daily news, (April/4/1988).

- Hurriyet Gazetesi, (Istanbul, 12/11/1987).

- Hurriyet Gazetesi, (Istanbul, 26/11/1987).

- Hurriyet Gazetesi, (Istanbul, 29/1/1987).

- Hurriyet kapian, Tercumen Gazetesi, (Istanbul, 24/8/1988).

- Iranian president Arrives in Ankara, Turkish daily news, electronic edition, December/20/1996, and Iran Turquie: une relation quisaffirme, lefigaro December/23/1996.

- Iskit, Turkey: Anew Actor.

- Israil 20 yasinda 1948-1968.

- J.D.Norotan: Islamias afactor in Turkish Arab relation durhum, 1982, Affairs, 1983.

- John Barham Erbakan`s visitto Iran Trku financial times, August/9/1996.
- Mahmut Bali Aykan, Turkey`s policy in northen, Iraq, 1991-1995. Midle eastern studies, vol.32, (October/1996).
- Miliyet Gazetesi, (Istanbul, 1/11/1987).
- Milliyet gazetesi (Istanbul, Nisan/1087).
- Milliyet gazetesi (Istanbul-nisan/13/1987).
- Nazlan ertan, Take back. Your spies, Turkish probe, no.174, (April/12/1996).
- Newspot, (Ankara, August/19/1988).
- Newspot, (Ankara. August/5/1988).
- Newspot, Turkish Digest, (Ankara, March/15/1987).
- Robert W.olson, The emergence of Kurdish nationalism and the sheiksaid rebellion, 1880-1995, (University of Trxas press, 1989).
- Sabah Gazetesi, (Istanbul, 17/3/1988).
- Semih D. Idiz, crisis with Iran, Turkis daily news eletrndic edition, March/5/1997.
- Soz Gazetesi, (Istanbul, 27/11/1987).
- Soz Gazetesi, (Istanbul, 28/11/1987).
- The Economist. 2-8May/1981.
- The Gas deal with Iran should not be polictized experts say, Turkis daily news electronic edition, Agusts/14/1996.
- The Times London, 28/11/1984.
- Tin weiner, u Helped to catch Kurdish leader, International herald tribune, februart/22/1999.
- Turkey Toughens stance on Iran, Turkish daily news electronic edition, May/17/1999.
- Turkish official suspect Iran and Greece Are cooperating to help PKK, Turkish daily news electronic edition, May/26/1999.
- Vali, Ferenc: The Turkish straits and NATO (Stanford californial hoover institution press, 1972).

المحتويات





المكتب الجامعى الحديث

مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا

عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707

E-Mail : modernoffice25@yahoo.com